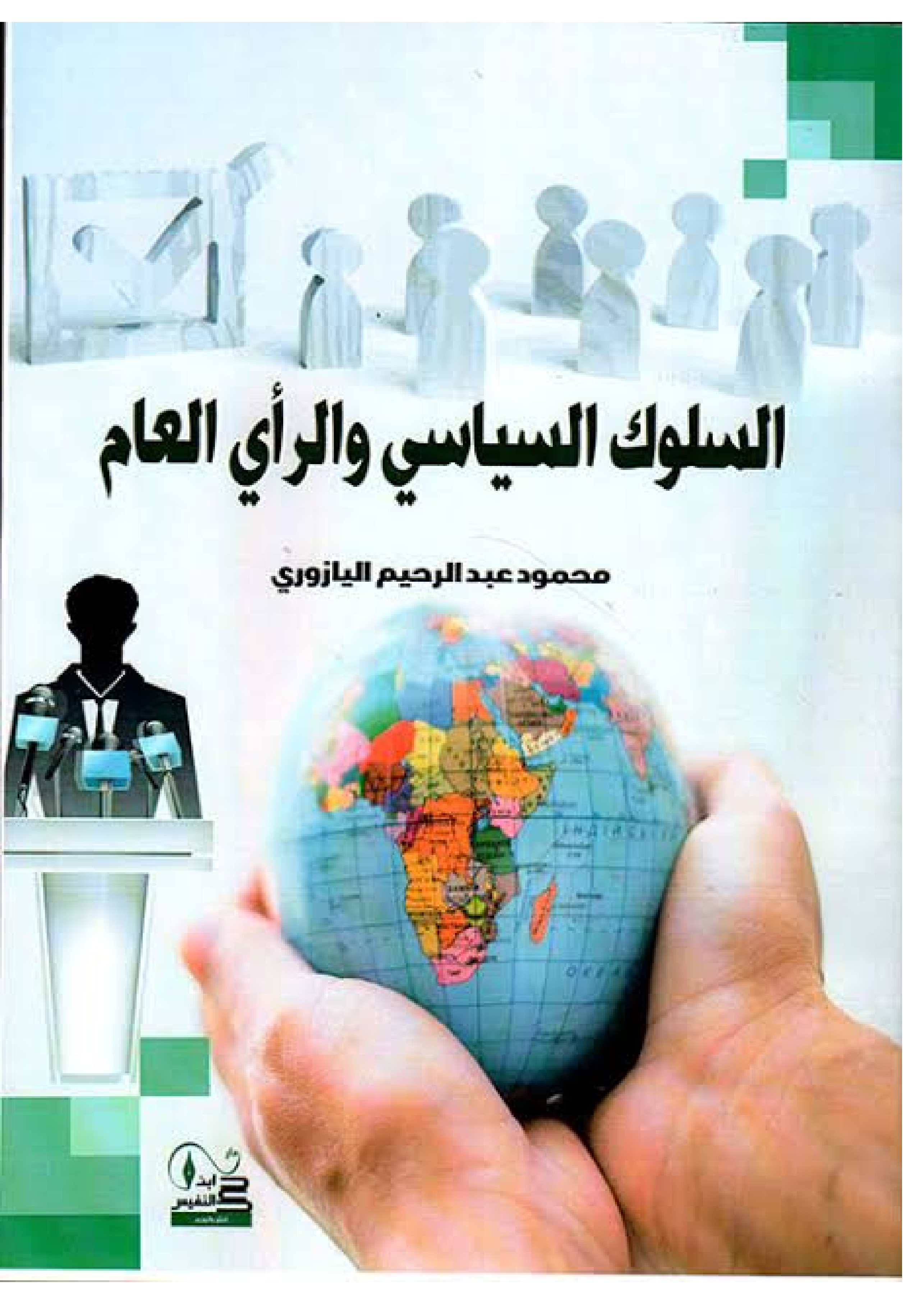

السلوك السياسي والرأي العام
محمود عبد الرحيم اليازوري

السلوك السياسي والرأي العام

السلوك السياسي والرأي العام

محمود عبد الرحيم اليازوري

الطبعة الأولى

2020م



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة

الوطنية

(1041)

306.2

اليازوري، محمود عبد الرحيم

السلوك السياسي والرأي العام/ محمود عبد الرحيم اليازوري

- عمان، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع 2019.

( ) ص:

ر.إ: 1041

الواصفات:/السلوك السياسي // المشاركة السياسية// الرأي العام// علم الاجتماع السياسي/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN - 978-9923-24-010-6

الطبعة الأولى: 2020م



+962797135504
+962780080648
Dar ibn alnafees
dar_ibnalnafees@yahoo.com alnafees02@gmail.com

مقدمة

السلوك السياسي هو شكل من أشكال السلوك الإنساني تنطبق عليه كل صفات السلوك عدا أنه ينصرف إلى ظواهر معينة هي الظواهر السياسية، فالسياسة جزء من اهتمامات الإنسان، وهي سلوك يقوم به كل فرد من أفراد المجتمع، ويتعدى الاهتمام بالشأن العام ليحتل الأمور المتعلقة بالدولة وتوزيع الموارد ومناقشة السياسات وإبداء الرأي.

إذا فالسلوك السياسي نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي، إلا انه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم وقيادة وتنظيم وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه وإشباع طموحات وتطلعات أفراده شريطة أن تنسجم هذه الطموحات والتطلعات مع طبيعة النظام الاجتماعي التي تحاول المشرع أو القيادة تعزيزه والحفاظ على نهجه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية وفي نفس الوقت تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره خدمة لأهداف النظام الاجتماعي.

وتعتبر عملية صناعة القرار السياسي من أبرز و اخطر المهام التي يقوم بها أي نظام سياسي على اعتبار انها حصيلة انصهار كثير من تفاعلات أركان النظام

السياسي بأكمله. ولا يقتصر الأمر على السـلطة التنفيذيـة فقـط و إنمـا ضروري جـدا فسح المجال لدور النقابات و المنظمات و الأحزاب و أطياف المجتمع المدني و وسائل الاعلام على أساس انها قنوات معبرة عن الرأي العام.

والـلـه ولي التوفيق

الفصل الأول

السلوك السياسي

تعريف السياسة

السياسة هي "علم الحكومة وفن علاقات الحكم. وتطلق على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة أو الطريقة التي يسلكها الحكام[1]"

السِّيَاسَة لغويًا من مصدر على فِعَالَة، كما أشار ابن سيده، قال: وساس الأمر سِياسة[2]. وقبله الصاحب بن عباد والسياسة فعل السائس، والوالي يسوس رعيته، وسُوِّس فلانٌ أمر بني فلان؛ أي: كُلِّف سياستهم[3] وبعدهما الفيروز آبادي: وسست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها[4]. وهي مأخوذة من الفعل "ساس"، أو هو مأخوذ منها، على خلاف بين النحْويين، ومضارع الفعل "يسوس"؛ أي: إنَّ المادة واويَّة، كما نصَّ على ذلك السرقسطي، مُوردًا الكلمة تحت "فَعَلَ" بالواو سالمًا، و"فَعَلَ" معتلاً[5].

واصطلاحا تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتعرف إجرائيا حسب هارولد لاسويل بأنها دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا (المصادر المحدودة) متى وكيف. أي دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة (ديفيد إيستون). وعرفها الشيوعيون بأنها دراسة العلاقات بين الطبقات، وعرف الواقعيون السياسة بأنها فن الممكن أي دراسة وتغيير الواقع

1. الموسوعة السياسية، بإشراف د. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص 327.
2 المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، تحقيق مجموعة من المحققين، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ص 354/8
3 المحيط في اللغة، للصاحب بن عبَّاد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت عالم الكتب، 1994 م، ص 416/8.
4 القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجموعة من المحققين، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987 م، ص 710
5 economic policy". InvestorWords.com. WebFinance, Inc. Apr 09, 2016.

السياسي موضوعيا وليس الخطأ الشائع وهـو أن فـن الممكـن هـو الخضـوع للواقـع السياسي وعدم تغييره بناء على حسابات القوة والمصلحة.

وتعبر السياسة عن عملية صنع قرارت ملزمة لكـل المجتمـع تتنـاول قـيم ماديـة ومعنوية وترمز لمطالب وضغوط وتتم عن طريق تحقيق أهداف ضمن خطط أفـراد وجماعات ومؤسسات ونخب حسب أيدولوجيا معينة على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي.

والسياسة هي علاقة بين حـاكم ومحكـوم وهـي السـلطة الأعـلى في المجتمعـات الإنسانية، حيث السلطة السياسـية تعنـي القـدرة عـلى جعـل المحكـوم يعمـل أو لا يعمل أشياء سواء أراد أو لم يرد. وتمتاز بأنها عامة وتحتكـر وسـائل الإكـراه كـالجيش والشرطة وتحظى بالشرعية.

ومع أن هذه الكلمة ترتبط بسياسات الدول وأمور الحكومات فإن كلمة سياسـة يمكن أن تستخدم أيضا للدلالة على تسيير أمور أي جماعة وقيادتهـا ومعرفـة كيفيـة التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين أفراد المجتمـع الواحـد، بمـا في ذلك التجمعات الدينية والأكاديميات والمنظمات.

وفي ما يرى بعض أهل الاختصـاص بأنهـا "تشـير الى السـلوك المتعلـق بمؤسسـات وعمليـات الحكـم"، فـإن الـبعض الآخـر يعتبرهـا "العمليـة التـي تتعامـل بمقتضـاها الجماعة البشرية مع مشكلاتها وصولاً الى اهدافها[1]".

1 . موسوعة العلوم السياسية، منشورات جامعة الكويت، 1994، المجلد الأول،ص 102.

ولا تخرج قواميس اللغة العربية والفرنسية عن إطار التنوع في التعريفات التي قدمتها لنا الموسوعات السياسية أعلاه.

ففي لسان العرب المحيط للعلامة إبن منظر الانصاري، وتحت عنوان سوس نقرأ: السوس: الرياسة. يقال ساسوهم سوساً، واذا رأسوه قيل سوسوه وأساسوه وساس الأمر سياسة: قام به وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم والسياسة، القيام على الشيء بما يصلحه. وفلان مجرب قد ساس وسيس عليه أي أمر وأمر عليه[1].

وجاء في المنجد: ساس القوم، دبرهم وتولى أمرهم. والسياسة إستصلاح الخلق بإرشادهم الى الطريق المنجي في العاجل أو الآجل. وهي فن الحكم وإدارة أعمال الدولة الداخلية والخارجية[2].

وفي حين يرى آميل ليتريه E. Littré بأن السياسة هي ما له علاقة بالشؤون العامة[3]، فإن معجم روبير Robert يرى فيها فن غدارة المجتمعات الانسانية[4]، ويشير لالاند André Lalande إلى أن السياسة هي كل ما له علاقة بالدولة والحكم[5].

1. إبن منظور الانصاري، لسان العرب المحيط، منشورات بيروت، المجلد الثاني، ص239.

2. أنظر المنجد في اللغة والاعلام

3. أنظر بالفرنسية معجم Emile Littré.

4. أنظر بالفرنسية معجم Robert

5 André Lalande: «Vocabulaire Technique et critique de la philosophie» éd.P.U.F. Paris.

ونستنتج من هذه التعريفات تركيزها على عدة أمور. فالسياسة هنا هي علم، وفن، وسلوك، وتدبير، وإرشاد أي حكمة عملية. وهذه المواصفات يجب أن تبرز في إطار الحكم والدولة. أي أن السياسة لا تجد حقيقتها إلا من خلال ممارسة السلطة عبر الوجود في الحكم. وكل ما يقع خارج دائرة الدولة، كتجسيد لهذه السلطة، يصبح مجرد سلوك ذاتي إجتماعي.

والملاحظ تركيز معظم التعريفات، الآنفة الذكر، على جانب الموهبة الشخصية، أو القدرة الابداعية التي يجب أن تتوفر في السياسي. والفن هو تلك الطاقة الخلاقة التي تسمح لصاحبها بالبروز والتميّز. وفن السياسي يكمن هنا في حنكته، أي مهارته في تدبير الامور وإدارتها بشكل جيد. وألا يصبح السياسي موظفاً كبيراً في خدمة الادارة، ويفقد صفة رجل الدولة، لأن هذه الصفة لا تنطبق إلا على أولئك السياسيين الذين يمتلكون حس مصلحة الدولة. وهذا يتطلب إمكانية عالية في التقدير لأن الحدود التي تتوقف عندها مصلحة الدولة ليست بنفس الوضوح بالنسبة لكل المسؤولين. وقد يؤدي الخطأ في تقديرها الى الاضرار بالدولة ومصلحتها. وكم هي عديدة الأمثلة التي يقدمها لنا التاريخ عن تلك المواقف التي إتخذها بعض المسؤولين، على أساس خطأ في التقدير، وأدت الى هلاك انظمتهم ودولهم.

مفهوم علم السياسة

إن مجال علم السياسة مجال معقد لكونه يرتبط بحياة المجتمع سواء كان المجتمع مجتمعا بدائيا أو متطورا. ويرجع هذا التعقيد إلى كون أن علم السياسة يبحث في ماهية القوة التي تأخذ لها صورة السلطة والتي يفترض وجودها البحث في كيفية عملها وتصرفها والأرضية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تستند عليها.

إن الغرض من وراء هذا البحث هو الوصول إلى معرفة تطور مفهوم القوة التي يتفرد المجتمع الإنساني بوضع القواعد لتنظيم ممارستها وإضفاء الصفة الثقافية عليها كمحاولة لإقناع أعضاءه بقبولها. فلكون أن نشاطات الإنسانية تتميز بصفتي التصارع – صراع المصالح- والتعاون من اجل المحافظة على ديمومة المجتمع - فان فكرة التنظيم وفكرة الإقناع تعتبران الحجر الأساسي لتطور علم السياسة لأنهما يشكلان وجهي السياسة التي تدفع إلى المزيد من الجهد للتجديد من وسائلها لكون أن نشاطات الإنسان في تغير مستمر والصراعات الناتجة عنها تفرض مزيدا من التنظيم ومزيدا من محاولات الإبداع الفكري لترسيخ فكرة الإقناع بزيادة درجات التعاون البشري داخل المجتمع الإنساني.

يضاف إلى ذلك أن علم السياسة يبحث في إشكالية الدولة كتعبير عن القوة الجماعية للمجتمع المنظم وذلك من خلال دراسة تشكيلات مؤسسات الدولة ووظائفها والصلاحيات المناط بها للقيام بنشاطاتها بهدف المحافظة على صيرورة المجتمع، من جهة ومن جهة أخرى، يبحث في علاقاتها مع نظيراتها في المجتمع

الدولي أو مع المنظمات الدولية الهادفة بالدرجة الأولى المحافظة على كيانها الـدولي وذلك من خلال محاولاتها إشباع مصالحها الحيوية والمحافظـة عليهـا. ويبحـث علـم السياسـة أيضـا في سـلوكية القـائمين بالعمـل السـياسي ودراسـة شخصـيتهم ودوافـع أعمالهم وتصرفاتهم.

مفهوم السلوك:

السلوك البشري حسب Skinner[1] هـو صـعب التحليـل نظـرا لكونـه ذا طبيعـة معقدة للغاية،المتغيرات الخاريجية التي يمكن استخدامها في دالة السـلوك مـن أجـل التنبؤ والتحكم في سلوك الأفراد، بإعتبار السلوك متغير تابع، لدينا المتغيرات المستقلة " أسباب السلوك وهـي الظـروف الخارجيـة "، السـلوك الـبشري يسـتند أساسـا عـلى "السبب – والنتيجة". الأفراد يتصرفون وفقا لمؤثرات داخلية وخارجيـة وعليـه يـنجم أفعال وردود أفعال.في علم النفس هذا التفاعل يسمى السلوك.

قد لا يكون من الممكن التنبؤ بالسلوك بناءا على عادات الأفراد، قد يكون هنـاك بعض العوامل الأخرى تؤثر عليه. سلوك الأفـراد يعتمـد عـلى محـددين اثنـين، وهـما التأثيرات الفردية (عوامل شخصية و التأثيرات الاجتماعية والضغوط الاجتماعية التـي يواجهها الفرد)[2].

يعرف السلوك في القواميس والموسـوعات عـلى أنـه " طريقـة الـتصرف، أو الطريقة التي يستجيب بها الأفراد " أي أن سلوك الإنسان يكون مجموعـة مـن التصرفات الصادرة من الإنسان والتـي تكـون بتـأثير الثقافـة والعاطفـة والقـيم والأخـلاق والنفـوذ والإقنـاع والإكـراه. ويمكـن القـول أن السـلوك هـو كـل مـا

1 Skinner, B. F. 2005. Science and Human Behavior, Sinner Foundation, Cambridge, P35

2 Ktytlar. M. ,Acar. O 2009 « behavioural finance and the study of the irrational financial choices of credit card users » annales universitatis apulensis series oeconomica p 459

يمكن أن يفعله الأفراد أو ما يحاول أن يفعلـه، بمعنـى أخـر السـلوك هـو كـل أنـواع الأفعال الممكنة.

أنواع السلوك الإنساني:[1]

أ- من ناحية العدد:

حيث يكون السلوك فردياً أو جماعياً، والسلوك الفردي هو السلوك الـذي يقـوم به فرد واحد استجابة لموقف معين أو بهدف إيجاد تأثير معين على بيئته التي يعيش فيها مهما اختلف هذا التأثير – اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً – ولا شـك ان الفـرد هـو في كل الأحوال عضو في جماعة اجتماعية معينة إذ لا وجـود لفـرد منعـزل تماماً عـن الآخرين، غير ان الفـرد هنـا يقـوم بـالتصرف بصـفته الشخصـية لا بوصـفه عضـواً في جماعة معينة وبالتالي يوصف تصرفه بالفردية. أما السلوك الجماعي فهو عبـارة عـن فعل أو رد فعل جماعة اجتماعية معينة أو تنظيم اجتماعي معين بغـض النظـر عـن طبيعة أو تكوين تلك الجماعـة أو التنظـيم، فهـو تصرف جماعـي نـابع مـن طبيعـة الموقف الذي تواجهه الجماعة وكيفية إدراكها لذلك الموقف لما تمتلكه مـن مـدركات مستمدة من الواقع الاجتماعي الذي تعيش فيه وطبيعة القيم والثقافة التـي ترتكـز عليها[2].

1-ينظر، خضر عباس عطوان واحمد عبد اللـه النـاهي، دراسـة في المـؤثرات والعمليـات المعرفيـة لـنماذج مختارة من السلوك السياسي في العـراق بعـد العـام 2003، كراسـات سـتراتيجية بابـل: مركـز حمـورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية العدد السابع، 2011، ص ص13-14.

2- محمد عـدنان محمـود الخفـاجي، اثـر القـيم الاجتماعيـة في السـلوك السـياسي في المجتمعـات الناميـة والمتقدمة دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهـرين، 2001، ص32.

ب- من ناحية أصل السلوك:

هناك سلوك غريزي أو موروث وسلوك مكتسب، فالأول هو السلوك الـذي فطـر عليه الإنسان وهو كذلك قد يكـون سـلوك معظـم الحيوانـات الأخـرى كالحاجـة إلى الاجتماع والابتعاد عن الخطر والنار مثلاً والحاجـة إلى الطعـام والشراب وغيرهـا، امـا السلوك المكتسب فهو السلوك الذي تلعب البيئة دوراً في تكوينه ويتعلمه الفرد مـن الأبوين والمجتمع وهو لهذا يختلف من مجتمع إلى آخر ومن شـخص لآخـر في نفـس المجتمع بل وعند الشخص نفسه في فترات مختلفـة، لهـذا يظهـر نـوع مـن اخـتلاف السلوك الإنساني من مجتمع لآخر باختلاف القيم التي يسير عليها المجتمع عن غـيره من المجتمعات[1] .

ج-من ناحية عقلانية السلوك:

هناك سلوك عقلاني وسلوك انفعالي، فالأول هو مـا يتخـذه الفـرد مـن سـلوك بعد إعمال العقل لاختيار الرشـيد بـين بـدائل متعـددة وبعـد موازنـة الايجابيـات والسلبيات لكل منها، وفي هذه الحالة يتجرد الإنسان كلياً أو جزئيـاً مـن المـؤثرات الجانبية التي قد تؤثر على السلوك ويحاول ان يكون حيادياً بين البدائل المختلفـة اذ يقيمها في ضوء ما تحققه من ايجابيات وما تمنعه من سلبيات مـع ملاحظـة ان الإنسان لا يتجرد في هذه الحالة من القيم الأساسية الموجودة في شخصـيته ولكنـه لا يجعلها تضغط عليه بما يؤثر سلباً في قراراته وسلوكه، اما السلوك الانفعالي فهـو السلوك الذي يتخذه الفرد اعتماداً على عواطفـه ومشـاعره دون ان يكـون مقـدراً

1-محمد المهدي، علم النفس السياسي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص59.

لعواقب هذا السلوك ونتائجه، وتلعب عوامل عديدة دوراً في ان يكون سلوك معين انفعالياً ضمنها بعض القيم الموجودة في المجتمع كالعصبية القبلية أو الطائفية وغيرها[1].

والعصبية تربي الإنسان منذ طفولته على الفئوية والتعصب وكلأهما شعور عاطفي وليس عقلانياً، وسيادة العاطفية على العقلانية يؤدي إلى الامتناع عن أعمال العقل في حالة تناقضه أو حتى اختلافه عن المفاهيم السائدة في المجتمع وبالتالي سيادة الجمود ورفض النقد للماضي وعدم الثقة بالآخرين ورفضهم. ومن مظاهر التعصب هو التعصب للقبيلة أو الطائفة، أو القومية،.. وهذه الأشكال من التعصب تجعل بعض الناس منغلق التفكير باتجاه قيم معينة تشكل بالنسبة له أساسا للسلوك وتحكم رؤيته للعالم الخارجي بصفة عامة، فالعالم بالنسبة إليه هو اما ان يكون معه أو ضده وبالتالي تنعدم الوسطية التي هي أساس السلوك العقلاني.

د-من حيث اختلافه واتفاقه مع قيم المجتمع:

فهناك سلوك سوي وسلوك شاذ، فالسلوك السوي هو السلوك المتفق والمتسق مع قيم وتقاليد وأعراف المجتمع اما السلوك الشاذ فهو السلوك المتقاطع مع قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه.

1- عبد العزيز قباني، العصبية بنية المجتمع العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1997، ص40، وما بعدها.

خصائص السلوك [1]

1. السلوك هو حركة الكائنات الحية بالانتقال من وضع إلى وضع آخر فسلوك (أ) يعنى انتقاله من الحالة (1) إلى الحالة (2) بحيث ينتقل إلى وضع جديد يختلف عن الوضع السابق للسلوك. ومن ثم , فإن السلوك يتضمن , بالضرورة , تغييراً بشكل ما. ومن ثم , فإن لكل كائن حى سلوك يمثل التعبير عن وجوده الحى أى قدرته على الحركة. كذلك فإنه من البديهى , أن إذا انتفت القدرة على الحركة انتفى السلوك.
2. السلوك قد يكون سلوكاً لفظياً (قولياً), وقد يكون سلوكاً فعليا (عمليا). الشكل الأول هو تعبير كلامى حركى , أما الشكل الثاني فإنه حركة مادية.
3. السلوك تصرف (ظاهر) أى يمكن مشاهدته وملاحظته وقياسه فهو اذن ليس بحالة عقلية أو ذهنية بحتة. صحيح أن السلوك قد ينشأ نتيجة تلك الحالة , ولكن ما لم تؤد تلك الحالة الذهنية إلى تغيير كلامى أو حركة مادية , لا ينشأ السلوك وبهذا , بينما يعد "الاتجاه " تصور باطن , بينما السلوك هو تصرف ظاهر قائم بذاته.
4. السلوك وحدة تصرف محددة زمانا ومكانا , بمعنى أن تلك الوحدة تحدث فى مكان محدد , وتبدأ وتنتهى فى لحظة زمنية معينة تختلف باختلاف نوع السلوك ولكن , وبصرف النظر عن تلك الفترة الزمنية , فإن السلوك ليس تصرفا "مستمرا" كحركة الآلة على سبيل المثال. فحركة الآلة , رغم أنها

1-محمد علي شهيب، السلوك الإنساني في التنظيم، دار الجماعات المصرية، القاهرة، ط3، 1978، ص21

حركة , إلا أن لا يمكن تحديد نقطة بداية ونقطة نهاية لها فهى حركة تكرارية روتينية مستمرة على مدى فترة زمنية معينة. وبالمثل , فإن حركة "المعاملات البشرية " كالمعاملات التجارية مثلاً حركة مستمرة تكرارية يصعب تحديد نقطة بداية ونقطة نهاية لها.

5. السلوك هو سلوك (الكائنات الحية) وحدها ولكل كائن حى , كما قدمنا سلوك يعبر عن حيويته, ومن , ثم , فالحيوانات والطيور والبشر كائنات حية منشأة للسلوك.

ولذلك لا يمكن أن نتحدث , كما يرى بعض الدارسين عن سلوك الاجرام السماوية لأن تلك الإجرام ليست بكائنات حية ذات إرادة ذاتية وقادرة على أن تنشئ السلوك التابع, إلى حد معين من ذواتها. ذلك أن السلوك يفترض أن هذا السلوك يعبر عن سعى من أنشأ ليحقق هدف معين , وهو ما يقودنا إلى الخصيصة التالية للسلوك.

6. السلوك هو تعبير عن هدف معين يسعى الكائن الحى الذى أنشأ إلى تحقيقه, وهذا الهدف يمثل نقطة النهاية لهذا السلوك. وقد يكون الهدف الذى يسعى إليه الكائن الحى هدف ذاتى يسعى إلى تحقيق انطلاقا من ذاته , وقد يكون الهدف مجرد الاستجابة لضغوط البيئة , فمجرد سعى الكائن الحى للتأقلم مع البيئة هو هدف.

7. السلوك قد يكون موجه اتجاه الذات , وقد يكون موجها تجاه البيئة , فقد يكون موجها تجاه الذات كالسلوك الانتحارى مثلا , وقد يكون موجها

تجاه ما يحيط بذاته من مؤثرات (البيئة) وفى الحالة الأخيرة , فإن الفرد يسعى إلى أقلمة وجود مع مقتضيات البيئة من خلال مجموعة من السلوكيات المتتالية.

8. وتكمل الخصائص السالفة بعضها , بمعنى أنه ينبغى توافر تلك الخصائص لكى ينشأ السلوك , كما أنه يكفى غياب أحدها لكى تفقد وحدة التحليل صفة السلوك ويقودنا ذلك إلى التمييز بين السلوك وغيره من المفاهيم التي قد تختلط به.

تعريف السلوك السياسي.

إن السلوك السياسي هو ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا اجتماعية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة في المجتمع وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات بين القيادة والمجتمع. فالسلوك السياسي هو تلك الأفعال المميزة للأفراد، والتي تتعلق بمسألة مهمة في حياة المجتمع، وهي تشمل ردود أفعال المجتمع ازاء صناع القرار ومواقفهم إزاء المجتمع والدول، ويشمل ميل واتجاه الأفراد في الانتخاب على مرشح دون آخر في الإنتخابات، والحراك الاجتماعي والخروج للشوارع والتظاهر والاعتصام

ضد أي قرار حكومي لا يصب في مصلحة المتظاهرين، أو تأييد وقبول قضية معينة تهم المجتمع[1].

شروط السلوك السياسي.

يشترط في السلوك السياسي تواجد المتغيرات التالية:-

أ- وجود دور أو عدة أدوار اجتماعية يمكن من خلالها المشرع اتخاذ القرارات المثمرة.

ب- وجود علاقة اجتماعية صميمية بين الأدوار التشريعية التي تشرع القرار والأدوار التنفيذية التي تنفذه والأدوار الجماهيرية التي تتبعه.

ج- وجود مجموعة أحكام وقوانين مدونة أو غير مدونة تحدد كيفية الوصول إلى القرار وكيفية تنفيذه ومدى علاقة الشكل ومضمون القرار بحاجات وطموحات المجتمع الكبير.

د - شمولية وشرعية وعقلانية القرار الذي يتخذه المشرع.[2]

1 عامر مصباح, معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر, ط1, 2005, ص ص 96-97.

2 د. محمد السيد سليم ود.جلال عبد الله معوض، السلوك السياسي، محاضرات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعي 92-1993.

محددات الذاتية السلوك السياسي

تمثل اغلب السمات الشخصية سواء كانت العوامل النفسية والبيولوجية (الذكور والاناث) و معدل العمر, وهذه السمات هي:

العرق (Race):

تشير بعض النظريات العرقية بأن العروق البشرية غير متكافئة بيولوجياً, وهذا بالتالي يؤثر على التباينات الحضارية التي تعيشها المجتمعات وما زالت[1].

فالعرق له دور مؤثر في السلوك السياسي للفرد, ويكون ذلك واضحاً خصوصاً لدى الجماعات العنصرية, فقد أدت الخصائص والسمات المشتركة لجماعات معينة الى وجود نزعة عنصرية لدى بعض الجماعات, حيث يمكن فهم النزعة العنصرية بأنها(اتجاه او سلوكاً نحو شخص معين او معتقد وفكر معين او مؤسسة ينتمي اليها الفرد.. بناءاً على لون بشرته او نزعته القومية او الدينية)[2].

الجنس (Gender):

يختلف السلوك السياسي بين الذكور والاناث, ويستمد هذا الاختلاف من العامل المعنوي المتمثل بالقيم والمقاييس والمثل والعادات والتقاليد, حيث تشكل هذه العناصر الاسس الجوهرية في جميع الثقافات, وهي عبارة عن منظومة الافكار التي تحدد ما هو مهم ومحبذ ومرغوب بالمجتمع[3].

---

1 د. صادق الاسود. علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده , مطابع دار الحكمة , بغداد , 1990، ص 555.

2 محمد عدنان الخفاجي, مصدر سبق ذكره, ص ص 54-55.

3 رغد نصيف جاسم السراجي, المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003: دراسة اجتماعية سياسية ميدانية, دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع, 2013, ص 49., ص52.

فالمرأة اقل اهتماماً بالقضايا السياسية من الرجل, حيث يعكس لنا السلوك السياسي للمرأة تلك العلاقة التفاعلية بين المرأة وبين البيئة الاجتماعية في اطار المواقف والاحداث المختلفة, حيث ان السلوك السياسي للمرأة محكوم بمؤثرات موجودة في المجتمع مثل الممارسات الدينية, والمراكز الاجتماعية وغيرها[1].

العمر(Age):

ان للعمر تأثير في السلوك السياسي, فسلوك الشباب يختلف عن سلوك كبار السن السياسي, فالمجتمعات التي يشكل فيها الشباب غالبية تختلف عن المجتمعات التي تكون الغالبية من السكان من الشيوخ او الفئات المتقدمة بالعمر, حيث الشباب يميلون الى النشاط والمطالبة بالتغيير, بحيث تتسم مواقف الشباب بالتطرف, اما الشيوخ فيتسم موقفهم بالاعتدال والمحافظة على الواقع[2].

أشكال السلوك السياسي

يتألف السلوك الإنساني من طوائف متعددة وغير متجانسة من السلوكيات , كالسلوك الاقتصادي, والسلوك الاجتماعي , والسلوك الثقافي, والسلوك السياسي وغيرها. كذلك , فالسلوك السياسي لا يمثل وحدة متجانسة من السلوكيات , وإنما يتكون من أشكال وطوائف متعددة يصعب حصرها , وإن كان يمكن تحديد أهم أشكالها فيما يلي:-

1- السلوك الانتخابي.

1 حكمة ابو زيد واخرون, المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية, مركز دراسات الوحد العربية, بيروت, ط3, 1993, ص157.

2 صادق الاسود, مصدر سبق ذكره, ص551.

ويقصد به كيف ولماذا بصوت الفرد لمرشح أو لحزب أو لنقابة أو لتنظيم معين, وكيف ولماذا تصوت دولة في التنظيمات الدولية على القضايا المختلفة المعروضة أمام تلك التنظيمات , لماذا يشارك الفرد في الانتخابات ولماذا يمتنع عن المشاركة في الانتخابات , وهكذا.

2- السلوك التشريعي.

ويشمل سلوك أعضاء الهيئات التشريعية فيما يتعلق بكيفية وأسباب تصويت هؤلاء الأعضاء على مشروعات القوانين , وكيف تتم عملية التوفيق بين الآراء المتعارضة لأعضاء الهيئات التشريعية.

3- السلوك الحكومي.

ويشمل السلوك التنفيذي بشقيه السياسي والإداري ,أي سلوك القائمين على السلطة التنفيذية بشقيها السياسي والإداري في ثنايا سعيهم لتطبيق السياسات التنفيذية , وتطبيق القواعد القانونية. فقرار الحكومة بزيادة الإنفاق الدفاعي أو إنشاء مدن جديدة , أو خفض الرسوم الجمركية , أو تكثيف الحملات ضد تجار المخدرات , كلها نماذج للسلوكيات السياسية الحكومية.

4- السلوك القضائي.

لا يقتصر دور القضاء على مجرد تطبيق القانون في حالة التنازع. فللقضاء أيضا دور فى تفسير القوانين, والاجتهاد في أسلوب تطبيقها , وذلك بشكل أخص على مستوى المحاكم العليا والمحاكم الدستورية وتتأثر تلك التفسيرات

والاجتهادات بالخلفية الإيديولوجية والعقائدية للقضاة , وفى هذا الإطار يعد سلوك القضاة في ميدان إصدار الأحكام بناء على اجتهادات وتفسيرات معينة , بمثابة شكل من أشكال الدستورية العليا في مصر والتي أثرت في حركة النظام السياسي خلال السنوات العشرين الأخيرة , كحكم المحكمة بخصوص إلغاء الاستثناءات في القبول بالجامعات.

5- السلوك الحزبي.

ويقصد به سلوك الأحزاب السياسية في سعيها للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها بما في ذلك سلوكها لاجتذاب ولاء الناخبين سواء من حيث الدخول في العملية الانتخابية أو مجرد تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين. ويشمل السلوك الحزبي أيضا سلوكيات الأحزاب تجاه بعضها[1].

6- سلوك التنظيمات المدنية في القضايا العامة.

تنشأ في المجتمعات التي وصلت إلى درجة معينة من التطور الاجتماعي تنظيمات مدنية , كالنقابات المهنية والاتحادات العمالية وغيرها, وهى تنظيمات تنشأ لرعاية مصالح أعضائها أساسا, ولكنها أيضا تلعب أدوارا فيما يتعلق بالقضايا العامة للمجتمع. ومن ذلك مثلا تأييد اتحاد العمال المصري لسياسة الحكومة المصرية , أو سلوك نقابة الأطباء المصرية تجاه قضية البوسنة والهرسك. بيد أن سلوك التنظيمات المدنية في القضايا المهنية الخالصة لا يعد في رأينا سلوكا سياسيا.

1 http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=254

7- السلوك السياسي الدولي.

وهو كل سلوك تقوم به الوحدات الدولية المختلفة الدول , التنظيمات الدولية والأفراد حين يهتمون بالقضايا السياسية في سعيها لتحقيق أهدافها في المحيط الدولي , كإعلان الحرب على دولة أخرى ' أو إعطاء المعونة الاقتصادية بدولة أخرى, وهكذا.

شكل ومضمون السلوك السياسي لقرارات المشرع

1- أن شكل ومضمون السلوك السياسي للقرارات التي تتخذها الأدوار التشريعية في المجتمع الكبير ينبغي أن تحدد أنماط وانساق التفكير الاجتماعي المنسجم والوسائل الإدارية المشتركة التي ينتهجها الأدوار التنفيذية على كافة مستوياتهم وتخصصاتهم الوظيفية وفي نفس الوقت تحدد أيضا مدى استجابة الأدوار الجماهيرية لمنظومات المجتمع المدني لها في متابعة مسارها سلبيا أم ايجابيا على واقع حياة المجتمع من خلال قيام هذه المنظومات باستبيان الآراء من مؤيدين ومعارضين لأصوات الأغلبية والأقلية من الرأي العام للمجتمع المعني وبالطرق العلمية المتبعة دوليا إزاء نتاج كل قرار يتم تشريعه وتنفيذه حسب مفاهيم علم الاجتماع السياسي وهي إما الطريقة التاريخية أو طريقة المقارنة أو طريقة الملاحظة بالمشاركة أو طريقة المسح الميداني.

2- السلوك السياسي الذي ينتهجه المشرع لابد أن ينبعث دوما من بنية فكرية اجتماعية محددة لتحقيق الأهداف القريبة والبعيدة الأمد للنظام الاجتماعي في المجتمع المعني الذي من الطبيعي أن يمثله المشرع.. ويدافع عنه إزاء كل التحديات وإذا أراد المشرع أن يغير عن مساره المجتمعي الطبيعي هذا بدون استشارة رأي المجتمع فان مردود ذلك يكون سلبيا وطالما كان المشرع يعبر في سلوكه السياسي خير تعبير عن رأي المجتمع فالمشرع سيلعب الدور القيادي والحاسم في عملية التغير الديمقراطي وسيلقى التأييد الجماهيري الكبير الذي يقود إلى نجاحه واستقراره وفاعليته في التأثير على مجرى الأحداث والظروف الآنية.[1]

القيم المؤثرة في السلوك السياسي:

القيمة: مفرد " قيم " لغة " من " قوم " و " قام المتاع بكذا أي تعدلت قيمته به ".

والقيمة: الثمن الذي يقوم به المتاع، أي يقوم مقامه، والجمع: القيم، مثل سدرة وسدر، وقومت المتاع: جعلت له قيمة [2].

إن لفظة "القيمة" أو لفظة "القيم" تعتبر من الألفاظ ذوات المدلول الغني من حيث الدلالات.

---

1 http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=254

2 طهطاوي، سيد أحمد. 1996 . " القيم التربوية في القصص القرآني "، مصر: دار الفكر العربي ط 1.

ومن الناحية الموضوعية: هي صفة الأشياء من حيث إنها جـديرة بشيء قليـل أو كثـير مـن التقـدير، ومـثلا: قيمـة الحيـاة، قيمـة العقـل، قيمـة الحريـة، والثقافـة، والإبداع...وكلها قيم أخلاقية تواكب قيما أخرى هي القيم الجمالية كالحسن والجمال والرشاقة والأناقة، و قـيما ثالثـة نـدعوها القـيم المنطقيـة، وفيهـا الصـواب، والخطـأ، والمحتمل، وقيما رابعة وخامسة اقتصادية وسياسية واجتماعية، و ما إلى ذلك«[1]

فالقيمة هي عبارة عـن الأحكـام التـي يصـدرها الفـرد لاستحسـان أو اسـتهجان موضوع سيكولوجي (شخص أو شيء أو حـدث أو فكـرة) وذلـك في ضـوء تقييمـه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء، وتتم هذه العملية مـن خـلال احتكـام الفـرد في ذلك لمعارفه وخبراته و مكونات الإطار الحضـاري الـذي يعـيش فيـه ويكتسـب مـن خلاله هذه الخبرات و المعارف.

ويميـز لالانـد Lalande في قاموسـه بـين أربعـة معـان مختلفـة تعـود إلى أربـع خاصيات للأشياء و تقوم على:[2]

أ- "كـون هـذه الأشـياء تلاقـي إلى هـذا الحـد أو ذاك تقـديرا أو رغبـة شـخص، أو

---

1 جـان بـول رزفيـبر Jean Paul Resweber "فلسـفة القـيم"، ترجمـة د. عـادل العـوا، عويـدات للـنشر والطباعة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2001، ص.6.

2 ndré LALANDE, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, revu par MM. les membres et correspondants de la Société française de philosophie et publié, avec leurs corrections et observations par André Lalande, membre de l'Institut, professeur à la Sorbonne, secrétaire général de la Société 2 volumes, 1927 . Réédition: Presses Universitaires de France, Paris, 2006.

بصورة أكثر عادية، جماعة معينة من الأشخاص".

ب-"كون هذه الأشياء تستحق هذا القدر أو ذاك من التقدير".

ج- " كونها تلبي غرضا معينا".

د- " واقع جماعة اجتماعية معينة، و في لحظة معينة، يجري تبادلها ومحـددة مـن سلعة تتخذ كوحدة".

مكونات القيم:

تتكون القيم من ثلاثة مستويات رئيسية هي: المكـوَّن المعـرفي، والمكـون الوجـداني، والمكون السلوكي.

ويرتبط بهذه المكونات والمعايير التي تتحكم بمناهج القيم وعملياتها وهي:

الاختيار، والتقدير، والفعل.

أ-المكون المعرفي: ومعياره " الاختيار "، أي انتقاء القيمة مـن أبـدال مختلفـة بحريـة كاملة بحيث ينظر الفرد في عواقب انتقاء كل بـديل ويتحمـل مسـئولية انتقائـه بكاملها، وهذا يعني أن الانعكاس اللاإرادي لا يشكل اختياراً يرتبط بالقيم.

ويعتبر الاختيار المستوى الأول في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم، ويتكـون مـن ثلاث درجات أو خطوات متتالية هي:

استكشاف الأبدال الممكنة، والنظر في عواقب كل بديل، ثم الاختيار الحر.

ب-المكوَّن الوجداني: ومعياره " التقدير " الذي ينعكس في التعلق بالقيمة والاعتـزاز بها، والشعور بالسعادة لاختيارها والرغبة في إعلانها على الملأ.

ويعتبر التقدير المستوى الثاني في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم ويتكون من خطوتين متتاليتين هما:

الشعور بالسعادة لاختيار القيمة، وإعلان التمسك بالقيمة على الملأ.

ج-المكوَّن السلوكي: ومعياره " الممارسة والعمل " أو " الفعل " ويشمل الممارسة الفعلية للقيمة أو الممارسة على نحو يتسق مع القيمة المنتقاة، على أن تتكرر الممارسة بصورة مستمرة في أوضاع مختلفة كلما سنحت الفرصة لذلك.

وتعتبر الممارسة المستوى الثالث في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم، وتتكون من خطوتين متتاليتين هما:

ترجمة القيمة إلى ممارسة، وبناء نمط قيمي، للقيم دور كبير في تحريك السلوك وتوجيهه وتبريره وتركيز جهد التغيير على القيم يوفر الجهد في متابعة السلوكات الكثيرة التي لا تنتهي والمشاريع التي تعتمد القيم في المعالجة تتميز بما لي:

1. أنها لا تواجه خلافا كبيرا لدى المستهدفين لأن النفوس تتفق على القيم وتحترمها غالبا
2. تغيير القيمة كفيل بتغيير كثير من السلوكات والقدرات وليس العكس.
3. تتبع السلوك يهدر الجهد ويحقق نتائج مبتورة.

4. القيم مرتبطة بالوجدان وهذا ما يجعل السلوك المحمي بالقيمة سلوكا عميق الجذور لارتباطه بالإرادة من حيث كونه محبوبا وبالعقل من حيث كونه ذا قيمة ومبررا.

القيم تنظم علاقة الفرد بالاخرين سواءً العائلة أو المجتمع أو النظام الاجتماعي أو النظام السياسي و من اهم هذه القيم ما يأتي [1] :

1 -قيم الارادة الانسانية الحرة:

يعتقد اغلب الناس ان ما يحدث لهم هو امر مقدر لا يمكن تجنبه و ان الانسان مسير و ليس مخيراً ويستعين الناس في اثبات ذلك بالنصوص الدينية كالكتب المقدسة و الاحاديث النبوية الشريفة التي تؤيد ذلك وفي المقابل فأن هناك كثير من الناس تؤكد على الاختيار والارادة الحرة والكفاح في سبيل السيطرة على الواقع وتغييره و تسود النزعة القدرية على العالم العربي والعالم النامي عموماً نتيجة الايمان الديني القوي بالله وبالمقدسات وبأن الله تعالى انشأ العالم لهدف محدد و غاية فضلى اما في المجتمعات المتقدمة حيث يضعف الشعور بالتدين فأن الفرد يشعر بأن الطبيعة هي مصدر الخلق أو هو أساساً لا يطرح مثل هكذا تساؤلات وبالتالي فأنه يؤمن بالاختيار ويمكن القول ان سيادة القيم القدرية في المجتمعات النامية لا يعود فقط إلى عامل الدين الذي ذكرناه سابقاً و انما يمكن ان يكون بسبب العوامل والاوضاع الاقتصادية والسياسية والبنى

1- ستانلي رنشون وجون دوكيت، علم النفس السياسي، اسس ثقافة احادية وتعددية، ترجمة: عبد الكريم ناصيف، دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر، دمشق، 2012، ص64وما بعدها.

الاجتماعية القائمة فحين يعجز الانسان عن تغيير واقعه حقاً ويتغلب عليه الشعور بالعجز والتخلف فتكون النزعة القدرية اداة من ادوات الانسجام مع الواقع[1].

2 - القيم الجماعية والقيم الفردية:

تختلف الثقافات فيما بينها فيما يخص موقع الانسان من الجماعة وبالتالي تختلف تختلف القيم التي يتم التشديد عليها من مجتمع إلى اخر ففي حين يشكل الفرد في الفكر الغربي قيمة عليا مطلقة وهذه المسلَّمة تجد اصولها في اغلب تيارات الفكر الغربي بدأً من الفلسفة الاغريقية التي جعلت الانسان معيار كل شيء والتيار المسيحي الذي يرى في الانسان قيمة عليا وحتى تيار الاصلاح الديني الذي دعى إلى تبصر النصوص المقدسة من كل مؤمن[2].

و في هذا المحيط الاجتماعي تنمو القيم الفردية التي تشدد على التحصيل والانجاز الفردي و قيم القوة والنفوذ والوجاهة وبالتالي يكون التفاني في الانجازات الفردية والابتكارات ويتم التشديد على حرية الفرد و سعادته اكثر من الاهتمام بالمجموع.

و في المجتمع العربي فإن الجماعة وليس الفرد هي التي تشكل النواة أو الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع وبالتالي فان الانسان لا ينظر اليه بصفته

---

1 حليم بركات , المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي ط2 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1985, ص336.

2 د. منذر الشاوي , الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت , 2000 , ص119.

كفرد وانما ينظر اليه بصفته عضواً في جماعة و يبلغ الاندماج بالجماعة حداً يجعل الفرد يشارك جماعته المسؤوليات والانجازات والنفوذ فالانسان يشعر بانه جزء لا يتجزأ من الجماعة فلا يحس بالحياة بمعزل عن جماعته وهو يتوقع كثيراً (كما يتوقع منه) من اقربائه و جيرانه و عشيرته لذلك نجد هنا ميلاً قوياً إلى التشديد على القيم الجماعية فطالما ان اقرب الناس إلى الفرد هم الاهل فيتم التشديد على قيم الامومة والابوة والاخوة و يأتي بعد ذلك الاقارب فيتم التشديد على قيم العصبية و التناصر والتعاضد ثم قيم الجيرة والصداقة والعصبية المناطقية أو الطائفية[1] .

الانعكاسات السلوكية للقيم الاجتماعية

ان الانعكاس المباشر لقيمة الطاعة والاستسلام والصبر التي ذكرناها سابقاً هو السلوك السياسي السلطوي من جهة والسلوك الامتثالي من جهة اخرى فنتيجة لهذه القيم يصبح الفرد / المواطن في وضع المتسلط على من هم ادنى منه (كأفراد العائلة الادنى منه أو المرؤوسين في العمل) حيث يميل الانسان هنا لفرض نفوذه وابراز قوته عليهم في حين يكون لديه شعور قوي بالامتثال والعجز عن مقاومة أو مجابهة من هم اكبر منه مركزاً اجتماعياً أو سياسياً فيفقد الفرد كثيراً من حريته ونفوذه وتفرده واستقلاله واعتماده على ذاته ويكبت رغباته الخاصة فيخضع لمشيئة اهله ومن يملكون سلطة عليه حتى حين تكون له

1 حليم بركات , المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي ط2 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1985, ص348.

قناعات خاصة مختلفة وفي نفس الوقت فان الافراط في الضغط الاجتماعي من اجل فرض الامتثال عليهم يتسبب على عكس المتوقع احياناً بنشوء نزعة واضحة نحو الفردية الانانية والتمحور حول الذات فيزداد حس الفرد بالـ (انا) على حساب الـ (نحن) وبقدر ما تجري محاولات لسحق الفرد يقاوم هذا الفرد بازدياد حاجته إلى التأكيد على ذاته [1] الا ان هذه النزعة تبقى في مجال الاحساس ولا تنتقل إلى مجال الفعل الاجتماعي أو السياسي والتحول إلى الانسان الديموقراطي الليبرالي الذي يرى نفسه قادراً على الفعل وانما ينتج عنها السلبية والا ابالية وعدم الاهتمام بالعمل السياسي الايجابي للتغيير نحو الافضل فالفرد يشعر تجاه السلطة الاجتماعية أو السياسية بإحترام شديد قد يصل إلى حد التقديس وقد يتحول إلى خوف يؤدي إلى استبعاد فكرة المشاركة الايجابية في العمل السياسي وما بعد يمكن ان يحدث حالة من التهيؤ على صعيد السلوكي إلى تقبل الاستبداد السياسي والاذعان للسلطة والعجز عن تغيير الواقع السيء [2].

ومن ناحية اخرى فان قيم الطاعة والصبر قد تنعكس في سلوك اخر هو (الاغتراب السياسي) ويقصد به شعور المرء بعدم الرضا عن أو عدم الارتياح للقيادة السياسية والرغبة في تجنبها والابتعاد عنها أو عدم الاهتمام بالتوجهات السياسية أو النظام السياسي برمته [3].

1 حليم بركات , المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي ط2 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1985, ص350.

2 احمد عبدالله ناهي , التعددية الحزبية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد , 2002 , ص149.

3 د. صادق الاسود. علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده , مطابع دار الحكمة , بغداد , 1990 , ص595.

وعندما يشيع هذا الاحساس بالاغتراب السياسي فان الاستجابة له عادة ما تتخذ احدى صورتين اما التبلد السياسي الذي يتضمن العزوف عن المشاركة في العمل السياسي وعدم المشاركة في الانتخابات وطرح المصلحة الوطنية جانباً وعدم الانتماء اما الصورة الثانية فهي العنف السياسي الذي ينتج عن الاحباط [1].

وتتفق التجارب في مجال علم النفس التجريبي على ان الاحباط والقهر وقمع الحرية هو الأساس في الاغتراب ومن ثم العنف في حين لا تلعب العوامل الغريزية مثل الشبع من الطعام والجنس الا حيزاً ضئيلاً جداً من وعي الانسان المعاصر ودوافعه العنيفة.

وتتأثر هذه الدوافع بالثقافة فتحرضها هذه وتوجهها توجيهاً سليماً ومرضياً فالعنف لدى البشر اذن ليس من طبيعة الانسانانما هو خاصية اجتماعية نشأت مع الحضارة وهو ليس بالتالي سلوكاً مرضياً فردياً لانسان بحد ذاته و ان اعتبرنا ان شخصية الجماعة هي ثقافتها يكون العنف بالتالي فعل ثقافي مكتسب ورغم وجود رأي يقول بأن الانسان كلما كان بدائياً كلما زاد ميله إلى العنف الا ان علماء الانثروبولوجيا يؤكدون ان الانسان العاقل الذي امضى 99% من حياته في مرحلة الصيد منذ اكثر من خمسين الف سنة مضت لم يكن يقتل ليستمتع بالقتل أو بالقسوة أو بالعنف ولم يكن يمثّل بالضحية الحيوانية الا بغرض الحصول على

1 د. كمال المنوفي. الثقافة السياسية في الوطن العربي , مجلة المستقبل العربي , العدد 50 , ايار 1985 , ص69.

الغذاء أو الكساء ولم يكن يتسم بسلوك عـدائي تجـاه بنـي جلدتـه بـل كـان يقتســم الطرائد معهم[1] .

1 الديموقراطية وحقوق الانسان في مواجهة ثقافـة العنـف , بحـث منشـور عـلى الـرابط //:http 28/h/ www. Ankido. Net

الفصل الثانى

التنشئة السياسية

ونظريات السلوك السياسي

مفهوم التنشئة السياسية

التـنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفـرد مـن خلالها معلوماتـه وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويكـوّن بواسـطتها مواقفـه واتجاهاتـه الفكريـة أو الايدولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية، وتحدد درجة تضحيته وفاعليتـه السياسية في المجتمع، وتساعد على بقاء وديمومـة واسـتقرار النظـام السـياسي، طالمـا تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسـية التـي يعتمـدها المجتمـع بـين أبناء الشعب، ويحاول زرعها في نفوس الأفـراد والجماعـات عـلى اخـتلاف خلفيـاتهم الاجتماعية والطبقية، وعرفها " فاجن " Fagen بأنها: عملية غرس المعلومات والقـيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أم غير رسمية، وبأسـلوب مخطـط لـه أو غـير مـخطط لـه، لخـلق أنـواع مـن المـواطنيـن ضروريـة لبقـاء ونمـو المجتمـع، وعرّفهـا "لانجتون" Langton على أنها: الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية مـن جيل إلى جيل، وهذه العملية تخدم المجتمع، حيث أنها تساعد عـلى حفـظ التقاليـد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع.

التنشئة السياسـية عمليـة تنمويـة يـتم مـن خلالهـا اكتسـاب المعرفـة وتكـوين المواقف والقـيم وتشـكيل الثقافـة السياسـية والمحافظـة عليهـا أو تغييرهـا بواسـطة وسائل الاتصال السياسي (التلفاز،الراديو، الإنترنت)،وهذه العملية تستمر عبر مراحـل حيـاة الإنسـان مـن الطفولـة وحتـى الشـيخوخة، حيـث يعـي مـن خلالهـا الفـرد خصائص المجتمع والاتجاهات والأفكـار السياسـية السـائدة عـلى المسـتوى الـداخلي

والخارجي وهذا بدوره يؤدي إلى نوع من التكيف الضروري مع النظام السياسي[1].

فالتنشئة السياسية هي مفهوم يتناول "دراسة عمليات التنشئة التي يكتسب من خلالها الأطفال من جميع الأعمار (12 إلى 30) والمراهقون السلوكيات والمواقف والمعارف السياسية".[2]

وهي تشير إلى عملية التعلم التي تنتقل من خلالها الأعراف والسلوكيات المقبولة في نظر نظام سياسي ناجح من جيل إلى آخر. ومن خلال أداء هذه المهمة يتم إدخال الأفراد في الثقافة السياسية، وتتشكل توجهاتهم بشأن الموضوعات السياسية.[3]

مكونات التنشئة السياسية

يمكننا معرفة طبيعة النظام السياسي وخصائصه وأهدافه كما يمكننا تحديد العلاقة بين مكونات النظام السياسي للبلد. وثقافة التنشئة السياسية السائدة تساعد على فهم نمط العلاقة بين مكونات النظام السياسي القائم في المجتمع, من خلال قراءة الأطر الفكرية والإيديولوجية، ومن هذه المكونات هي:

1- ثقافة الفرد المكتسبة: إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة

1 - محمد سعد ابو عامود،الاحزاب بين الدول المتقدمة والنامية،مجلة الديموقراطية عدد 4،اكتوبر 2001 ص41.

2 -Powell, L., & Cowart, J. 2003 . Political campaign communication: inside and out. Allyn and Bacon.

3 -Varkey, K. 2003 . Political Theory A Philosophycal Perspective. Indian Publishers Distributors.

السياسية، ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه. ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته وتنغرس في ذاته وقد تتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي وتختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتساع مداركه وتنوع ثقافاته فيدخل في مرحلة التقييم والمقارنة بما كسبه واكتسبه من التجربة العمرية ومجالها المعرفي ومراحلها ومحطاتها، والتأثير الثقافي للمدرسة والعلاقات مع الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام والاتصال.

2- ثقافة الفرد الذاتية: إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاة، مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته فيدافع عنها ويهتم بأمرها، والثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم، وهذه الثقافة الذاتية تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سواء أكان حاكما أم محكوما، كما تؤثر في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع.

3- ثقافة المؤسسة السياسية: ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسية للتنشئة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة "ثقافة النظام" أو الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة

والأحزاب داخل السلطة وخارجها، ومن خلال تلك الثقافة تحاول الأحزاب والأنظمة الحاكمة أن تفرض قيمها وأيديولوجياتها سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية، رأسمالية أم اشتراكية، وعلى الرغم من أن هناك فرق شاسع بين التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الدكتاتورية، إلا أن الهدف هو واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع باعتبارها احد مكونات التنشئة السياسية وثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن والتعلق به، لكون الإحساس بالانتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة السليمة، كما تحدد ثقافة التنشئة الأطر العامة للعمل السياسي وتغذية المواطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية.

العناصر المؤثرة في التنشئة السياسية

إن العناصر التي تحيط بالطفل أثناء فترة طفولته تلعب دورًا مهمًا في تطور سلوكيات التصويت المستقبلية لديه. وتشمل بعض هذه العناصر:

الأسرة: يرى جلاس (1986) أن الأسرة عامل مؤثر أساسي في تطوير توجه الطفل السياسي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى العلاقة

الدائمة بين الطفل وأبويه، ويتضح ذلك بالتفصيل في الجدول الموضح أدناه الأسرة كعامل مؤثر أساسي.[1]

المدارس: تُعَد المدارس العامل الأكثر تأثيرًا بعد الأسرة، نظرًا للفترات الطويلة التي يتعرض فيها الطفل لمعتقدات سياسية متعددة، مثل تلك التي يتبناها الأصدقاء والمعلمين، وهما الفئتان اللذان يُعتبَران من مصادر المعلومات المهمة للطلاب.

وسائل الإعلام : قد بدأ الاهتمام بدراسة تأثير وسائل الإعلام في التنشئة السياسية، منذ أن لوحظ أن التعرض للتلفزيون يبدأ مبكراً لدى الطفل، ويشغل حيزا كبيراً من الوقت الذي يقضيه في المدرسة، وبالتالي لابد ان يكون مصدراً يؤثر في المعرفة السياسية لدى النشأة.

وقد اشارت الدراسات وابحاث الحديثة إلى اهمية دور هذه الوسائل في التنشئة السياسية، وبخاصة أن اغلب المعلومات التي يحصل عليها الشباب عن عالمهم السياسي يأتيهم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وسائل الاتصال، فعندما تتعرض الاسرة والمعلمون والاصدقاء لهذه الوسائل فأنهم ينقلون التأثير الى النشيء، فهي تقدم للشباب حقائق محددة او قيماً عامة،وترشدهم إلى اي العناصر ذات القوة والسيطرة في المجتمع، وكما أن وسائل الاتصال تزود النشيء بنماذج سلوكية، ويستخدمون هذه المعلومات

1 -J. Glass, V. B. 1986 . Attitude similarity in three generational families: Socialization, status inheritance, or reciprocal influence? American Sociological Review , 685-698

لتكون آرائهم نظراً لحاجتهم إلى مواقف وسلوكيات جاهزة للاقتداء بها وأثبتت الدراسات أن معظم التوجهات الجديدة والآراء التي يحصل عليها البالغون خلال حياتهم قد تكون بناء على معلومات حصلوا عليها من وسائل الاتصال ومع أن أفراد المجتمع قد لا يتبنون نفس الآراء التي تطرحها هذه الوسائل، ولكنها تقدم لهم الوصفات التي يستخدمونها لتطوير مواقفهم واتجاهاتهم للمحافظة على التوازن مع العالم المتغير من حولهم.

الدين: يمكن أن يكون للتقليد الديني أثر هائل على آراء المرء السياسية. على سبيل المثال، يميل البروتستانت للتحفظ (في البلدان التي لا يمثلون فيها الأغلبية العظمى).

الأحزاب السياسية: يشير الباحثون من أمثال كامبيل (1960) إلى أن الأحزاب السياسية لها تأثير مباشر بسيط للغاية على الطفل نظرًا للتباين بين العوامل الاجتماعية، مثل السن والسياق والسلطة وما إلى ذلك.[1]

عوامل التنشئة السياسية

1. الأسرة - المُشّكل الأهم على الإطلاق للتوجهات الأساسية. فتعلم المرء القيم السياسية الأساسية والولاء لحزب سياسي معين.

1 -L.B. Becker, M. M. 1975 . Family traditions. In S. C. ed , Political Communication: Issues and strategies for research pp. 126–139 . New York: Praeger.

2. المدارس – تعلم المرء الوطنية وقصص البطولات. تبني المراحل الأولى من التعليم على التعلم الإيجابي وتعززه.

3. الأقران – تأثيرهم محدود نظرًا للانتقاء الذاتي لهم. تؤثر مجموعة الأقران لدى الشباب على "المسائل المتعلقة بنمط الحياة" في الغالب.

4. وسائل الإعلام – يصعب قياس تأثيرها، لكنه كبير. تعزز الشك في الحكومة. تحديد جدول الأعمال – يملي علينا ما ينبغي علينا التفكير فيه التأطير – يملي علينا أفكارنا بشأن ما يُقدَم.

5. المؤسسات والقادة السياسيون

6. دور العبادة والدين.

نظريات السلوك السياسي

تحاول نظريات السلوك السياسي باعتبارها أحد جوانب العلوم السياسية قياس وتفسير المؤثرات التي تحد الآراء السياسية للشخص والإيديولوجيا ومستويات المشاركة السياسية. ومن العلماء الذين أسهموا في هذا المجال كارل داتش وتيودور أدورنو.

المؤثرات طويلة المدى على التوجه السياسي

هناك ثلاثة مصادر أساسية للمؤثرات التي تشكل التوجه السياسي الذي يحدث آثارًا طويلة المدى. ينشأ المؤثر الأساسي عمومًا من الأسرة. وكما ذكر بوضوح، يعتنق الأطفال غالبًا القيم الأيديولوجية التي يؤمن بها آباؤهم. ويقول بعض المنظرين إن الأسرة هي القوة الأشد والأكثر تأثيرًا على مدار الحياة، وهناك مقالة نسبت غالبية النشاط الطلابي في فترة الثلاثينيات إلى الآباء.[1]

ثانيًا يؤثر المدرسون وغيرهم من رموز السلطة التعليمية تأثيرًا كبيرًا على التوجه السياسي للطلاب. فمن سن الرابعة وحتى الثامنة عشرة، يقضي الأطفال ما يقرب من 25% من وقتهم منخرطين في العملية التعليمية. التعليم العالي يرفع بدرجة كبيرة تأثير الوعي السياسي والتوجهات السياسية؛ ففي دراسة أجريت عام 2004 على 1,202 طالب في المرحلة الجامعية في جميع أنحاء الولايات

1 -Activist Impulses: Campus Radicalism in the 1930s Cohen

المتحدة تبين أن 87% من الطلاب الجامعيين مسجلون للتصويت في الانتخابات، مقارنةً بمتوسط وطني يبلغ 64% من الأمريكيين البالغين.[1]

ثالثًا، يؤثر الأقران أيضًا على التوجه السياسي. فيتميز الأصدقاء غالبًا، ولكن ليس بالضرورة، أنهم من جيل واحد، بحيث يطورون جميعًا مجموعة فريدة من المشكلات الاجتماعية.[2]

المؤثرات قصيرة المدى على التوجه السياسي

تؤثر العوامل قصيرة المدى أيضًا على سلوك التصويت، ومن بين هذه العوامل وسائل الإعلام وتأثير المسائل الانتخابيةالفردية. وتختلف هذه العوامل عن العوامل طويلة المدى من حيث إنها تدوم غالبًا لفترة قصيرة. ولكنها من الأهمية بمكان بحيث تغير التوجه السياسي. ويكمن طرف تفسير هذين المصدرين في الأيديولوجية السياسية المعينة للفرد والتي تشكلت حسب العوامل طويلة المدى.

يتفق معظم العلماء السياسيين على التأثير الهائل لوسائل الإعلام على سلوك التصويت. ويؤكد أحد الكتاب أنه "قد يدحض القليلون فكرة أن المؤسسات الإعلامية مهمة بالنسبة للسياسة المعاصرة.... ففي التحول إلى السياسة الديمقراطية الليبرالية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية لعبت وسائل

1 -Ethics and Political Behavior: A Portrait of the Voting Decisions of Santa Clara Students

2- Dey, Eric L., Undergraduate Political Attitudes: Peer Influence in Changing Social Contexts, Journal of Higher Education, Vol. 68, 1997

الإعلام دورًا رئيسيًا في هذه المعركة."

ثانيًا، هناك المسائل الانتخابية. ويضم ذلك مسائل الحملة والمناظرات والمسائل المالية. فسنوات الانتخابات والحملات السياسية قد تغير سلوكيات سياسية معينة اعتمادًا على المرشحين أنفسهم، مما يؤثر تأثيرًا مختلفًا في درجة فعاليته على الناخبين.

تأثير الجماعات الاجتماعية على النتائج السياسية

اهتم بعض العلماء السياسيين مؤخرًا بالعديد من الدراسات التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين سلوك الجماعات الاجتماعية والنتائج السياسية. فبعض الجماعات الاجتماعية التي شملتها الدراسات كانت جماعات ديموغرافية حسب العمر والجنس والمجموعات العرقية.

الأمريكيون من أصل لاتيني يتميزون بتأثير اجتماعي كبير على النتائج السياسية لتصويتهم ويبرزون كقوة سياسية صاعدة وقوية. وكانت أكبر زيادة ملحوظة في تصويت الأمريكيين من الأصل اللاتيني في الانتخابات الرئاسية عام 2000، رغم أن الأصوات لم تشارك الرأي السياسي العام الاجتماعي في ذلك الوقت. في انتخابات 2006، ساعد تصويت الأمريكيين من أصل لاتيني مساعدة هائلة في انتخاب سيناتور فلوريدا ميل مارتينز، رغم أنه في الانتخابات الرئاسية 2004، أعطى ما يقرب من 44% من الأمريكيين من أصل لاتيني أصواتهم للرئيس الجمهوري جورج دبليو بوش. فلقد بدا أن الأمريكيين من أصل لاتيني يظهرون اتجاهًا متزايدًا نحو المسائل التي يصوتون لصالحها مما

جعلهم أكثر تماسكًا عند مواجهتهم بالآراء السياسية. وتستحوذ مسألة الهجرة غير الشرعية حاليًا على أكبر نسبة اهتمام ويهتم الأمريكيون من أصل لاتيني بالتعليم والتوظيف وترحيل المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة، رغم عدم اجتماعهم على تلك المسائل.

علم الأحياء والعلوم السياسية

تهدف الدراسات متعددة التخصصات في علم الأحياء والعلوم السياسية إلى تعريف العوامل المشتركة بين السلوك السياسي والنواحي البيولوجية؛ فعلى سبيل المثال، الصلة بين علم الأحياء والتوجه السياسي، وتهدف أيضًا إلى دراسة عوامل أخرى مثل الشراكة وسلوك التصويت[1] ويطلق على مجال الدراسة هذا أحيانًا اسم العلوم السياسية الأحيائية,[2] رغم أن لهذا المصطلح معاني أخرى. فمثلاً يلاحظ ان التنميط لأدوار الجنس السياسية تبدأ في مرحلة مبكرة، بمعنى تشكيل

1 -Albert Somit ؛Steven A. Peterson 2011 . Biology and Political Behavior: The Brain, Genes and Politics - The Cutting Edge. Emerald Group Publishing .232 .

2 -Robert Blank 2001 . Biology and Political Science. Psychology Press. ISBN 978-0-415-20436-1. This book demonstrates the increasing convergence of interest of some social scientists in the theories, research and findings of the life sciences in building a more interdisciplinary approach to the study of politics. It discusses the development of biopolitics as an academic perspective within political science, reviews the growing literature in biopolitics, and presents a coherent view of biopolitics as a framework for structuring inquiry across the current subfields of political science.

معايير السلوك لكل جنس، وهي مختلفة من مجتمع لآخر [1] .

وانتهى علماء الانثروبولوجيا والاجتماع إلى ان الهرمونات الجنسية المتباينة بين الرجل والمرأة، لها تأثيرات مختلفة على المخ (وهي أصل التمايز في السلوك السياسي، لكونه هو الذي يفسر المعطيات والمؤثرات ويرصد نوع الاستجابة أو رد الفعل على ضرورات التكيف ونوعه مع البيئة المحيطة)، كل منهما، الا ان تلك الفوارق لا تحدد أو تنظم خصائص سلوكية، سياسية، محددة. بمعنى ان فروق نوع الجنس وتأثيره على السلوك السياسي يتوقف في مراحل التطور والتطبيع على معايير سلوكية، وعلى الخبرات [2] . ولكن، مع ذلك يلحظ على النساء في الغالب عدم الميل إلى العنف في السلوك السياسي وعدم الرغبة في فرض الرأي على الآخرين (حتى وان كانوا من النساء ايضاً)، كما تميل النساء إلى الانتماء والتصويت إلى الاحزاب والحركات السياسية المحافظة والدينية، كما ان معظم النساء تميل إلى عدم المشاركة في النشاط السياسي والانتخابات والابتعاد عن العمل السياسي بفعل تأثير العوامل البيولوجية والاجتماعية عليها، ذلك ان النشاط السياسي (لاسيما المستمر منه) يحتاج إلى تفرغ شبه تام وبنية جسمانية قوية لا تملكها الا بعض النساء، لكن هذا لا ينف وجود نساء انغمسن بالعمل السياسي ووصلت إلى قمة المسئولية (رئاسة الوزارة أو رئاسة الدولة مثل مارغريت تاتشر وبناظير بوتو وغيرهما).

1- صادق الاسود. علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده , مطابع دار الحكمة , بغداد , 1990،ص561-567.

2 -السلوك السياسي لدى المرأة قاصر، شبكة المرأة، العدد آذار 2007.

الفصل الثالث

المجتمع المدني و المشاركة السياسية

شـهد تعبـير المجتمـع المـدني انتشـارًا هـائلاً في العقـدين الأخـيرين مـن القـرن العشرين، والمفهوم قد تطـور أساسًـا في الغـرب مرتبطًـا بسـياق تـاريخي وعـبر فـترة طويلة وممتدة من الزمن، وقد جاء ملازمًا لوجـود الدولـة القوميـة وتطورهـا والتـي قامت أساسًا على إقرار حق المواطنة والمساواة القانونية للمواطنين وشرعيـة الحكـم، وقد ارتبط بذلك التطور التـاريخي تشـكل ذهنيـة لهـا سـمات محـددة تقبـل مبـدأ المجتمع وتؤمن بوجوده المستقل عن السلطة السياسية، وليس مجرد كيان هامشي[1] .

وعليه فالمفهوم ليس مفهومًا حديثًا فجذوره تعود إلي فلاسفة العقد الاجتماعـي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظه لإستقراره، ومن بعد تطور المفهوم تطورًا كبيرًا علي يد هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة علي العادات والعـرف والتقاليد والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التـي تُمـارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة، لكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهـوم إلا أن اسـتخدامه بشـكل مكثـف في أدبيـات السياسـة المقارنـة ارتـبط بعقـدي الثمانينـات والتسعينات وما صحبهما من تطور في اتجاه الديمقراطية[2] .

1 أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، في: نازلي معوض تقـديم وتحريـر ، الخـبرة السياسـية المصريـة في مائة عام: أعمال المؤتمر السنوي الثالـث عشر للبحـوث السياسـية 4-6 ديسـمبر 1999، القـاهرة: مركـز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001 ، ص 263.

2 علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسـية العربيـة: قضـايا الاسـتمرار والتغيـير، بـيروت:مركـز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000 ، ص ص 178-180.

وقد عرف مصطلح المجتمع المدني في معجم المصطلحات السياسية بأنه مصطلح أصبح واسع الانتشار في القرن الثامن عشر وتم إدخاله في النظرية السياسية كنتيجة لمذهب العقد الاجتماعي، وهو يُشير إلى المجتمع الذي تكون فيه أنماط التضامن مقبولة ومعمول بها من قبل أعضائه. ومعظم الذين استخدموا المصطلح تأثروا بنظرية الطبيعة والتي تنظر إلى الفرد بوصفه نواة المجتمع المدني الذي تشكل عن طريق العقد أو الرضا من قبل هذه النواة المستقلة[1].

وعرفته موسوعة الديمقراطية باعتباره نمطًا خاصًا من العلاقات بين الدولة والتكوينات الاجتماعية مثل الأسرة وتنظيمات رجال الأعمال والتجمعات والحركات التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة. هذا النمط الخاص من العلاقات يتواجد في مختلف النظم السياسية، ويُعد تواجد بعض متطلبات المجتمع المدني أمرًا ضروريًا لإقامة النظم الديمقراطية، كما أنها تلعب دورًا مهمًا في الانتقال من النظم السلطوية والشمولية إلى النظم الديمقراطية"[2].

و المجتمع المدني هو فضاء للحرية، يلتقي فيه الناس، ويتفاعلون تفاعلاً حرًا، ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة من أجل قضايا مشتركة، أو مصالح مشتركة، أو للتعبير عن مشاعر مشتركة. وهم يفعلون ذلك بشكل سلمي. ولا ينكرون علي غيرهم أن يفعلوا الشيء نفسه. وبهذا المعني، فإن المجتمع المدني أشبه بسوق كبيرة، يتغير فيها الباعة والمشترون حسب حاجة أفراده، وحسب السلع

1 نيفين مسعد محرر ، مرجع سابق، ص 158-159.

2- S.N. Eisenstadt, Civil Society, In: Symour Martin Lipset Eidtor in Chief , Op.Cit., Vol. I, P.240-242.

المبتغاة، وحسب التراضي بين المتعاملين. وهذا التغير حسب الحاجة، وحسب الموضوع، وحسب أطراف التعامل لا ينفي استقرار المعاملات بين أطراف بعينها، ولا ينفي استقرار أنماط التعامل وقواعدها، بحيث لا تكون هناك ضرورة لإعادة اكتشافها في كل مرة تكون هناك ثمة معاملات جديدة، أو أطراف جدد وافدون على الساحة[1] "

مفهوم منظمات المجتمع المدني

هو مجموعة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تنتظم في إطارها شبكة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات والهياكل الاجتماعية المختلفة في المجتمع... وتنشأ هذه المؤسسات الطوعية بمعزل عن الدولة لتحد من انفرادية المجتمع السياسي بالسلطة، وان صفة الطوعية والاختيار هي أحد أهم سمات منظمات المجتمع المدني الأساسية فضلاً عن خضوعها لقواعد واضحة من ضمن تكويناتها في المجالات المتعددة كالمؤسسة التعليمية والدينية والإنتاجية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب والقوى السياسية[2].

1 - سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والمؤسسة الدينية والمطلقات في العالم العربي، جريدة الحياة اللندنية، العدد 13983، 2001/3/27، ص 10.

2- سهيل ياسين ب.ت ، نظرة في المجتمع المدني، القاسم المشترك

المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي يتمتع بحرية التشكيلات الذاتية والطوعية التي تهتم وترعى شؤوناً اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية[1]، ويمثل المجتمع المدني أسلوب حياة ونمطاً معيشياً معيناً ونسقاً اقتصادياً أو بناءً اجتماعياً، وبنية ثقافية محددة وهو مقابل المجتمع البدوي أو الزراعي، أي إنه حالة اجتماعية متطورة وحالة حضرية تمثل تفاعل الإنسان مع الطبيعة وسيطرته عليها، وشيوع نمط من العلاقات الاجتماعية يختلف عن الحياة في البادية أو القرية، وأهم مظاهر المجتمع المدني التطور التكنولوجي، والتقدم في مجال الصناعة وشيوع العلاقات الاجتماعية، وأهم ما يميز المجتمع المدني تطور التجارة والخدمات والانتماء إلى المدينة في مقابل الانتماء إلى القبيلة والعشيرة في المجتمع البدوي)[2]، ويعتبر المجتمع المدني بأنه النسق السياسي المتطور التي تتيح صيرورة تماسه وتمفصله في مؤسسات مراقبة المشاركة السياسية.[3]

أهداف منظمات المجتمع المدني:

تسعى منظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف الآتية[4]

رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة على تلك المصالح، وهذا يعني ابتعاد منظمات المجتمع المدني عن استهداف قلب النظام.

1- منصور الجمري 1998 ، دروس حول المفاهيم الأساسية، ما هو المجتمع المدني؟

2 -WWW.albagh.Com/moson/fonon/2boo55a.3

3 -سعيد سعد وآخرون 1997 ، المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص79.

4 -منصور الجمري 1998 ، دروس حول المفاهيم الأساسية، ما هو المجتمع المدني؟

يستفاد من منظمات المجتمع المدني في الدول لممارسة التطوير والإصلاح المستمر للدولة.

المجتمع المدني يدعو للحفاظ على الحقوق الأساسية والمدنية للمجتمع، وهذا الهدف يتطابق مع مفهوم (العقد الاجتماعي) الذي تحدث عنه الفيلسوف الإنكليزي جون لوك.

يعتمد على التفاهم المستمر بين أفراد المجتمع مع القضايا، وهذه الأفكار تتشكل في المنظمات بصورة (غير مركزية) مكونة شبكة من الهيئات المدنية لحفظ حقوق المجتمع في ضمن الإطار الدستوري المتفق عليه بين الحاكم والمحكوم.

المجتمع المدني الحيوي هو الداعم الرئيسي للمواطنة الصالحة، فالمواطن الصالح هو الذي يرعى شؤون مجتمعه دون تدخل أو تسلط الدولة.

تقوم منظمات المجتمع المدني على احتواء مفاصل المجتمع المدني كافة من منظمات شبابية، وإنسانية وجمعيات مهنية، ونقابات عمالية، ومؤسسات خيرية ودينية، ونوادي حرة، ودور ثقافية وفنية، وجمعيات شعبية، وجمعيات الضغط بمختلف أشكالها، والقطاع الخاص في التجارة والصناعات والجمعيات الصناعية، المستقلة عن الدولة، إلى دور الصحافة والنشر غير الخاضعة لرقابة السلطة.

تقوم منظمات المجتمع المدني بحماية الفرد من الانكشاف أمام الدولة، وتؤمن استقلاليته عنها كما أن مسؤوليتها حفظ سلوك الفرد من الاعتداء على الدولة، أو

تجاوز النظام العام، فهي تقوم بدور المحامي (للفـرد) والضـابط (لسـلوكه) في وقـت واحد.[1]

دور ووظائف مؤسسات المجتمع المدني:

إن جوهر دور المجتمع المدني هـو تنظـيم وتفعيـل مشـاركة النـاس في تقريـر مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما تقـوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة خلق المؤسسات والتأكيـد عـلى إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعـل التـاريخي، والمسـاهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة.

والمجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسي أساس هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمـع والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتـأثير وبلـورة آليـات ديمقراطيـة تسمح بتسوية المنازعات سليماً وتعميـق عمليـة التطـور الـديمقراطي للمجتمـع وفي هذا الإطار تبلورت خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المـدني لتحقيـق هـذا الدور هي:

1. وظيفة تجميع المصالح:

حيث يتم من خلال مؤسسـات المجتمـع المـدني بلـورة مواقـف جماعيـة مـن

1- محمد عبد الجبار 2003 ، تفعيل المجتمع المـدني في إطـار المشروع الحضـاري الإسـلامي، المنـبر الـدولي للحوار الإسلامي.

القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذا المواقف الجماعية وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية.

2. وظيفة حسم وحل الصراعات:

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضاءها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة، وبذلك فان مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفير عليهم الجهد وتجنبهم كثيراً من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات ودياً وتسهم في توطيد أسس التضامن الجماعي فيما بينهم.

3. زيادة الثروات وتحسين الأوضاع:

بمعنى القدرة على توفير إمكانية ممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية والتدريب المهني الذي تقوم به النقابات العمالية والمهنية لزيادة مهارات أعضاءها

4. إفراز القيادات الجديدة:

حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزناً لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها. فهي تجذب المواطنين إلى عضويتها

وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسئولية. وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسئوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريعية وأعضاء وقيادات الأحزاب السياسية وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارستها لهذه الوظيفة.

5. إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:

من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات. وهذه القيم هي في مجملها جوهر الديمقراطية. من هنا فان إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم.

ومن ثم فان دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطور ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت. ويتأكد دور المجتمع المدني في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها علمياً من خلال الممارسة اليومية.

إذا هناك صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني حيث نلاحظ إن أعضاء المجتمع المدني هم أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم. والإدارة السلمية للمنافسة والصراع هي جوهر مفهوم المجتمع المدني. وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقية أو توسيع نطاق مظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة.

وهكذا فان الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع. ومن ثم هي من أفضل الأطر للقيام بدوها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية

بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات وروابط ومنظمات نسائية وشبابية.

مفهوم المشاركة السياسية

كلمة المشاركة مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate ويتكون هذا المصطلح من جزأين pars بمعنى جزء Part والثاني Compare وتعني "القيام بـ" وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بدور معين.[1]

المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، فالمشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وتبعاً لتعريف صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، فإن المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال.[2]

1 - طارق محمد عبد الوهاب،سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية دار غريب للطباعة والنشر، 1999 ص 106

2 - حسين علوان البيج، «المشاركة السياسية والعملية السياسية»، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223 أيلول /سبتمبر 1997 ، ص 64

وتعتبرالمشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي، بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها. إلا أن المشاركة السياسية لا تقف في كثير من الأحيان عند حد مدخلات النظام السياسي، وإنما تتعدى ذلك إلى مرحلة تحويل المطالب، وخاصة إذا وجد أفراد أو جماعات قريبة من تكوين المؤسسات ومن نطاق عملها[1]

مفهوم المشاركة السياسية، قد يعني "أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة، أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلي أو الوطني أو القومي." وقد تعني المشاركة السياسية "الجهود التطوعية المنظمة، التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات، ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي."

كما تعرف المشاركة السياسية أنها "الأنشطة التي ترتبط بالحكومة أو الدولة من خلال مؤسساتها السياسية أو المساهمة مع الآخرين في بعض الأنشطة،

1- عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988 ، ص 306.

والمشروعات التطوعية لصالح المجتمع" وبهذا التعريف فان "المشاركة السياسية" هي نشاط وليست مجرد اتجاه أو اعتقاد، فقد يشعر المرء شعورا عميقا بأهمية الإدلاء بصوته في الانتخابات دون أن يدلي بالفعل بصوته في الانتخابات، ومن ثم لا يعد ذلك مشاركة، حيث تهتم المشاركة السياسية بالنشاط الذي يقوم به الأفراد. والصورة الأكثر فاعلية للمشاركة فهي الانضمام بصفة رسمية إلى حزب، والمنافسة على وظيفية حزبية، والترشيح للانتخابات، والمشاركة في التصويت، والمشاركة في المسيرات والمظاهرات والاعتصامات والمقاطعة.

وعلى وسائل الاتصال بالصدق والموضوعية، في معالجة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة، وإفساح المجال أمام كافة الآراء والاتجاهات والأفكار؛ للتعبير عن نفسها، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو المهنية[1].

مراحل المشاركة السياسية:

تمر المشاركة السياسية بدرجات او مراحل مختلفة:

تبدأ بالإهتمام بالشأن العام او السياسي

تتطور الى الإنخراط السياسي

تتحول الى القيام بنشاط سياسي

وأخيراً تنتهي بالوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنظال السياسي.

1 - ابراهيم براش، النظرية السياسية بين التجريد والممارسة: تداخل النظرية السياسية والخطاب السياسي في العقل السياسي العربي،المنهل 2013،ص146.

هــذه المراحــل هــي تعبــيرات مختلفــة للمواطنــة وتتطلــب تطــوير المعرفــة والإعتقادات السياسية وتدعيم "الثقافة السياسية" والعمل على التنمية السياسـية في المجتمع.

صور المشاركة السياسية وأشكالها

ترتبط المشاركة السياسية بالحرية الشخصـية للمـواطن، وسـيادة قـيم المسـاواة، وبإقرار الحاكمين بحق المحكومين بأنَّ لهم حقـوق دسـتورية وقانونيـة تمنحـه الحـق بالمشاركة في اتخاذ القرار، وأنَّ مـن واجـب الحـاكمين إتاحـة الفـرص أمـام المـواطنين لممارسة حقهم في المشاركة السياسية، دون ضغط أو إرهـاب، و لممارسـة هـذا الحـق فإنَّ هناك عدة أشكال أقدمها وأكثرها شيوعاً، الانتخاب، هـذه الصـور مـن المشـاركة السياسية تعرفها الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، وإن اختلفت دلالتها ودرجة تأثيرها، فهي في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشـحين بدرجـة كبـيرة مـن الحريـة، و في الثانية أداة للدعاية وكسب الشرعية، أكثر منها أداة للاختبار الوعي للتـأثير في شـؤون الحكم و السياسة.

وعمومـاً، فـإنَّ الانتخابـات هــي أهــم مظـاهر المشـاركة السياسـية في الـنظم الديمقراطية، فحتى يشارك الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه، و هذا يتم عن طريق الانتخابات، التي تختلف نظمهـا وأنواعهـا مـن مجتمـع لآخـر، ولكنهـا تتفـق جميعاً علماً أنَّ الصوت الذي يدلي بـه المـواطن في الانتخابـات هـو النصـيب الفـردي للمواطن في المشاركة السياسية، وأنَّ مجمـوع الأصـوات والتـي تشـكل الأغلبيـة هـي تعبير عن إرادة الأمة.

إنَّ التصويت أو الانتخاب ليس بالصورة أو الشكل الوحيد للمشاركة السياسية، بل إنَّ المشاركة السياسية تتخذ عدة أشكال و صور أخرى قانونية، مثل: عضوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الفكرية، وجماعات المصالح بصفة عامة، بالإضافة إلى صور غير قانونية، مثل: استخدام المال في العمل السياسي عندما يتجاوز حدوداً معينة تفوق ما يسمح به القانون كالاشتراكات في الأحزاب السياسية أو كتبرعات صغيرة معلنة، كذلك فإنَّ دراسة المشاركة السياسية لا تقتصر على السلوك السياسي الفردي، و إنَّما تمتد إلى العمل الجماعي.

و إذا كان السلوك الفردي متنوع الأشكال يتراوح بين التصويت إلى الاتصال الشخصي بصانعي السياسة، أو القرار فإنَّ السلوك الجماعي هو متنوع الأشكال بحسب من يقوم به، فقد يشمل الاحتجاجات الجماعية من مسيرات ومظاهرات واضطرابات، والذي بدوره يؤثر بصورة أو بأُخرى على صانعي السياسة العامة لدفعهم اتخاذ قرارات معينة أو الامتناع عن اتخاذ قرارات أخرى.[1]

أشكال المشاركة السياسية:

تختلف أشكال المشاركة السياسية بين مجتمع وآخر وكذلك داخل المجتمع نفسه، من زمن إلى آخر، وضمن نظام سياسي معين وغيره من الأنظمة، ويعتمد

1 -I.Susser, " Political activity among working class women", American Ethnology , vol 13, Issue 1, 1986

ذلك على شروط معينة مثل مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام.

كما تخضع عملية المشاركة لمستويات أربعة تختلف باختلاف المجتمع والمرحلة التي يعيشها هذا المجتمع من الحياة السياسية ومدى اقترابها من الديمقراطية.

أولا: وهو ممارس و النشاط السياسي ويشمل من تتوافر فيهم بعض الشروط الهامة.

مثل: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوى المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ثانيا: المهتمون بالنشاط السياسي: ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ثالثا: الهامشيون في العمل السياسي: ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

رابعا: المتطرفون سياسياً: وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف. والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسة بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.[1]

وتمر عملية المشاركة السياسية بأربعة مراحل هي:

أولا: مرحل ة الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية. حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاته م أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

ثانيا: مرحلة المعرفة السياسية: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلى أو الوطني مثل أعضاء المجلس البلدي وأعضاء المجلس التشريعي ونواب الدائرة الانتخابية مثلا.

ثالثا: مرحلة التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

1 - د. داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية،الطبعة 1،دار الفكر الجامعي،القاهرة،2000، ص 358

رابعا: مرحلة المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

مقومات المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة. وتتمثل أهميتها وضرورتها باحتواء التشنجات التي تتولد من عملية التعبئة والتحولات الاجتماعية المرافقة لإجراءات التحديث السياسي والتنمية السياسية والاقتصادية. وهو ما يجعل منها عملية شاملة، بمعنى أنها عملية متعددة الأبعاد. فلا تنحصر أبعادها في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوى الاجتماعية المتعددة الساعية إليها وإنما في مدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوى وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته أيضاً. وحسب رأي عدد كبير من الباحثين، فإن المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي، وحسب رأي عدد كبير من الباحثين، فإن المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي، غير أن توسيع نطاقها دون التوسع بعملية المأسسة السياسية يحمل معه تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي. ولاشك في أن عملية التعبئة الاجتماعية تعمل على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية لدى القوى الاجتماعية، وتدفع بها باتجاه النظام السياسي من أجل التأثير فيه والحصول على مكانة أكبر في تطوره، ومن ثم على دور أوسع في الحياة السياسية،

ما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، إذا ما عجز النظام عن استيعاب هذه القوى من خلال المؤسسات السياسية القائمة، أو تباطأ في بناء المؤسسات الجديدة. فالاستقرار السياسي يرتكز على التناسب بين عمليتي المشاركة السياسية من جهة، والمأسسة السياسة من جهة ثانية. فلا يمكن ضمان الاستقرار السياسي إلا إذا تطورت المؤسسات السياسية بصورة تواكب التوسع السريع في المشاركة السياسية من أجل استيعاب القوى الاجتماعية، التي باتت تهتم بالحياة السياسية وتشارك فيها، كي يستمر الاستقرار السياسي، الذي كان سائداً قبل قدوم هذه القوى إلى ساحة العمل السياسي ودخولها في إطار النظام السياسي.[1]

وبالتالي، فإن عملية التعبئة للقوى الاجتماعية باتجاه المشاركة السياسية والانخراط بالنظام السياسي بكثافة متزايدة، تقتضي ضرورة بناء المؤسسات السياسية اللازمة لاستيعابها، ومن ثم استبعاد إمكانية لجوئها إلى العنف لفرض مشاركتها على النظام السياسي الحاكم، عن طريق القوة وتقويض الاستقرار السياسي.

فالتحديث السياسي، إذاً، يستلزم بالضرورة إجراء تحولات مهمة في مركز، أو مراكز السلطة في المجتمع، ما يعكس درجة المشاركة السياسية والاستيعاب الإيجابي الفعال للقوى السياسية والاجتماعية المنخرطة حديثاً في إدارة شؤون البلاد. إن هذه المشاركة يمكن أن تتم في أطر ومستويات مختلفة، تقوم بدور

1- د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988 ، ص185

الآليات المناسبة لرعاية المشاركة الشعبية في العملية السياسية. وهي مشاركة لابد من أن يسبقها بالضرورة زيادة فاعلية المؤسسات والأجهزة السياسية وتخصصها. ولا يمكن اعتبار مجتمع ما بأنه ديمقراطي أو مشارك سياسيا دونما أن تتوافر فيها الشروط الأساسية لممارسة العملية الديمقراطية، كما أن الديمقراطية تعني المشاركة، لا السياسية فقط، بل كذلك المشاركة الاجتماعية الاقتصادية. أي المشاركة الفاعلة في تسيير شؤون المجتمع والعدل في مسيرة بناء التنمية وتوزيع ثمارها[1].

وسائل الاعلام والمشاركة السياسية

إن فرض المادة من جانب وسائل الاعلام دون مشاركة فعالة من جمهور المتلقين وافتراض ان ذلك الجمهور مجرد متلقي سلبي لا رأي له امتهان لعقليته واستهانة بحاجاته ورغباته، وبهذا تصبح وسائل الاعلام ملكا للجميع، ولكن الامر بالمشاركة الاتصالية يختلف باختلاف الظروف الاجتماعية ونوعية وسائل الاتصال والاعلام.[2]

والحق في الاتصال والاعلام هو حق من حقوق المواطن التي كفلتها الشرائع البشرية ومواثيق حقوق الانسان، ومرت هذه الحقوق بمراحل فكرية وتاريخية كالاتي:[3]

1 - عبد الوهاب حميد رشيد: مقومات التحول الديمقراطي، سلسلة ابحاث الحوار المتمدن -عدد 707،2004.

2 - د. طارق الخليفي، مصدر سابق، ص 88-90..

3 - د. تيسير مشارقة، مدخل الى الدراسات الاعلامية، فلسطين:بيت المقدس للنشر والتوزيع، 2002 ، ص70.

1-حرية الراي: عندما كان الاتصال بدائيا ومباشرا، مثلا عند الاغريق واليونان.

2-حرية التعبير: بدأت بظهور الطباعة في القرن الخامس حيث كانت نقطة انطلاق لعصر الاتصال الجماهيري.

3-حرية الصحافة: بدأت مع تقدم انتشار وسائل الاعلام.

4-حق الوصول الى الانباء واذاعتها باية وسيلة دون التقييد بالحدود وبدأ هذا بظهور الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 وقد تجسد في المادة 19.

5-الحق في الاتصال: وهو الحق في الاتصال والاجتماع والمناقشة والحق في المشاركة السياسية، والحق في تكوين الجمعيات.

وتشكل عمليات التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية والاعلام جوهر الاتصال والمشاركة الايجابية، و لم يعد الاتصال ووسائل الاعلام مجرد تغطية للاخبار اونقلا للمعلومات بل هي وظيفة تتمثل في عملية التغير في الثقافة بجميع عناصرها من القيم والاتجاهات والافكار والعقائد والانظمة الاجتماعية واللغة والاعراف والتقاليد والعادات والقوانين والتكنلوجيا.[1]

واستطاعت عقود من القرن العشرين، ان تنجب انواعا جديدة من الصحافة وهي ما يسمى بالصحافة الصفراء، وهو الاتجاه الذي وصف بانه

1- هادي نعمان الهيتي، الاتصال والتغيير الثقافي، بغداد:منشورات وزارة الثقافة والفنون، 1978 ، ص 90-100.

صحافة الفعل او الحدث او صحافة النشطاء، واعتبرت مدرسة جديدة في مجال الصحافة السياسية،[1] وهي بنية اساسية وبداية لمشاركة الجمهور مع وسائل الاعلام.

ان لوسائل الاعلام دورا في اتاحة الفرصة للمواطنين في التعبير عن ارائهم السياسية والسعي الى فتح ابواب المناقشة وتقويم الطلبات السياسية التي تتعارض مع السلطة وصانعي القرار السياسي.[2]

وبهذا يمكن لوسائل الاعلام ان تسهم في التأثير على المشاركة السياسية كسلوك من خلال زيادة التدفق والضغط الثقافي للمشاركة.[3]

ولتحديد دور وسائل الاعلام لتفعيل ومساعدة عملية المشاركة السياسية توجد مراحل مهمة لاستعداد الفرد في هذه العملية وتحديد اتجاهاته نحو السلطة السياسية، ولهذا الشأن حدد ميللر اربع مراحل لتكوين هذه الاتجاهات، هي:[4]

1-ادراك الموضوع.

2-التنبؤ الذي يحصل في عملية المشاركة السياسية.

3-ادراك وعي وثقافة الفرد المشارك للثواب والمكافئة والجزاء على مشاركته.

---

1 د. نبيل راغب، الصحافة الصفراء الجذور والفروع، القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004 ، ص10.

2 د. محمد سعد ابراهيم، مصدر سابق، ص 269.

3 السيد عبدالمطلب غانم، علاقة الراي العام بالتنمية السياسية: دور الادراك السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1976، ص247.

4 مي عبد الغفار الخاجة، مصدر سابق، ص696، نقلا عن:

Miller N.N., the rural African party , political participation in Tanzania , American political science review ,No. 641June , 1970, p.558-571.

4-الانخراط في المشاركة السياسية الحقيقية والفعالة والاستمرار والتراجع عنه.

وبهذا فان هذه الجوانب ومراحل الفرد المشارك هي اساس لادراك الفرد للموضوع الاساسي وتحديد مشاركته، ثم تتدخل العوامل الوسيطة بما فيها وسائل الاعلام في تحديد توقعات الفرد المشارك عن الاشباع وتحديد مساره الحقيقي للمشاركة اوعدم المشاركة، لذا فالمشاركة والاتجاهات ليست علاقة خطية بل هي علاقة دائرية.

وتسهم وسائل الاعلام في تكوين الصورة السياسية تجاه النظام السياسي من خلال ما تقدمه من المعلومات والتصورات، والمشاركة السياسية مرتبطة بالتصور السياسي ومدى تشكيل اتجاهات ايجابية لدى الافراد تجاه السلطة السياسية، هذا من خلال المساهمة في زيادة درجة الاهتمام السياسي لدى الجمهور وترتيب اولويات القضايا التي تساعد على تكوين وجهات نظر بشانها والمشاركة في المناقشات التي تجريها وسائل الاعلام حولها.[1]

ووسائل الاعلام تعد اداة وقناة لربط المراكز الاعلامية مع الافراد والجماعات البعيدة عن المركز، وتجعل المواطنين قريبين من مركز العملية السياسية وبهذا تكون اكثر مشاركة فيها، وبهذا تسهم في توسيع نطاق المشاركة السياسية وزيادة عدد المشاركين من المواطنين، ثم تعميق مستوى المشاركة بصورة

1 - فيصل بن علي بن راشد، دور الصحافة في التنمية السياسية في سلطة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، 2008، ص 59.

تعمل من اجل التاثير في صنع القرار السياسي بدلا من الاقتصار على التصويت.[1]

وان الافراد الذين يشاهدون الاخبار في التلفزيون بصفة مستمرة تكونت لـديهم معرفة واسعة في مجال السياسة واصبحوا اكثر احتمالا للمشاركة السياسية ومسـاندة النظام السياسي، وهم اكثر من الافراد الذين لا يشاهدون الاخبار التي تقدمها وسائل الاعلام.[2]

ان احد شروط المشاركة السياسية واهـدافها هـي المسـاهمة في صـنع القـرارات، وبهذا تساهم وسائل الاعلام والاتصال في عملية صنع القرار من خلال:[3]

1-اثراء قنوات الاتصال بين الافراد ودعمها.

2-اخفاء المهابة ودعم السلطة وفرض المعايير الاجتماعية.

3-توسيع نطاق المشاركة في المناقشات السياسية.

4-التاثير في المواقف الضعيفة وتوجيه المواقف الاقوى توجيها بسيطا.

والاتصال الشخصي ووسائل الاتصال الجماهيري كلاهما يسـاهمان في تحقيـق التكامل الاجتماعي والثقافي والسياسي وتعزيزه داخـل المجتمـع، فوسـائل الاعـلام هنا تنشر الافكار وتجذب الانتبـاه نحـو السـلوكيات الجديـدة، وقنـوات الاتصـال الشخصي تكون اقدر على التاثير وتحقيق التغيير، وبهذا فان التكامل بـين شـبكتين

1 بسيوني ابراهيم حمادة، العلاقات المتبادلـة بـين وسـائل الاعـلام والجمهـور ودورهـا في ترتيـب اولويـات القضايا في مصر، مصدر سابق، ص 113-114.

2 محمود حسن اسماعيل، التنشئة السياسية، دراسة في اخبار التلفزيـون، القـاهرة:دار الـنشر للجامعـات، 1997 ، ص 12-15.

3 د. محمود عبدالـله الخوالدة، حسين علي العموش، مصدر سابق، ص 231-238.

من قنوات الاتصال الشخصي والجماهيري يعني الاستخدام الفعال للاستفادة من مزايا الشبكتين وليس مجرد التنوع فقط، والتطوير بهذا الاسلوب يعني ان تدخل اساليب الاتصال الحديثة في المجالات المختلفة الاجتماعية المنفصلة[1]، ولان المشاركة السياسية في المجتمع ماهي الا محصلة تفاعل العوامل المتعددة لبيئة المشاركة ثقافيا وقانونيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ومن هذه العوامل وسائل الاعلام بملكيتها وتوجهها وادائها ومضمونها ومدى حريتها ودرجة تعدديتها.[2]

وهناك قطاعات وطبقات من الشعب يجب تشجيعها وتفعيلها على المشاركة والمناقشة ولاسيما الاغلبية الصامتة غير المشاركة في الحياة اليومية وفي الانتخابات والاستفتاءات، وبهذا فان تقدم المجتمع والشعوب قد يظهر بتطور وسائل الاتصال الجماهيري فيها.

فوسائل الاعلام تساعد الافراد والجماعات على المشاركة في الامور العامة والخاصة لهم في المجتمع، وتربط مصلحتهم الخاصة ضمن مصالح العامة مع كافة الجماعات الاخرى في الدولة، ووسائل الاتصال الجماهيري لها امكانيات في التاييد والتشجيع وفي تفعيل الوعي الى المشاركة التي تربط حياة الافراد بها.

1 د. محمد منير حجاب، الاعلام والتنمية الشاملة، ط5، القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 264-265.

2 حنان يوسف، الاعلام والسياسة-مقاربة ارتباطية، ط2، القاهرة:اطلس للنشر والانتاج الاعلامي، 2006 ، ص 56.

دوافع المشاركة السياسية:

توجد دوافع تحفز المواطنين على المشاركة في مشاكل المجتمع واموره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ومن هذه الدوافع:[1]

1-وسائل الاتصال الجماهيري.

2-الاتصال الشخصي والمناقشات غير الرسمية.

3-الالتزام السياسي والواجب الوطني والمدني، وهذا يحدث اثناء الحروب والازمات.

4-الدوافع الاجتماعية.

5-المناخ السياسي والبيئة السياسية.

6-الخصائص الاجتماعية للفرد المشارك، مثل المكانة الاجتماعية والاقتصادية والجنس والجماعة العرقية والريف والتنظيمات.

7-الاهتمام السياسي، الذي له دور في تشجيع الفرد على العضوية في احد الاحزاب والجماعات السياسية.

8-مصلحة مادية.

9-مزاولة الاصدقاء.

1 امام شكري ابراهيم احمد القطان، مصدر سابق، ص150-151.

والدوافع للمشاركة السياسية هي دوافع سلوكية واجتماعية وسياسية ومن اهم هذه الدوافع:[1] الدوافع النفسية، والمشاركة وهي تعبير عن وعي سياسي، واداة للتعبير عن مطالب المواطنين، والمشاركة بدوافع دينية اوعرقية، ودوافع الخوف من السلطة، ودوافع المطالبة باخذ موقع سياسي او وظيفي، وعند وجود خطر متوقع، ودوافع من اجل التضامن الاسري والقبلي.

ومنذ مطلع عصر النهضة حتى القرن السابع عشر، ظهر التحول نحو المزيد من المشاركة السياسية، وارتفع مستواه اثناء الثورة الصناعية وذلك في القرنين الثامن والتاسع عشر وللاسباب الاتية:[2]

1-ظهور قوى اجتماعية جديدة مثل العمال والتجار وأصحاب المهن الحرة من التصنيع ونمو المدن وازدياد التعليم.

2-ظهور الدعوات من قبل المثقفين والفلاسفة و المفكرين والكتاب والصحفيين، الذين يدعون الى المساواة والحرية والمصلحة العامة والمطالبة بمشاركة واسعة للافراد في الشؤون السياسية.

3-التطور في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، المؤدي الى ظهور الافكار الجديدة وانتشارها حول المشاركة والديمقراطية.

1 د. ابراهيم ابراش، مصدر سابق، ص 248-250.

2 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، دراسة تاهيلية لمفهوم المشاركة السياسية، الموقع::www.4shabab.com/index.cfm، تاريخ الزيارة 2009/7/30.

4-الصراع بين القيادات السياسية من خلال المنافسة الديمقراطية على السـلطة وادى هذا الى كسب التأييد الشعبي.

5-المطالبـة بـالحق القـانوني للمشـاركة السياسـية للافـراد والوقـوف امـام التـدخل الحكومي المتزايد في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للافراد.

ان توسيع المشاركة السياسية يدعم القـيم السياسـية في المجتمـع ويرفـع مكانـة الانسان ويحقق التكامل والاستقرار، ويلف كافة القـوى السياسـية والاجتماعيـة وراء متطلبات النظام والمجتمع كليهما، ويتحقق هذا من خلال:[1]

1-بناء نظام مؤسسي شرعي فيه القرار السياسي المستقل.

2-مشاركة كافة القوى والتيـارات السياسـية التـي تحقـق ارادة الشـعب، وهـذا يتحقق من خـلال مؤسسـات فعالـة تـؤمن بالتـداول السـلمي للسـلطة عـبر الانتخابات.

3-المشاركة السياسية الشعبية في صنع القرار ومراقبته، وتشجيع دوائر المشاركة.

4-حماية قيم الحرية والشورى والمساواة والعدالة.

5-تحقيق الوحدة والتكامل والاستقرارمن خلال وضـع مكانـة الانسـان في مرتبـة عليا وحفظ حقوقه الشخصية مـن خـلال الابتعـاد عـن كافـة اشـكال القمـع السياسي.

1 محمد سعد ابراهيم، مصدر سابق، ص169.

التعددية السياسية

تعرف التعددية السياسية بأنها "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية[1].

التعددية والديمقراطية:

الديمقراطية أو "حكم الشعب" يمكن أن تمارس بعدة أشكال من بينها الشكل التعددي والشكل الليبرالي. الشكل الليبرالي هو الشكل الأكثر انتشارا في المجتمعات الفردية والتي تتشكل فيها الأحزاب على أساس طبقي أو أيديولوجي كالأحزاب الشيوعية والاشتراكية والليبرالية والمحافظة والقومية وغيرها، والذي يتم وفقه الحسم بناء على الأغلبية العددية للمواطنين. هنالك بعض الدول واجهت حقوق الأقليات أو القوميات فيها بواسطة انتهاج ديمقراطية تعددية (أو إثنية) كسويسرا وكندا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول. في هذه الدول يعترف نظام الدولة بالأقليات القومية والإثنية وحقوقها الجماعية لذلك فهو يعطيها وزنا دستوريا في عملية اتخاذ القرارات للحفاظ على حقوقها رغم كونها أقلية عددية في الدولة.

1 محمد عابد الجابري، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، حالت المغرب ، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، 1979، ص107.

لقد جرت محاولات لنقل الديمقراطية الليبرالية إلى مجتمعات جماعية-قبلية عديدة فكانت النتيجة أن تكونت الأحزاب على أساس قبلي (وليس طبقي أو سياسي) وجرى التصويت بشكل قبلي أيضا. في اليمن مثلا، الذي هو مجتمع ذات مبنى قبلي ممأسس ومتجذر لكل قبيلة فيه اقتصادها وجيشها، أقيم برلمان وتشكلت أحزاب كمحاولة لتطبيق الديمقراطية الليبرالية إلا أن هذه العملية لم تفكك القبائل بل حولتها إلى قبائل بلباس أحزاب برلمانية. حين يكون الاصطفاف الاجتماعي طبقيا كما هو في الغرب تتكون الأحزاب على أساس طبقي-ايديولوجي أما حين يكون الاصطفاف قبليا فتأتي الأحزاب على أساس قبلي. في لبنان الذي خطى خطوات متقدمة نحو الديمقراطية لم تستطع الأحزاب تفكيك التركية الطائفية للمجتمع بل تشكلت هذه الأحزاب على أساس طائفي. وفي داخل إسرائيل أيضا يغلب على سلوك المواطنين العرب السياسي الطابع الحمائلي وأحيانا الطائفي خاصة في الانتخابات المحلية. كل هذه المشاهدات تدل على أن تفهم وظيفة هذه الانتماءات والتعامل معها أمر لا بد منه، وبأنه من غير الممكن وغير المنصف أن نتجاهل أو ننكر وجودها أو أن نتعامل معها على أنها آفة يجب اقتلاعها.

أعتقد أن مصلحتنا الوطنية وحفاظا على هويتنا القومية تحتم علينا قراءة واقعنا الاجتماعي بشكل صحيح وتفهم مبناه الجماعي-القبلي واتخاذ التعددية نهجا وقيما تحافظ على هذا الفسيفساء الاجتماعي تحت مظلة قومية واحدة. التعددية تقبل وتتعامل مع وجود دوائر الانتماءات المختلفة وتزيد من تماسك هذا

الفسيفساء في "كل" قومي وتحول دون شرذمته. التعددية تعني إعطاء حيزا للآخر (السياسي والطائفي والحمولي) بداخل الدائرة القومية وتعني أن تحل قيم التقبل والاحترام المتبادل محل قيم التعصب من جهة ونهج الموقف الأحادي الذي يفرض على الجميع من جهة أخرى. هذا يعني أن يتعامل كل حزب سياسي مع الحزب الآخر على أنه حزب يستمد شرعيته بكونه يمثل فئة من فئات شعبنا وعلى أن معاداته تعني معاداة فئة من هذا الشعب. هذا يعني أن تتعامل كل طائفة وكل حمولة مع بقية الطوائف وبقية الحمائل على أنها جزءا لا يتجزأ من النسيج القومي يحق له الحظي بحصته وحيزه في الفضاء القومي.

بهذا المعنى تعتبر الديمقراطية شكل من أشكال ممارسة السلطة، على أن يكون هناك اتفاق ووئام بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية والقوى والأحزاب السياسية، على شكل الممارسة، فالمسألة الديمقراطية تبقى شكلية دون مساهمة الجميع في ممارستها، بحيث تحقق في النهاية الوحدة الوطنية عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع التي بإمكانها المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي والحفاظ على مبدأ تداول السلطة عن طريق:

1. مبدأ سيادة القانون.
2. مبدأ عدم الجمع بين السلطات.
3. مبدأ لا سيادة لفرد ولا قلة على الشعب.

4. مبدأ ضمان حقوق الأفراد.

ووفقاً إلى ذلك فالديمقراطية بهذه الحالة ليست فقط أحزاب أو انتخاب، وإنما هي مجموعة من الأفكار والقيم التي ينتجها أفراج المجتمع عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية والتوجيهية، وإن أهم هذه القيم هي الإيمان بالتعددية الحزبية والتسامح السياسي والفكري[1].

وبعبارة أخرى إن الديمقراطية هي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وهذا جوهر التعددية الحزبية، فالتعددية الحزبية تعني التسامح واحترام حقوق الآخرين وحق الفرد في اختيار من يمثله في السلطة وضمان حقه في عملية صنع القرار السياسي، وإن الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التعددية السياسية والحزبية الذي يجب أن يقوم عليهِ النظام السياسي في أي بلد هو.

1. إن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية والمنتخبة.

2. يجب أن يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية وذلك من أجل تداول السلطة سلمياً وتنظيم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي، ولا يحق استغلال الوظيفة العامة أو المال لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين.

1 د.ثناء فؤاد عبد اللــه، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص16.

3. يجب أن يقوم المجتمع على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة.

4. جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

5. يجب أن تكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي وحرية الصحافة.

6. كل مواطن له الحق في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء.

7. الاعتماد على مبدأ حرية النشاط الاقتصادي.

8. العمل على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

مجالات المشاركة السياسية:

يوجد كثير من المجالات للمشاركة السياسية هي:[1]

1-مجالات مشاركة سياسية تقليدية: وهي تتمثل في المشاركة في الانتخابات على المستويين القومي والمحلي، والانضمام لعضوية الاحزاب السياسية والمؤسسات والمنظمات التطوعية في المجتمع، وتقلد المناصب السياسية والمحاولة لتقلدها والمشاركة في الاجتماعات السياسية.

2-مجالات مشاركة سياسية غير تقليدية: وهي تظهر وتتمثل في المظاهرات والاحتجاجات السلمية والاضرابات واعمال العنف السياسي، مثل

1 د. ثروت مكي، وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية، مصدر سابق، ص 66-67.

الشغب والتمرد والاغتيالات السياسية والثورات، وهـذا الامـر يـؤدي الى غيـاب القنوات الرسمية والشرعية للمشاركة السياسية او الى ضعفها.

الانتخابات

وتعرف على أنها نمط من أنماط عملية المشاركة السياسية حيث يعـبر عنـه فـيما يعرف بالتصويت وهو يشير إلى قيـام المـواطن بالمفاضـلة بـين متقـدمين أو مرشـحين للانتخابات العامة أو الدورية.[1]

وفائدة هز العملية مـن الناحيـة السياسـية أنهـا تضـمن حـق التـداول السـلمي للسلطة وضمان حصول النخب الحاكمـة عـلى تفـويض شرعـي مـن الشـعب بشـكل دوري ومنتظم من خلال عملية انتخابية حرة عادلة ونزيهـة تضـمنها سريـة ونزاهـة تلك العملية الانتخابية.[2]

أنواع الانتخاب

ينقسم الانتخاب إلى الانتخاب المقيد و الانتخاب العام و كذا الانتخاب المباشر و غير المباشر و أخيرا الانتخاب الفردي و الانتخاب بالقائمة

الانتخاب المقيد و الانتخاب العام

- الانتخاب المقيد: هو طريقـة تـحصر حـق الانتخـاب في أصحاب الـثروة أو أولئــك الــذين يتمتعــون بمســتوى ثقــافي معــين أي تقريــر حــق

1 مصطفى عبد اللـه خشيم، موسوعة علم السياسة " مصـطلحات مختـارة" مصراتـه: الـدار الجماهيريـة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004 ص131

2 مقومات بناء الديمقراطية،http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=788

الانتخاب بدون تقييده بشرط نصاب مالي أو شرط الكفاءة[1].

- الانتخاب العام: هو انتخاب عام سري و متساو، و هو حق من الحقوق التي تمارس من قبل كل المواطنين، و هـو عكـس الانتخـاب المقيـد لأنـه أكثر ديمقراطية و شروطه خارجة عن النصاب المالي و الكفاءة العلمية.
- الانتخاب المباشر و الانتخاب غير المباشر
- الانتخاب المباشر: يقتصر على انتخاب الممثلين بصفة مبـاشرة أي اختيـار الحاكم دون واسطة.
- الانتخاب غير المباشر: يتم عبر مرحلتين

- المرحلة الأولى: تقتصر على انتخاب الناخبين
- المرحلة الثانية: هؤلاء الناخبون يتولون بدورهم انتخاب مندوبين عنهم ثـم يقومون هؤلاء المندوبين باختيار النواب في البرلمان

الانتخاب الفردي و الانتخاب بالقائمة

- الانتخاب الفردي: يعتمد على تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كثـيرة العـدد و لكن حجم كل واحدة صغير و محدود، بحيث يتولى ناخبو كـل دائـرة انتخـاب نائب واحد فقط ليمثل الدائرة، و الانتخاب هذا فردي لأن كل ناخب ينتخـب فردا واحدا عن الدائرة و هذا في جميع الدوائر.

1 د. مولود ديدان، القانون الدستوري و النظم السياسية، دار بلقيس، الجزائر، ص 100

- الانتخابات بالقائمة: تعتمد على تقسيم الدولة إلى دوائر عددها أقل و حجمها أكثر بحيث يقوم الناخب في كل دائرة بانتخاب عدد معين من النواب 4 أو 5 أو أكثر، فالانتخاب يعتبر إذن بالقائمة لأن الناخب في الدائرة لا ينتخب نائبا واحدا بل قائمة من النواب.

شروط المشاركة في الانتخاب

يمكن المشاركة في الانتخابات لكل مواطن تتوفر فيه صفة و شروط الناخب و من بين هذه الشروط و أهمها:

- ✓ شرط الجنسية: هي رابطة الانتماء للدولة باعتبار الفرد مواطنا جزءا من شعبها، و من الطبيعي أن تشترط الدول أن يكون الفرد مواطنا متمتعا بالحقوق السياسية (الانتخاب، الترشح) فالأجانب ليس لهم الحق في الانتخاب لأنهم ليسوا من شعب الدول، بل عادة تتحفظ الدولة بالنسبة لمن اكتسبوا جنسية الدولة حديثا، فتشترط الدولة كي يتمتعون بحق الانتخاب قضاء فترة معينة بعد تجنسهم تكون عادة 5 سنوات حتى تتحقق الدولة من ولائهم و استقرارهم في جنسيتهم.
- ✓ شرط السن: ليس من المنطقي أن يتقرر حق الانتخاب للأطفال حديثي العمر بالرغم من أنهم مواطنين، فالانتخاب يتطلب حدا أدنى من العمر، حتى يستطيع المواطن الإدراك عقليا و يمكنه بالفعل مباشرة حق الانتخاب، من المعلوم أن سن الرشد يكسب الإنسان الأهلية القانونية و حرية التصرف و سلطة القرار و ملكة التمييز.

✓ شرط الأهلية العقلية: ليس من الممكن إعطاء حق الانتخاب لشخص فقد قـواه العقلية، فإذا شاء قدر الفرد أن يولد مجنونا فلا يتقرر له حق الانتخاب أصلا، أما إذا طرأ عليه الجنون فيما بعد يتوقف حقه في الانتخـاب، و لكـن إذا شـفي مـن جنونه فيعود إليه حق الانتخاب.

و حتى لا يحرم حق الفرد من الانتخاب و من ممارسة حقوقـه السياسـية لا بـد من أن يتقرر الجنون بحكم قضائي.

*** شرط الأهلية الأدبية: يقصد به حرمان الأفراد الـذين ارتكبـوا الجـرائم الماسـة بالشرف أو الاعتبار أو الكرامة الأدبية من حقوقهم السياسية و منها حق الانتخـاب، و تفرق القوانين الانتخابية عادة بين الجرائم الكبرى و هي الجنايات و بـين الجـرائم المتوسطة و هي الجنح (ذات العقوبات الأقل من الجنايات)** [1]

إن اتجاهات الفرد وسلوكه السياسي هو حصيلة تفاعلـه مـع الجماعـة التـي ينتمي اليها, وقد ينتمي الفرد الى اكثر من جماعة واحدة تكون متميـزة بعضـها عـن البعض, وتتزايد هذه الحالة كلما كان المجتمع اكثر تعقيداً, وتختلف كل جماعة عـن الاخرى باختلاف الرابطة التي تربط بين اعضائها, فقد تكون قائمـة عـلى رابـط الاسرة او المهنـــة او الـــدين او الجـــنس او العمـــر او الطبقـــة الاجتماعيـــة او المســـتوى الثقافي....وكل جماعة من الجماعات التي ينتمي اليها الفرد تـؤدي دوراً يختلـف عـن الاخـرى في بلـورة الآراء والاتجاهـات والسـلوك الانتخـابي للأفـراد, وهـذا يختلـف

1 د. ثروت مكي، الإعلام والسياسة... وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، الطبعـة1،عـالم الكتـب، القـاهرة، 2005

باختلاف قوة وضعف ارتباط الفرد بالجماعة, فقد يكون تأثير بعـض الجماعـات اكـثر من الاخرى[1] .

فالبيئة الاجتماعية مؤثرة في السلوك الانتخابي للفرد واول نواة لهذا التأثير هـي الاسرة, فكلما كانت الاسرة اكثر اهتماماً بأهمية الانتخابات وعلى مستوى من الـوعي بالمشاركة السياسية سيكون لأبنائها سلوك انتخابي فعال[2] .

اما العامل الديني فانه العامل الاكثر اهمية في مجال التنبؤ بالسـلوك السـياسي للأفراد, حيث كلما كان المواطن يحمل توجهاً دينيـاً معتـدلاً عنـدها يتوجـه السـلوك الانتخابي للمواطن بأتجـاه انتخـاب القـوى السياسـية المعتدلـة, امـا اذا كـان الـوعي الديني متطرف فيكون باتجاه مقاطعة الانتخابات او ممارسة هـذا السـلوك بـحصره على ما يتفق مع انتماء الشخص او مذهبه[3] .

امـا مـن حيـث العامـل الاقتصـادي فهـو عامـل مهـم ومـؤثر في السـلوك الانتخـابي للأفـراد, فكلـما انخفـض الـدخل الفـردي انخفضـت المشـاركة في الانتخابات وما يرتبط بها من نشاطات والعكس صحيح, وذلك لان ذوي الدخل المنخفض مشغولين بأعباء المعيشة الصعبة اكثر من اهتمامهم بهذا السلوك, امـا ذوي الـــدخل المرتفـــع او الطبقـــة الوســـطى فيكـــون اهـــتمامهم بالســـلوك

1 للمزيد ينظر سندس سرحان احمد, السلوك السياسي للمـواطن في العـراق بعـد العـام 2003, اطروحـة دكتوراه غير منشورة , جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2017, ص50.

2 المصدر نفسه, ص ص 50-51.

3 فليب برو, علم الاجتماع السياسي, ترجمة محمد عرب صاصيلا, المؤسسة الجامعية للدراسـات والـنشر والتوزيع, بيروت, 1998, ص 332.

السياسي اكثر لكي يكون لهم ارتباط بالعملية السياسية وبالتالي يحافظون على مكانتهم الاجتماعية[1] .

وبالرغم من تأثير البيئة الاجتماعية بكل عناصرها على السلوك السياسي للأفراد الا ان هناك عوامل ذاتية مؤثرة في تكوين سلوك المواطن الانتخابي, كما في الجنس والسن, حيث ان النساء اكثر ميلاً الى النمط المحافظ او اليميني, لأنها بطبعها تميل الى الاستقرار, ومن ناحية السن فان الفرد كلما تقدم بالسن فانه يميل اكثر نحو اليمين ايضاً, ولكن يمكن القول ان التفسيرات القائمة على الجنس والسن في تحديد السلوك الانتخابي تراجعت, اذ ان عدم الاهتمام بالشأن العام لدى النساء اصبح مسألة نسبية خصوصاً في بعض الاوساط الاجتماعية ذات الدخل الميسورة, فضلاً عن ان المرأة اصبحت تحتل مناصب مهمة في الحقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي, كما ان السن أصبح ايضاً مسألة نسبية ومتغيير ضعيف الاهمية في تحديد السلوك الانتخابي, خصوصاً اذا اخذنا في الحسبان ظاهرة تقارب الاجيال ودورة الحياة, ولهذا يمكن القول ان الجنس والسن, كعناصر ذاتية مؤثرة في السلوك السياسي الانتخابي تعد غير كافية, ومع ذلك يبقى الاشارة لهما ضرورياً لتفسير السلوك الانتخابي[2] .

1 صادق الاسود, علم الاجتماع السياسي, مصدر سبق ذكره, ص 548.

2 Rui Antunes, Party identification and voting behavior: structural factors attitudes and changes in voting, Doctoral thesis, University of Coimbra, 2008,pp 146-147.

الاستفتاء

تعريف الاستفتاء

هـو نمـط ديمقراطـي لاتخـاذ القـرار و مظهـر مـن مظـاهر الديمقراطيـة شـبه المباشرة أي التي تمارس عبر وسائل معينة يستعملها المواطنون و المواطنات للموافقة أو لرفض بعض المشاريع الدستورية أو القانونيـة و قـد يكـون الاسـتفتاء اختياريـا أو إجباريا حسبما تقتضيه أحكام الدساتير المعمول به، و حسب طبيعة المجـالات التـي يمكن استشارة الشعب فيها.

مظاهر الاستفتاء

يكتسي الاستفتاء ثلاث مظاهر:

- الاستفتاء الدستوري و التأسيسي: يطبق هذا النـوع مـن الاسـتفتاء بشـأن وضـع الدستور ذاته أو تعديله (هذا ما هو معمول بـه في مصر و تـونس حيـث يمكـن وضع أو تعديل الدستور عن طريق الاستفتاء).
- الاستفتاء التشريعي: يستفتي المواطنون على مشروع قانون يتعلق بمسائل عامة يمكن أن تكون ذات صيغة سياسية
- الاستفتاء السياسي: يمكن استفتاء المواطنين حول مواضـيع ذات صـيغة سياسـية (مثل وضع خطـة أو برنـامج عمـل الدولـة أو الموافقـة عـلى قـرار سـياسي بـالغ الأهمية و الموافقة على ترشح رئيس الجمهورية).

سيادة القانون:

وهي المقوم المطلوب لتحقيق الديمقراطية والذي يكفل تحقيق الأمن والاستقرار من خلال تحقيق العدالة والمساواة للجميع تحت القانون، وهي تعني خضوع الحاكم والمحكومين للقانون الموضوع أصلا من نواب الشعب والموافق عليه من ممثلي الشعب ضمن عملية توافقية عبر الأطر التمثيلية التي غالباً ما تكون عبر البرلمان المنتخب من قبل الشعب في العمليات الانتخابية.[1]

الشفافية:

من أهم المقومات الواجب توفرها للديمقراطية وعملية المشاركة السياسية وهي التي تضمن وجود آلية للمحاسبة والمراقبة، من قبل المواطنين لمثليهم المنتخبين من خلال تعرفهم على أدائهم وكيفية قيامهم باستخدام السلطات الممنوحة لهم والتفويض الشعبي الذي مُنح لهم، ولا يمكن لهذه العملية أن تتم إلا من خلال ضمان إطلاع المواطنين الكامل على أداء الممثلين عبر وسائل شفافة تضمن تزويدهم بالمعلومات بشكل دوري وممنهج بدون أي تزييف وهو الأمر الذي يتطلب فتح جلسات البرلمان أمام المواطنين للحضور أو بثها عبر وسائل الإعلام أو نشر محاضر الجلسات للمواطنين، كما يتطلب الأمر السماح للمواطنين بمراجعة أداء حكوماتهم عبر ممثليهم المنتخبين بتقديم الاستجواب والاستفسار للوزراء من أعضاء الحكومة.

1 مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة " مصطلحات مختارة" مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004 ص180.

الأحزاب السياسية

مفهوم الأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية هي عبارة تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن آرائهم و مصالحهم و إعلائها من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المكملة [1].كما أنها تنظيمات شعبية تستقطب بالرأي العام و تستهدف تولي السلطة في الدولة[2]

حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت كلمة حزب تعبّر عن مجرد إتجاه أو تيار سياسي، ولم تكن تعني ذلك التنظيم السياسي المتأسس في هيئات محددة، كما هي عليه الحال اليوم. وهذا يؤكد، من الناحية التاريخية، بأن وجود الحزب، بالمعنى المعاصر، هو ظاهرة حديثة تعود الى الفترة المذكورة. والواقع أن نموّ المؤسسات الانتخابية هو الذي مهّد لنشوء الاحزاب، في حين أن تطور السلطة الدولتية التي رافقت الثورة الصناعية، في ما بعد، هو الذي أمّن إنطلاقتها الكبرى[3]. أي أن الاحزاب قامت في البلدان التي كانت فيها المؤسسات البرلمانية، والحياة السياسية، أكثر تقدماً، وهو أمر كان واضحاً في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا.

1 د. عبد الغني بسيوني، النظم السياسية، الطبعة الرابعة، ص 229

2 د. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، سنة 2005، ص 292

1. أنظر: "المجتمع الحديث في أبعاده الاساسية"، ترجمة وجيه أسعد، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق 1983، ص 13.

ويبــدو أن ألــكسي دي توكفيــل كــان أول مــن تكلــم عــن الاحــزاب في كتابــه "الديموقراطية في أميركـا"، حيـث حـاول تصـنيفها تبعـاً لمـذهبها وعملهـا، مميـزاً بـين الاحزاب الصغيرة التي "تفتن" المجتمع بمكائدها، وبين الاحزاب الكبيرة التـي "تقلبـه" بأفكارها، وأيضاً وفقاً للخيارات التي تدافع عنها: الحزب الذي يريد تقلـيص السـلطة الشعبية، والحزب الذي يريد أن يمدّها الى ما لا نهاية[1].

وكانت الموازاة بين نشوء الاحزاب، وتطور الاقتراع العام جلية في بريطانيا، حيـث إستحالت النوادي البرلمانية بالتدريج الى أحزاب كبرى مع إتساع حق الاقتراع، وكـذلك ظهرت الاحزاب الاولى في فرنسا منذ عام 1848 مع تكريس الاقتراع العام[2].

ويشكل حضور الاحزاب جزءاً من تكوين الانظمة الديموقراطية الحديثة التـي لا يمكن تصور العمل أو النشاط السياسي فيها بدون وجود أحزاب فاعلـة ومتداخلـة في الحياة السياسية العامة.

ويرى ماكس ويبر بان الاحزاب السياسية المعاصرة تمثل تكيفاً للبنية الحزبية مـع الشروط الحالية لإحراز السلطة وممارستها. ويعتبرها كوليدة للديموقراطية، والاقـتراع الشامل، وضرورة تنظيم الجماهير[3].

أ) تعريـف الحـزب: يقـدم ريمـون آرون تعريفـاً للأحـزاب "كتجمعـات إراديـة،

2. نفس المرجع، ص 16.

1. نفس المرجع، ص 14.

2. أنظر، ماكس ويبر، المرجع السابق، ص 114.

منظمة بشكل ما، تـدعي بإسـم مفهـوم معـين للمصـلحة العامـة والمجتمـع، تحمـل مسؤولية الحكم لوحدها أو بالتحالف مع آخرين". وهو تعريف يسمح لنـا بتحديـد التجمعات السياسية طبقاً لاهدافها "الاحزاب التي تريد تحمل مسؤولية الحكم"، أي الاشراف على إتخاذ القرارات السياسية، وجماعات الضغط التي تريـد الحصـول عـلى قرار محدّد، كما يسـمح بـالتمييز بينهـا طبقـاً لاتسـاع مشروعهـا. فـالاحزاب يحرّكهـا "مفهوم للمصلحة العامة" أو الدفاع عن مشروع شامل، في حين أن جماعات الضـغط الاخرى تمثل مصالح خاصة، قطاعية، أو فئوية[1].

وفي الاطار نفسه، أي التفريق بين الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة يعتـبر بعض المحللين أن قادة هذه الاخـيرة، وبخـلاف الاحـزاب السياسـية، لا ينتخبـون مـن الشعب، وليسـوا مسـؤولين عـن قـراراتهم أمامـه. وأن هـدف الحـزب السـياسي هـو الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها، في حين تسعى جماعة الضغط للتأثير فقط على صنع السياسة العامة للدولة.

كذلك ثمة فروقبالنسبة للعضوية حيث تحاول الاحزاب إستقطاب كل الشرائح الاجتماعية من أجل الفـوز بالسـلطة، بيـنما ينتمـي أعضـاء الجماعـة الضـاغطة الى فئة أو شريحة إجتماعيـة معينـة، كـالمزارعين، والمتـدينين وغـيرهم. وهنـاك أخيراً فرق لناحية العدد. فالاحزاب السياسية الهامـة لا يتجـاوز عـددها أصـابع اليد الواحدة، حتى في أكثر الدول ديموقراطيـة في العـالم، في حـين يتحـدّد عـدد

1. أنظر: D.L.Seiler: «La politique comparée», op. cité, p:90.

الجماعات الضاغطة بالقضايا التي تهم المنتمين اليها، كمسائل البيئة، ونـزع السـلاح، وحماية المستهلك ألخ[1].

وبالرغم من وجود هذه الفوارق فقـد آثرنـا التطـرق، هنـا، للاحـزاب السياسـية، كجماعات ضـغط منظمـة في الصراع السـياسي تبعـاً لطبيعتهـا، وأغراضـها، وأسـاليب عملها. وبرأينا أن التجربة الحزبية في العالم ترتكز على القناعة بـان الانسـان، كعضـو فاعل في المجتمع الذي يعيش فيه، قادر على التعاون الارادي مع الغير عـلى مختلـف الصعد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. وأن الحزب، كتنظـيم عـام، ينشّـط لـدى الفرد روح التعاون هذه عن طريق إصراره على ضرورة الاصلاحات الشـاملة لمختلـف وجوه الحياة الاجتماعية[2].

دور الأحزاب في المشاركة السياسية:

أخذت الأحزاب السياسية تلعب دورا هاما إذ عملت على استقطاب النـاخبين لكي يصوتوا لمرشحيهم في الانتخابات بواسطة البرامج الحزبية المنظمة التـي تتقـدم بها إليهم، و تعبر عـن مبادئهـا و أهـدافها مـن ناحيـة، و مـن ناحيـة أخـرى تقـوم باختيــار مرشــحيها مــن هــذه الانتخابــات، وعمــل الدعايــة الانتخابيــة لهــم في

1. Michael G. Roskin: «Political science: an introduction», New jersey, éd. Prentice-Hall, 1977,p:182-199.

2. أنظر: أنيس مسلم "وسائل الاعلام بين الرأي العام والارادة الشعبية"، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، بيروت 1984، ص 313.

مواجهة منافسيهم الذين يمثلون الأحزاب الأخرى، كـما أنهـا تتصـارع سياسـيا داخـل البرلمان المنتخب عن طريق أعضائه [1]

ان انتماء أيّ فرد لحزب معين يعني وجود قيادة وافكار وبرامج يؤمن بها الفرد في الحزب المنتمي اليه, وهذا يـؤدي الى فكـرة تقبـل الانـتماء للحـزب والمسـاعدة في تحقيق اهدافه, ولكن مع ذلك يبقى لدى اغلب الافراد هاجس الخوف مـن الانـتماء الى حزب, ولهذا الخوف عدة اسباب منها عدم إيمان الافراد بفكرة وجود عمل حـزبي منظم او احزاب سياسية مؤسسية [2].

وحق تأسيس الاحزاب السياسية والانتماء اليها من اهم الحقـوق السياسـية في الانظمة الديمقراطية, واحد اهم مظاهر السلوك السياسي للأفراد, لأنها تعـد الوسـيلة والاداة لتحقيق المشاركة السياسـية الفعليـة لأي مـواطن, فـالأحزاب السياسـية منـذ ظهورها وانتشارها اصبحت لأعباً اساسياً في ادارة الشؤون العامة والدولة, وهـي اليـة من آليات الديمقراطية التمثيلة في الوقت الحاضر [3].

الجماعات المرجعية الضاغطة

هي تلك الجماعات التي تضم مجموعة من النـاس يتحـدون في عـدة صـفات تجمعهـم يبعضـهم الـبعض مصـالح معينـة و لكـنهم لا يهـدفون إلى تحقيـق أربـاح تجارية أو الاستيلاء على السلطة كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية: كـما أنهـا

1 د. عبد الغني بسيوني، النظم السياسية، الطبعة الرابعة، ص 322

2 المصدر نفسه, ص 145.

3 محمد حسن دخيل, مصدر سبق ذكره, ص ص 259-262.

تمثل الجماعات القويـة الكبـيرة التـي تعمـل عـلى تشـكيل الـرأي العـام و التـأثير في السياسة العامة.

وللجماعات الضاغطة دورا لا يمكن إنكاره أو تجاهله في التأثير عـلى اتجاهـات الرأي العام و توجيهه وجهة معينة تحقق مصالحها في معظم الأحيان[1].

ان من اهم العوامل المؤثرة في السلوك السياسي هي طبيعة الجماعات المرجعيـة التي ينتمي اليها الفرد, فالفرد داخل المجتمع ينتمي الى عـدة جماعـات مرجعيـة في آن واحد, فهو ينتمي مثلاً الى حزب سياسي وينتمي الى عائلة او قـد تكـون جماعـات مرجعية دينية او مهنية, وكلها تؤثر في آراء واتجاهات وسلوك الفرد السياسي[2].

إن المسيرة الديمقراطية الصحية تتطلب وجود أحزاب سياسـية صـحية، أيـأحزاب ديمقراطية تقوم على القيم والمبادئ الوطنية وتكون متفقة قولا وعمـلا عـلى تحـريم العنف والاحتكار السـياسي سـواء في أطـار الحـزب أو السـلطة، أي القبـول بالانتقـال السلمي للسلطة في ظل تـوفير آليـة انتخابـات حـرة. وتلتـزم فعـلا بحقـوق الإنسـان السياسية والاجتماعية، إضافةإلى القبول بالتعددية.[3]

إن تحقيـق الانسـجام والتفاعـل بـين أفـراد المجتمـع يـؤدي إلى تبـادل المصـالح المشتركة، والعمل بكل جدية مـن أجـل المصـلحة الخاصـة والعامـة عـلى حـد سـواء،

1 د. سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 192

2 احسان محمد الحسن, علم الاجتماع السياسي, مصدر سبق ذكره, ص 126.

3 عبـد الوهـاب حميـد رشـيد: مقومـات التحـول الـديمقراطى، سلسـلة ابحـاث الحـوار المتمـدن –عـدد 2004،707.

حيث يتحول الاهتمام من الشؤون والاهتمامات المحلية إلى الأخرى الوطنية؛ فالتجانس والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي الواحد لا يتحقق إلا من خلال تخطي الولاءات الضيقة، وغرس الشعور بالولاء للدولة ومؤسساتها المركزية، وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة، وبخاصة أن عدم تحقيق التكامل السياسي بين أبناء الأمة يؤدي إلى انعدام وجود الرابط، وإلى إعاقة الاتصال فيما بينهم، فضلا عن صعوبة بناء الدولة التي تتطلب تضافر جهود جميع المواطنين في المجتمع[1]

عوامل اعتماد الأفراد لسلوك سياسي، مساير لأمر الجماعة التي ينتمي إليها[2] :

1-امتلاك الجماعة السياسية لقدرة الرقابة على أتباعها،

2-امتلاك الجماعة السياسية لقدرة إجبار (فرض عقوبات) على أتباعها الذين لا يطيعون،

3-القيادة في الجماعة السياسية لا تعتمد معايير منطقية (كالانتخابات)، بل تعتمد نظم وقيم غير مفسرة عقليا (كسيطرة عائلة)،

4-امتلاك الفرد قوة اقل في الأنا، وقدرة اقل على تحمل الغموض والمسؤولية، وثقة اقل بالذات،

1 - ناصر أمين، دورة الاذاعة والصحافة المحلية في التنشئة السياسية للمراهقين:دراسة تطبيقية على اقليم شمال الصعيد، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصدر، 2002،ص171.

2-انظر، ناجي صادق، الامتناع عن التسجيل الانتخابي والسلبية في السلوك السياسي.

http ://www.al-moharer.net/moh163.html

5-إدراك الفرد للاتي: مستوى الأمان في قدرته على طرح رأيه، مستوى ارتباطه بالجماعة السياسية، حجم منافع وكلف الارتباط بالجماعة السياسية، امتلاك المعلومات... حول الموقف أو المواقف ذات العلاقة، بمعنى الإلمام بالموضوع من عدمه.

ولتضمن جماعة سياسية ما طاعة أفرادها لمواقفها السياسية، وتحديدا تلك التي تعتنق فكرة العنف السياسية، فإنها تعمل على الآتي[1] :

أ-ضمان انضمام الأفراد، الأكثر استجابة لأمر الجماعة السياسية فحسب،

ب-اختيار شخصيات جذابة (في مظهرها وخطابها السياسي)، لتتعامل مع جمهور الأعضاء، ولإعطائهم نوع من الأمان، والإحساس الخاص بالأهمية...

ج-فرض الطاعة التامة، كأمر مبجل، ومنع النقد والسؤال،

د-العزل الفكري عن الآخرين غير المنتمين، لفرض ضمان ولاء قوي بين الأتباع،

هـ-تعريض الأفراد الأعضاء لمحاضرات مستمرة تتعلق بصحة أطروحات قضيتهم، الأمر الذي يزيد قابلية التأثير بالإيحاء،

ن-محاولة تعزيز العزل الفكري عبر ربط الاعتقادات بطقوس واعتبارها مقدسة،

1-انظر، عماد فوزي شعيبي، السياسة والأخلاق. http، //www.al-moharer.net/moh164.html

ي-يطالب قادة الجماعة السياسـية مـن الأتبـاع بتضـحيات هائلـة لتقويـة الالتـزام. ويصل الأمر إلى وصول الأتباع لمرحلـة الانقيـاد التـام وتبريـر ذلـك ذاتيـا بأهميـة قضيتهم السياسية،

ك-معظـم الجماعـات السياسـية تغطـي نـواحي الـنقص في تفكيرهـا، ولمنـع النقـد والسؤال، عن طريق الضغط والإجبار للأفراد غير المطيعين.

كما أن ارتفاع مستوى المشاركة السياسية في معظم النظم السياسـية أنمـا يرجـع إلى تفاعل 5 عوامل رئيسية وهى على التوالي:

التحديث: وهو مانتج عن ذلك من عملية نمو القطاعين الزراعيوالصناعي وهجرة السكان من الريف إلى الحضر، وارتفاع مستوى التعليم وغيرهـا مـن مظـاهر التقـدم حيث أن التحديث أدىإلى خلق فئات جديدة من المـواطنين وكبـار المـزارعين والتجـار ساهمت بصورة أوبأخرى على المراحل المختلفة للسياسة العامة.

التغير في بنية الطبقات الاجتماعية: وقد أدى ذلك ظهور الطبقة العاملة والطبقة الوسطى نتيجة لقيام الثورة الصناعية.فبروز هذه الطبقات أدى بصورة أوبأخرى على مساهمة الطبقات الاجتماعية في المراحل المختلفة لعملية صنع القرار.

تأثير المفكرين:

حيث يؤثر المفكرين بآرائهم على أراء المواطنين وحثهم على المشـاركة السياسـية بالإضافةإلى وسائل الاتصال الحديثة والتقدم المعرفي.

بـروز الصراع بـين جماعـات وقيـادات سياسـية مختلفـة:الأمرالـذي ترتـب عليـة احتكام هذه الجماعات إلى الجماهير ودفعهـا بقـوة إلى المشـاركة السياسـية وحسـم الخلاف لصالح فئة أوأخرى.[1]

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

إن التوسع في التعليم قد يساهم في ارتفاع مستوى المشاركة السياسية، والعكـس صحيح.كما أن الفقر يؤدى إلى ظهور السلبية السياسية أواللامبالاة [2].

ويؤثر التعلم على وعي الفرد، وقدرته على استرجاع خبرتـه أثنـاء التعـاملات مـع المواقف السياسية المختلفـة. وبـالطبع هنـاك ظـروف اسـتثنائية تـؤثر عـلى مسـتوى استرجاع الخبرة أثناء تنفيذ السلوكيات [3] .

و تأخذ أنماط السلوك الثابتة الصفات التالية:

- ✓ -سلوكيات متوقعة، أو محتملة، وفقا لنوع الانتماء السياسي، والعمر،
- ✓ -السلوك غائي، أي انه نشاط يهدف إلى تحقيق إشباع للدوافع الفردية،
- ✓ -أنماط السلوك ثابتة نسبيا، فالتذبذب دليل وجود حالة غير طبيعية،
- ✓ -إمكانية توليد أو استثارة هذا السلوك متوافرة. [4]

---

1 مصطفى عبد اللـه خشيم، موسوعة علم السياسة " مصـطلحات مختـارة" مصراتـه: الـدار الجماهيريـة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004 ص420.

2 كمال المنوفي،أصول النظم السياسية المقارنة الكويت: شركة الريعان للنشر والتوزيع،1987 ص80

3- مجلة الشؤون السياسية، دراسة سياسية مقارنة متخصصة عن طلبة جامعة الكويت والسلوك السياسي، كانون الأول 2000..

4-للتوسع في مسالة ثقافة العنف، ينظر، حسن ناظم، عنف الإرهاب، في، شـاكر الانبـاري وآخـرون، ثقافـة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2007، ص ص118-129.

ونلفت النظر إلى ان التعلم يكون على ثلاث طرق، وهي[1] :

الاستجابة: بمعنى وجود استجابات آلية لدى الأفراد وسلوك الفرد يستثار بواسطة أحداث تسبقه مباشرة. فهو لا إرادي، محكوم بالمتغيرات، وأحيانا يجري التعلم على نوع الاستجابة بالاكتساب أو بالتدريب. بعبارة أخرى، استخدام التعزيز لزيادة احتمال صدور استجابة معينة تحت نفس الظروف.

السلوك الغائي: وهو أفعال تلقائية يبادر بها الأفراد من تلقاء أنفسهم. وتقع تحت الضبط والتحكم التام للأفراد. ويلاحظ ان احتمال حدوث سلوك إجرائي معين في مواقف معينة يتغير وفقا لعواقبه، بمعنى التعلم عن طريق المحاولة والخطأ وتصبح الأساليب السلوكية الناجحة هي الأكثر تكرارا، وفي نفس الوقت يقل احتمال حدوث الأفعال الغير ناجحة، فهي تنطفئ، وتقمع لأنها لا تؤدي إلى نتيجة مرغوب فيها.

التعلم بالملاحظة: بمعنى ان السلوك السياسي للأفراد أو فرد ما يتغير تبعا لملاحظته سلوكيات مقبولة من قبلهم أو قبله لأفراد آخرين. ويسمى ذلك تعلم عن طريق الملاحظة، أو التعلم الاجتماعي، أو المحاكاة، أو الاحتذاء وفقا لأنموذج معين. مع ملاحظة ان في كل هذه الحالات

1- دافيد أو.سيرز واخرون، المرجع في علم النفس السياسي، ج1، ترجمة: ربيع وهبة واخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص280.

لا يأخذ الأفراد الا قواعد ومبادئ عامة للسلوك، وليس تفاصيله، ويأخذ الأفراد هنا الآتي:

أ-استراتيجيات التعامل مع المواقف السياسية المختلفة،

ب-القواعد الاجتماعية-السياسية للسلوك،

ج-الأساليب السلوكية المرتبطة بالأدوار الاجتماعية-السياسية لنوع الجنس، العمر، الانتماءات السياسية،..

واما بالنسبة لتأثير المتغيرات الاقتصادية في السلوك السياسي للأفراد, وان للاقتصاد تأثير كبير في السلوك السياسي للأفراد, وقد توصلت ابحاث عديدة بأن اصحاب الدخول الاقتصادية المنخفضة وذوي المكانة الاجتماعية المتواضعة اقل ميلاً الى الاهتمام بالشؤون السياسية [1] .

ففي الغالب عندما يعيش الافراد في اسرة بمستوى اقتصادي عالي فأن وعيها السياسي ودرجة تقبلها لمسؤوليتها تجاه الدولة والمجتمع تكون ناضجة ومتطورة, أما اذا كانت ذات مستوى اقتصادي منخفض فان وعيها السياسي يكون مبعثراً ومسؤوليتها والتزاماتها اتجاه الدولة والمجتمع تكون واطئة [2] .

من ناحية اخرى فأن الفرد قد ينتمي الى جماعة معينة داخل المجتمع وفقاً لمعايير اقتصادية, فقد تكون هذه الجماعات, طبقات اجتماعية او قد تكون شرائح

1 رعد حافظ سالم, التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 1999, ص92.

2 احسان محمد الحسن, علم الاجتماع السياسي, مصدر سبق ذكره, ص 275.

مهنية على اساس الثروة او الدخل الفردي, حيث يجد الفرد نفسه يعيش في وسط بيئة اجتماعية لها قواعدها وسلوكياتها, الامر الذي يضعه في موقف من تحديد وسلوكه الفردي ضمن السلوك الجماعي, فالبرجوازي يتخذ مواقف سياسية برجوازية, كما ان العامل ايضاً يتخذ مواقف سياسية تنسجم مع وضع طبقته المنتمي اليها[1] .

فالعلاقة بين العامل الاقتصادي والسلوك السياسي علاقة طردية, كلما زادت الامكانيات الاقتصادية للفرد زاد اهتمامه بالمشاركة السياسية وبذلك يتخذ سلوكاً سياسياً تفاعلياً, وكلما قلة الامكانيات الاقتصادية للأفراد يقل اهتمامهم بالشؤون السياسية وبذلك يتسم سلوكهم السياسي باللامبالاة او ضعف المشاركة السياسية.

الرأي العام

ويراد بمصطلح الرأي العام مجموعة الآراء التي تسود مجتمع معين في وقت ما بخصوص موضوعات معينة تتعلق بمصالحها العامة والخاصة. إن رقابة الرأي العام تعد في الواقع العامل الرئيس في احترام الدستور وما يتضمنه من حقوق وحريات للأفراد فكلما كانت هذه الرقابة قوية كلما كان التقيد بالدستور قوياً. وكلما كانت رقابة الرأي العام ضعيفة أو منعدمة كلما ضعف تعباً لذلك احترام الدستور. إذ إن احترام القواعد الدستورية إنما يرجع إلى مراقبة الأفراد

1 صادق الاسود, مصدر سبق ذكره, ص 542.

لحكامهم، إلا إن هـؤلاء لا يمكـنهم التـأثير عـلى تصرفـات الحكـام مـا لم يكـن رأيهـم مستنيراً ناضجاً ومنظماً من جهة أخرى.

ومن الواضح إن هذا النوع من الرقابة له الأثـر البـالغ في الرقابـة عـلى أعـمال السلطة التنفيذية غير إن هذا الطريق لا يتسع تأثيره إلا في الدول التي تكفـل حريـة التعبير والتي يبلغ فيها الرأي العام من النضج ما يؤهله القيام بواجـب الرقابـة وعـد الخضوع لمصالح فئات معينة تسخر الإرادة الشعبية والرأي العـام لتحقيـق أهـدافها ومصالحها الخاصة فتفقـد بـذلك حقيقـة تعبيرهـا عـن المصـلحة العامـة ويشـترك في تكوين الرأي العام مختلف الهيئات والتنظيمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المـدني والأحزاب عن طريق طرح أفكارها والـدعوة إليهـا في مختلـف الوسـائل التـي تـؤدي دوراً كبيراً في نشرها وتعبئة الجماهير وتوجيههم من خلالها مثل الصـحافة والوسـائل السمعية والبصرية.

الفصل الرابع

الرأي العام والقرار السياسي

عُرِف مفهوم الرأي العام منذ القدم مع بداية نشوء المدن في حضارات وادي الرافدين والنيل واليونان، وقد كشفت هذه الحضارات حينها عن إدراك وفهم ورؤية واضحة لتوجيه الرأي العام الوجهة التي تتوافق مع إرادة الحاكم،وكان تأليه الفرعون وتقديس الكهنة وبناء الاهرامات والمعابد أساليب متميزة لتوجيه الرأي العام لتقوية نفوذ سلطتهم [1].

أما البدايات الاولى لظهور المناقشات حول الرأي العام فكانت قد إنطلقت في القرن الرابع عشر قبل الميلاد في زمن الفيلسوف سقراط وتلميذه افلاطون الذي ذم السياسة والديمقراطية، واصفاً رأي الناس بإنه ((مجرد حشد ضئيل)) [2]. وهناك اتجاه يشير الى ان ظاهرة الرأي العام كممارسة وجدت منذ القدم مع وجود الجماعات البشرية التي تعتمد الحوار والنقاش والجدال في حل المشكلات التي تواجهها والخروج برأي عام يمثل الاغلبية لتلك الجماعات [3]،وقد أحدث نشر كتاب" Actadiurna" في عام 59 قبل الميلاد الذي الفه قيصر روما تأثيراً في صياغة الراي العام، والذي أشار فيه الى الانشطة المتعلقة بمجلس النواب والشيوخ [4].

وكان أول استخدام لتعبير الرأي العام (public opinion) كمصطلح وليس ممارسة قد ظهر في بريطانيا مطلع القرن الثاني عشر إذ أن اول من اشار اليه

1 عبد الكريم علي الدبيسي، الراي العام، عوامل تكوينه وطرق قياسه،،دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011،ص16

2 جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه الاسس النظرية والمنهجية ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص15-16.

3 محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010. ص 17.

4 المصدر نفسه، ص 16.

هو البريطاني (جـون سـالزبوري) John Salisbury، ثـم شكسـبير وميكـافيلي عنـدما ادركوا أهمية وفعالية ودور الرأي العام في تدعيم سلطة البرلمان والحكومة، الى الحـد الذي دفع شكسبير في مسرحيته (الملك هـنري الرابـع) الى ان يجعـل مـن يقـول عـلى لسان الملك ان (الرأي العام الذي أعانني على قبول التاج)[1]

ومصطلح الرأي العام بمعناه الدلالي الحالي قـد تـم تداولـه مـع ظهـور الجماهـير الغفيرة كقوة مؤثرة في الشارع في نهايـة القـرن الثـامن عشر، ولم تختلـف المناقشـات القديمة المتعلقة بالرأي العام عن المناقشات الحديثة إلا من حيث إدراك مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على سلوك الساسة والسلاطين[2] .

وفي منتصـف القـرن الثـامن عشر تجسـدت أهميـة وفاعليـة الـرأي الجماهـيري وكانت واضحة في كتابات الفرنسي (جان جاك روسو) و(نيكر)، إذ أقر روسو بأهميـة وقوة الرأي العام للانظمة الاستبدادية، وكان من أوائل السياسـيين الـذين إسـتخدموا إصطلاحاً قريباً من الرأي العام وهو الإدارة العامة. في حين (جاك نيكـر) وزيـر ماليـة فرنسا أول من أكد أهمية الـرأي العـام في إدارة وسياسـة الدولـة، مـع إشـارته لـدور الصالونات (salons) في فرنسـا إبـان عصر النهضـة بتكـوين رأي عـام لـه فعاليتـه في حماية وتعزيز حرية المجتمع[3] .

1 جوفان دجور جفش،الرأي العام في النظام الاشتراكي، ت. صادق الاسود ، شركـة الطبـع والـنشر الاهليـة، بغداد، 1970، ص18.

2 محمد عبد القادر حاتم،الرأي العام وتأثره بالاعلام والدعاية، ط2، الجـزء الاول، مكتبـة لبنـان، بـيروت، 1989، ص12.

3 أحمد بدر، الرأي العام، طبيعته وتكوينه وقياسـه ودوره في السياسـة العامـة، ذات السلاسـل، القـاهرة ،1998، ص43-44.

ومـع الثـورة الصـناعية في القـرن التاسـع عشر تحـول مركـز الثقـل السـياسي الى بريطانيا،عندما سادت الفلسفة المنفعية لجيرمي (Jeremy Bentham) التـي كانـت تستند الى تحقيق الرفاهية لأكبر عدد ممكن من الشعب، وقد أعطت هذه الفلسـفة للرأي العام صفة فردية، والفرد وفقاً لهذه النظرية لايحتاج الى مـن يفكـر بـدلا عنـه لكي يوصله لتحقيق اهدافه بما يضمن السعادة الدائمة له كفرد في المجتمع، وقد عَـدٌ (جرمي) الرأي العام أداة للضبط الاجتماعي وانه الصمام الرئيس لحماية المجتمع من الاستبداد[1]

ومع بداية الربع الثاني من القرن التاسع عشر اخذت فكرة الرأي العام دورهـا في النظرية السياسية , وانقسم بشأنها المفكرون عـلى فـريقين لاسـيما عـن قـدرة الـرأي العام ومستوى كفاءته في هذا المجال، أو التشكيك في كفاءته وقدرته[2].

مفهوم الراي العام

مفهوم الرأي العام من المفاهيم المستحدثة التي تعـبر عـن خـط إنسـاني جديـد وحقيقة الرأي العام أنه صفحة بيضاء تمتلك القدرة على التلون بلون المصـدر المشـع والمقصود، إن قابلية وذكاء الجانب الفكري المقابل قادرة على خلق رأي وشعور عـام قادر على التحكم بزمام الأمور.

1 احمد بدر، مصدر سابق، ص45-46.

2 أحمد بدر، الرأي العام، طبيعته وتكوينه وقياسـه ودوره في السياسـة العامـة، ذات السلاسـل، القـاهرة ،1998، ص 45-46.

في التاريخ المعاصر تبدلت وسائل الاعلام وتبدلت النظرة التقليدية للمفاهيم، وكان من المفروض أن تستثمر الأدوات الحديثة في أساليب الاتصال وأن تتوجه العقول المتفتحة الواعية إلى الأمة.. تخاطبها وتحاكيها وتحاورها وكان المفروض أن يكون الجسر الاعلامي بين الأمة ومصدر الاشعاع قائماً.. وأن لا يقتصر الاشعاع على اضاءة منطقة معينة فحسب، بل يضيء المنطقة كلها أيضاً. ولو استوعبنا هذه المقولة لما استطاع الاستكبار أن يتلاعب بمقدراتها ولما استطاعت القوى التي تحارب الإسلام من النيل منه ولنعي حقيقة أنه طالما كنا قاصرين عن فهم حاجات الأمة الأساسية وعدم إدراكنا لأهمية دراسة رأي شعور الأمة فستبقى القوى المعادية تتلاعب بمقدراتنا وقيمنا.

الرأي العام إذن هو كسب ذاتي لحق الإنسان في التعبير عن رأيه.. ويبقى الرأي العام الناضج ـ عاطفياً وعقلانياً ـ تعبيراً صادقاً عن كيان الأمة وشعورها وصوتها وحركتها الدائبة نحو التقدم والصعود فالرأي العام العاطفي غالباً ما يكون تعبيراً عن تخلف الأمة الحضاري والفكري والعقائدي فهي سرعان ما تنفعل تجاه قضية معينة قد يكون من الحكمة النظر إليها على أساس من المنطق وبعد النظر والأفق.

أما العقلاني فهو الرأي الذي يستند إلى الفكر في مجابهة الأحداث. هذا الرأي الناضج هو الذي يعبر بصدق عن أمة تمتلك جذورها الضاربة في أعماق التاريخ

وتمتلك بعدها الحضاري الموغل في ثنايا الزمن.. هذه الأمة جديرة بأن يكون رأيها العام معبراً صادقاً إلى تطلعاتها وتحقيق أهدافها.[1]

و يمكن فهم الراي العام كمفهوم اجتماعي يعبر عن تشكل اتجاهات التفكير واتخاذ المواقف والتعبير وكمفهوم سياسي يعكس علاقة المجتمع والدولة.[2]

إن الرأي العام هو شيء غير محدد أكثر من كونه مجموع الآراء الفردية. فالفرد في تفاعلات الرأي لا يعتبر عاملاً يمكن إضافته إلى عامل آخر في معادلة حسابية معينة. ولا هو شيء منفصل يمكن حذفه من أشياء أو إضافته إلى أشياء أخرى. فكل فرد متمايز عن غيره وله موقعه الخاص والفريد في نسيج العلاقات الاجتماعية المرتبطة بجنسه وسنه ودرجات انتمائه الدينية والوظيفية والسكنية والمعيشية وغيرها. والرأي الذي يكونه ـ سواء أعلنه أم بقي كامناً في سره ـ حيال أي حدث، لا يصوغه في المجهول أو في الفراغ، بل هو ناجم عن شخصيته الاجتماعية وسماتها الخاصة جداً.[3]

وهو ايضا حكم او وجهة نظر للإنسان الفرد او الجماعة كمنتج عقلي مبني على التجربة والملاحظة والخبرة والموروث الثقافي للفرد او الجماعة وتتم عملية التعبير عنه بشكل ظاهر علني او مستتر وبطرق مختلفة ووسائل متعددة، في

---

1 عبد الكريم علي الدبيسي، الراي العام عوامل تكوينه وطرق قياسه، دار المسرة،عمان،ط1،ص23.

2 - فتحي حسين عامر،استطلاع الراي العام على الانترنيت، Al Arabi Publishing and Distributing، 2013،ص20.

https://books.google.iq/books?id

3 عبد الكريم علي الدبيسي، الراي العام، عوامل تكوينه وطرق قياسه، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2011.، ص23.

الكلمة او الحركة او الصورة او النظرة المعبرة او الإشارة وحتى بالصمت والسكوت.

أما بالنسبة للعام فان الرأي الفردي للأشخاص ليس هـو محـط اهـتمام دراسـتنا هنا وان كان ذا أهمية في تكوين وإنضاج وتكوين مـا هـو عـام أي إن مفهـوم الـرأي العام معني برأي الجماعة التي توجد وتـربط فـيما بيـنهما بـروابط الهـدف المشـترك والمصلحة المشتركة او المصير العام وهنا لكي تكون ذات رأي عام يجب إن تكـون لهـا قضية مشتركة فليس كل جماعة هي معنية او مشـكلة او هـي منتجـة للـرأي العـام فقد تكون تجمع او كتلة بشرية هلامية لا يربط بينها أي رابـط ولا قصـته مشـتركة , ومن شروط هذه القضية المشتركة يجب إن تكون ستار جدل وخلاف واجتهاد وليس من الأمور المسلم بها كـالأعراف والسـلوكيات الاجتماعيـة السـائدة , حيـث سـتكون هذه المسلمات او التقاليـد والأعـراف والبـديهيات عوامـل إسـناد او إعاقـة للقضـية المطروحة على الرأي العام.[1]

عـرف معجـم المصـطلحات الاعلاميـة الـرأي العـام بأنـه: (وجهـة نظـر أغلبيـة الجماعة التي لايفوتها رأي آخر، وذلك في وقت معين وإزاء مسألة تعنـي الجماعـة، وتدور حولها المناقشة صراحة أو ضـمناً في إطـار هـذه الجماعـة، وإن الـرأي العـام صورة من صور السلوك الجمعـي (الجماعـي)، تمخضـت عـن مناقشـة وجـدل بـين أفراد متعددين تعنيهم المسألة التي يتعلـق بهـا هـذا السـلوك، أو هـذه المناقشـة،

1 نعمه العبـادي-الـرأي العـام ودوره في العمـل السـياسي ص 14 ط عـام 200-المركـز العراقـي للبحـوث والدراسات الإنسانية والاستراتيجية.

ويتجهون لتحقيـق هـدف أو غايـة مشـتركة، ويتـأثرون في ذلـك بإعتبـارات وعوامـل مختلفة)[1] وعلى وفق هذا التعريف فأن مـدلول الـرأي العـام يعـبر عـن تكامـل آراء الجماعة وليس عـن إلتقائهـا أو تجميعهـا[2]. وعـرف الـرأي العـام بأنـه (هـو الفكـرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة ازاء موقف من المواقـف، أو تصرف من التصرفات، أو مسألة من المسائل العامـة التـي تثـير اهـتمامهم أو تتصـل بمصالحهم المشتركة)[3]

ومن خصائص الرأي العام كونه رأي الجماعة وليس رأي الفرد او الجمهور الـذي هو (اصطلاح يقصد به فئة او جماعة من الناس تتميز عن غيرها بخصائص او صفات خاصة وتجمع أفرادها صفات مشتركة او روابط معينة)[4]

فان المجتمع الـديمقراطي، يمـنح الجمهـور حـق المشـاركة السياسـية في صـنع القـرار وممارسـة الحريـات ويهـتم زعـماؤه بـالوقوف عـلى آمـال ورغبـات هـذا الجمهور كي تأتي مواقفهم منسجمة مع هذه الآمال والرغبات. لكن الكبت يحكـم الرأي العام في المجتمع التسلطي ويصبح كامناً خاضعاً غير قادر[5] عـلى التعبـير. إن منح الجمهور حق ممارسة حرياته يفترض بالضرورة وعيـاً وطنيـاً لهـا وديمقراطيـة متكافئة حقيقية، كما يفترض توافر امكانية حماية هذه الممارسة من التهديـدات،

1 عبد الكريم علي الدبيسي، الراي العام، عوامل تكوينه وطرق قياسه،، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2011،،ص27.

2 حميدة سميسم، نظرية الرأي العام، مصدر سابق، ص222.

3 علي عواد، الاعلام والرأي، ط2، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 2010، ص56.

4 - لبنان هاتف الشامي، الرأي العام ودوره في العمل السياسي، ص117.

5 عبد الكريم علي الدبيسي، الراي العام، عوامل تكوينه وطرق قياسه،، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيـع، 2011،ص24.

وإلا عمت الفوضى وشاعت الاتهامات وأصبحت الحرية الممنوحة فوضى وعمالة.

مقومات الرأي العام

أولاً: المقومات الأساسية: وتعّد هذه المقومات الرئيسة في تفاعلها مع الحدث أو القضية التي هي محط اهتمام الرأي العام، وترتبط عادة بعناصر أخرى كأدوات نقل ظاهرة الرأي العام وأبرازها بدءاً من القيادة إلى تنظيمها سواء سياسياً كان أم غير ذلك، وما يرتبط بطبيعة الحادثة التي هي موضوع جدال الجمهور وحواره وحجمها وتأثيرها في المجتمع.

ثانياً: المقومات المساعدة: وهي ترتبط بالعقل الجمعي للجمهور ودرجة تفاعله وتأثير التقاليد والعادات والتعليم والدين في درجة التفاعل.

ثالثاً: المقومات الأولية: وهي ترتبط بسلوك الفرد وشخصيته وإمكانيته في التفاعل مع الأحداث والوقائع، وهي غالباً ماتكون نفسية وعضوية وديمغرافية واجتماعية و يعّد الرأي العام أحد أبرز تجلياتها.

ولكي يتشّكل الرأي العام لابدّ من توافر العناصر (المقومات) الآتية:-

1- القضية: لابّد من وجود قضية تهم المجتمع، وتكون محط اهتمامهم ومن دون وجودها فأن الرأي العام سيفقد أهم عنصر من عناصر تشكيله.

2- الجمهور: الجمهور العنصر الذي يتكون الرأي العام في ظل وجوده، ومن دونه لا رأي عام.

3- الحوار والنقاش: من دون الحوار بين أفراد المجتمع لن يكون هناك رأي عام، لأن تعريفه هو الحكم الذي يتوصل إليه الجمهور نتيجة النقاشات والحوارات.

4- الزمن: شرط أن يكون الحوار بشأن القضية في وقت حدوثها.

5- تحقيق الصالح العام: أحياناً النقاشات لا تؤدي إلى الصالح العام.

عوامل تشكيل الرأي العام:

1- العوامل النفسية:

هناك نوعان من العوامل اللذان على اساسها يتبنى الانسان آراءه وعقائده، الأولى بعيدة، والأخرى قريبة أو مباشرة، فالعوامل البعيدة أو التمهيدية هي التي على اساسها يمكن للفرد ان يتبنى رأياً من دون غيره، وأن الآراء التي تبزغ بسرعة بين الجماهير في زمن معين وازاء قضية معينة، ماهي إلا سقف لعوامل عدة مثل العرق والدين وتتصل من جانب آخر بالحاجات والدوافع والتنشئة، اما العوامل المباشرة أو القربية فماهي إلا امتداد لتلك العوامل التمهيدية وانها اساس القرارات التي تحدد سلوك الفرد وتكون دافعاً له في تبني رأي معين دون غيره [1] وعلى الرغم من ان الانسان أستطاع فهم وتحليل الكثير من الظواهر المحيطة به الا انه لم يتمكن من تقديم تفسير لسلوك الناس بشكل دقيق وفهمهم بشكل

1 كوستاف لوبن، سايكولوجية الجماهير، ط3،ت، هاشم صالح، دار الساقي، بيروت،2010، ص99.

يوازي فهمه للظواهر الطبيعية المحيطة به[1]. ولا يمكن للـرأي العـام أن يتكـون دون فضاء انساني مؤلف من الجماعة أو الجمهور وهذه العناوين كلها تقع ضمن مسمى الانسان بشكل عام[2].

2- العوامل الثقافية والحضارية:

إن العوامل الثقافية والحضارية تؤدي دوراً في صياغة الاتجاهـات ومـن ثـم المساهمة في تكوين الرأي العام، وإن تلك العوامل التـي تـربى في وسـطها الفـرد وعاش في كنفها تفـرض عليـه احـترام تقاليـدها وأعرافهـا وإن كانـت تتبـاين في مستوى شدتها بين مجتمع ومجتمع، إذ إن درجة التطـور الحضـاري في مجتمـع ما تفرض منهجية معينة على سلوك الافراد في المجتمع وتنعكس على طـريقتهم في التفكير، أما في المجتمعات التقليدية والنامية فـإن العـادات والتقاليـد تكـون اكثر تقييداً للجماعة ومن الصعوبة بمكـان ان يـتم تجاوزهـا وعـدم إحترامهـا[3]. وإن الموروث الحضاري والثقـافي يـؤدي دوراً فـاعلا في توجيـه سـلوك الفـرد وفي تبني الآراء في وقت معين إزاء قضية محددة مثل الاحـداث والحـروب السـابقة والكوارث وقد يكون لها أثر في تخزين شحنات عاطفية لدى الجماهير يمكـن ان تنعكس على تشكيل رأي عام إزاء القضايا المتنوعة المحلية والاقليميـة والدوليـة الآنية التي قد تطفو على السطح في أية لحظة[4] كـما يـدخل الـدين فضـلاً عـن

1 محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص 71-74.

2 عبد الكريم علي الدبيسي، مصدر سابق، ص131.

3 صادق الاسود، الرأي العام والاعلام، مطبعة التوجيه المعنوي، بغداد، 1990، ص86.

4 صادق الأسود، مصدر سابق، ص78.

العادات والتقاليد ضمن العوامل الثقافية يعدهما ضمن الموروثات التاريخيـة ولهـما مدخلية كبيرة في عملية تشكيل الرأي العام فهـو يسـهم بشـكل مـا في تربيـة وحـث الشباب على نسق معتدل من الأخلاق والسلوك الحميد في المجتمـع وتُسـهم تعـاليم الأديان السماوية شتى بغرس نموذج ايجابي من السلوك البشري، وعادة مايتم اللجوء الى الجانب الروحي لغرض التأثير على الافراد في تبنـي آرائهـم ازاء القضـايا الخلافيـة، وفي أحيان اخرى يستخدم الدين لغرض الدعاية وإن الرأي العام ينمو بسبب إلتزامـه في العقيدة الدينية[1].

3- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

عند مناقشة العوامل الاقتصادية ودورها في تشكيل الرأي العـام نجـد أن لهـا فاعلية كبيرة، ويكـون أفـراد المجتمعـات الريفيـة في الغالـب اكـثر التزامـاً بالـدين والتقاليد التـي تتصـل بسـيكولوجية الافـراد وطريقـة تـربيتهم عـلى قـيم معينـة وخضوعهم للاقطاع لمدة طويلة ومن ثم فأن عملية تشكيل الـرأي في هـذا النـوع من المجتمعات تواجه شيئاً من الصعوبة وقتاً أطـول لتشـكيل الآراء الجديـدة ازاء الظواهر المختلفة في المجتمع، وعلى الرغم من إلغـاء نظـام الاقطـاع إلا أن عقليـة الفلاح مازالت تحتفظ ببعض ملامح ذلك النظام، وقـد حـدثت طفـرات نوعيـة في حياة المزارع بعد التقدم الكبير الذي طال وسائل الاتصال بشكل عـام والتلفزيـون بشكل خاص، فلم يعد المزارع بمنأى عن هـذه التطـورات، الا انـه مازالـت هنـاك

1 سـعيد سراج، الـراي العـام –مقوماتـه واثـره في الـنظم السياسـية المعـاصرة، الهيئـة المصريـة للكتـاب، القاهرة،1978، ص100-104.

فروقات بين الافراد الذين تطبعوا بطباع المدينة عن اقرانهم في الارياف[1]. ويكون على النقيض منه في المجتمعات الاقتصادية المتطورة التي تؤمن بحرية الافراد في اعتناق الاراء التي تلائمها، فضلا عن إن عملية تشكيل الرأي في المجتمعات الصناعية تكون اقرب للعقلانية والمنطق في حين تكون العاطفة والموروثات والاساطير هي الفاعل الرئيس في عملية تشكيل الرأي في المجتمعات الريفية، وعلى الرغم من التطور الكبير في تقنيات وسائل الاعلام وتقليل الهوة بين المجتمعات المختلفة الا أن المجتمع الريفي مازال يحترم قياداته الاجتماعية ويعدها أحياناً مقدسة وواجبة الطاعة ولاسيما في البلدان النامية[2]

في حين يكون للرأي العام مدخلية كبيرة ودور فاعل في حركة المجتمع والقرارات الحكومية في المجتمعات الاقتصادية المتطورة، فلا تستطيع الحكومة أن تضع برنامجاً إقتصادياً يتعلق بحياة الناس من دون أن تطلق مجساتها لمعرفة إتجاه الرأي العام ازاء خططها وبرامجها وغالباً ما تستعين بوسائل الاعلام المختلفة لغرض تهيئة الأرضية المناسبة وخلق وشائج التفاهم مع الجماهير وكسب ودهم لدعم تلك البرامج والوصول الى برامج تحظى برضا الطرفين(الجمهور والقائمين على وضع الخطط) فضلاً عن ان الادارة السيئة لرأس المال وتبديد ثروة المجتمع وعدم توزيعها بعدالة يؤدي الى خلق صراعات وتهيئة ظروف مناسبة للتمزق

1 دانييل كاتز وآخرون، الاعلام والرأي العام، ت: محمد كامل المحامي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة، القاهرة، 1982، ص123-127.

2 سعيد سراج، مصدر سابق، ص72-78.

الاجتماعي والاستقطاب المتنافر بين فئة تعيش حالة الاستقرار المعيشي وبين فئة اخرى تواجه العوز المادي [1].

4- **العوامل السياسية:**

تؤدي طبيعة ونوعية النظم السياسية المعتمدة في الدول دوراً اساسياً في تشكيل الرأي العام، ففي النظام الديمقراطي الذي يستطيع فيه الانسان اختيار عقيدته وإبداء الرأي على وفق متبنياته من دون أن يراعي في ذلك توجهات السلطة ورغباتها ويكون الجدال والنقاش العلني هو العلامة الفارقة في تشكيل الرأي لدى الجماهير ازاء القضايا المطروحة وتتسم هذه البيئة الديمقراطية بتعدد الفعاليات السياسية والاجتماعية فضلاً عن التنافس بين تلك الفعاليات ومنها الاحزاب مما ينعكس على محاولة اثارة الرأي العام وكسب تأييده عبر التعريف ببرامجه وخططه باستخدام وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري وفي الغالب يستمد النظام السياسي قوته من الاجراءات الديمقراطية مثل التصويت والانتخاب التي يمكن لها ان تلبي طموحات الاغلبية وتحقق نظاماً متكافئاً يسود في الانظمة التي تضع اعتباراً للرأي العام [2].

5- **التربية والتعليم:**

تؤدي المؤسسات التعليمة دوراً فاعلاً في إعادة صياغة الافكار بشكل جديد

1 سعيد سراج، الراي العام -مقوماته واثره في النظم السياسية المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،1978، ص79-84.

2 روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ط2،المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ت، نمير عباس و فاروق منصور، 2005، ص318.

واكتساب المعرفة العلمية والثقافة العامة من عمليات الاتصال الشخصي مع الآخرين وتكوين خزين معرفي يؤهلهم لزيادة التفاعل مع المجتمع إذ (ان بنية الثقافة الشعبية التي تربط عناصر الوجود بعضها ببعض، وتُشكل الوعي العام بما هو كائن، بما هو هام، وما هو حق وما هو مرتبط باي شيء آخر، هذه البنية أصبحت في الوقت الحاضر منتجاً يتم تصنيعه)[1].

وينمي النظام التعليمي اهتمامات الجمهور بالقضايا العامة ويدفعه للمشاركة في الفعاليات السياسية ومن ثم يعطيه القدرة على تفسير الظواهر المحيطة به بشكل جيد وإتخاذ القرارات المناسبة، فضلا عن أن ارتفاع مستوى التعليم لدى الافراد يرفع من سقف مطالباتهم بحقوقهم، لذا فإن المؤسسات التعليمية كنظام متكامل تعد حلقة ناجعة ومحطة مهمة في عملية تشكيل الرأي العام [2].

ومن العوامل الاخرى لتشكيل الرأي العام الناس، والتراث الثقافي، والتنشئة الاجتماعية، والاحداث، والمعتقدات المعتادة، والقيم المشتركة، والقومية كعقيدة، والعادات، والاتجاهات والميول والمواقف، والمعرفة، والاسرة، والمدارس، والعقيدة الدينية، والخرافات والاساطير، والقادة [3]

1 هربرت.أ. شلر، المتلاعبون في العقول، عالم المعرفة، الكويت ت، عبد السلام رضوان، عالم 1986، ص 103.

2 صادق الاسود، الرأي العام والاعلام، مصدر سابق،ص88-91.

3 الرأي العام وتأثره بالدعاية، مصدر سابق، ص 71- 121.

أبعاد الرأي العام:

نرصد بالتالي أهم أبعاد الرأي العام.

أ ـ البعد التاريخي:

يتمثل بكون الرأي العام تعبيراً عن تطور محدد لمجموعة من البشر عاشت في بقعة جغرافية معينة وفي حقبة زمنية محددة. يرتبط بالتتابع الزمني للأحداث، إذن يرتبط بالحقائق التاريخية.

ب ـ البعد السياسي:

يتمثل بكون الرأي العام عبارة عن ردات أفعال حيال الأزمات، ومشاكل المجتمع وسلوك الطبقة الحاكمة، وحركة لعبة الحكم والموالاة والمعارضة، والصراعات والتحالفات الاقليمية ولعبة الأمم والنظام العالمي ونشر الديمقراطية والتسلُّح النووي وصناعة الشرق الأوسط الكبير والأحلاف المختلفة ومحاربة الإرهاب... والعولمة الحديثة.

ج ـ البعد الاقتصادي:

يتمثَّل بتفاعل الرأي العام مع البنية الاقتصادية ومحاورها الثلاثة: الإنتاج والاستهلاك والتوزيع. يتأثر بها في فن التسويق والإعلان والدعاية التجارية، وكذلك عند تعرضها لهزات سلبية أو لتطورات إيجابية. يستثمره السياسيون في مجال الانتخابات التمثيلية ولعبة الحكم بين الموالاة والمعارضة.

د ـ البعد النفساني:

يتمثَّل باكتساب الرأي العام مناخاً معنوياً يخلق له سلوكية محدَّدة وحركيَّة

تتميَّز بالانفعال والإثارة والعودة أحياناً إلى المشاعر النفسانية الدفينة المرتبطة بجوهر الحضارة عموماً والعقيدة الدينية خصوصاً.

كيف يظهر الرأي العام؟

إن الرأي العام يتمظهر في نتائج التفاعل بين مقومات الوجود الاجتماعي لمجموعات تعيش وتندمج وترتبط فيما بينها وتتبادل فعل التأثير والتطور.

وبالتالي، يتجلّى مظهر الرأي العام الإيجابي في:

1 ـ وضوح وشفافية استخدام وسائل الاتصال الجماهيري، الأجهزة الإعلامية المتنوعة، الندوات، المحاضرات، الاجتماعات واللقاءات الجماهيرية، التظاهر، برقيات التأييد أو المعارضة، الحملات المنظمة للشائعات والأخبار الملفقة والروايات والنوادر، البيانات والملصقات والكتابات الجدارية... الاستطلاعات، الاستفتاء، الانتخابات... وصولاً إلى الثورات... الخ.

2 ـ شيوع حالات السلبية لدى الجمهور والجماعات وتنفيذ الإضرابات والاعتصامات، وصولاً إلى مقاطعة الجمهور للحكم أو مقاطعة جزء من الحكم للجزء الآخر.

تأثير العوامل الطبيعية في بنية الرأي العام

تأثير المناخ:

أكد أرسطو في كتابه «السياسة» على تأثير المناخ في تحديد صفات الشعب وقال: إن سكان الجهات الباردة في أوروبا على قدر من الشجاعة. ولكن تنقصهم الكفاية في التفكير كما المهارة الفنية، في حين أن سكان الجهات الحارة مفكرون مهرة، ولكن بغير روح وأن هذا يؤدي إلى الجمود، وهذا بدوره يقود إلى الرق. برأينا، يخضع هذا القول إلى مبدأ النسبية.

أما هيبو قراطيس اليوناني فيقول: إن العناصر التالية: الهواء، اليابسة والماء هي التي فرقت بين سكان الجهات الجبلية أصحاب القامة الطويلة والشجاعة والأخلاق الكريمة وبين أصحاب السهول الجافة.

ماهية الإعلام:

إنه التواصل الحر بالمعرفة وتعميمها. فالتواصل يعني الحوار بين طرفين أو أكثر، وليس مجرد خطاب موجه من طرف إلى آخر. والمعرفة، كأداة حوار، هي أفكار ومعلومات وتحليلات ومواقف يرغب طرفان أو أكثر في تبادلها والانتفاع بها. والهدف النهائي هو تعميمها بقصد تعميم الخير الكامن فيها، أو الناتج عن تلقيها.

وكما أن للفرد حرية الإعلام والاستعلام حرية الكلام والاستماع، حرية الاختيار بأن يكون كائناً مفيداً لنفسه ومجتمعه، حرية التفكير وتكوين الرأي والتعبير عنه.. فلوسائل الإعلام تأثير كبير على الإنسان والمجتمع الذي يحيا فيه

كونها تساهم بفعالية في تكوين هذه الحريات. وإن ما تغيّره هذه الوسائل ـ وبصورة مؤكدة ـ هي شروط ممارسة حريات التفكير، كل حريات التفكير، منذ نشوئه وحتى التعبير عنه.

وكما أن هذه الوسائل تساهم في تحديد المسألة السياسية وحركيتها وفي تكوين وتغيير الرأي العام وتوجيه فعله وتأثيره، فمن ذلك تنبع خطورة التعددية الإعلامية الإيديولوجية في الوطن الواحد إذا كان مفككاً إلى مجتمعات متصارعة تفتقر إلى الولاء الوطني، لأنها تفرز مجموعة آراء عامة تعبِّر عن عصبيات متعددة لكل منها مفاهيم خاصة وتأثيرات متمايزة (النموذج اللبناني).

إن الإعلام هو ظاهرة اجتماعية قديمة. تطورت وسائله على مر العصور تبعاً لتطور هذه المجتمعات. وقد لعبت هذه الوسائل الدور البناء كما لعبت الهدام منه. فكما هي قادرة على نشر المعرفة والوعي وإنماء المشاعر الحضارية السامية عند الجمهور، فهي قادرة أيضاً على إبقاء الجهل والتجهيل والضياع ومخاطبة الغرائز وتزييف الآراء والتضليل عن سبيل الأهداف والقيم النبيلة... إننا نعيش عصر الإعلام حيث أصبح المرء خاضعاً لوسائل الإعلام بالرغم من إرادته، يطَّلع أينما كان في هذا العالم على كل المستجدات في أنحاء المعمورة.

إنه امبراطورية قائمة بذاتها تحكم وتستبد: هو حرية التعبير والكتابة والاستعلام والمعرفة وتنوع الآراء والأفكار، هو الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والندوات والخطابات والمهرجانات، هو وكالات الأنباء والكتب والكراسات والمناشير على اختلافها، هو الصوت والصورة والأقمار

الفضائية وأجهزة الاستخبارات والتجسس، وهو الثقافة والتعليم والدعاية والإعلان وأنماط التنمية على اختلافها. بل هو العلوم والتطور... هو كل شيء، هو في الأنفاس ومرايا العيون وقسمات الوجه تُعلِمُ عن مكنونات الصدر وذبذبات العقل... هو كل شيء دون مبالغة...

وظائف الرأي العام

ويمكن ايجاز وظائف الرأي العام بما يأتي:

1. الضبط الاجتماعي Social control

أداة من أدوات ضبط السلوك الاجتماعي والانصياع للنظم الاجتماعية بما تتسم به من معايير وعاداة وتقاليد. فهم يساهم في تحديد او تجديد او تبديد المعايير الاجتماعية، ويضع القوانين والدساتير ويلغيها، وهو يعبر عن رغبات الجمهور.

والرأي العام قوة كبيرة تصدر حكمها في الحال على السلوك الذي ينتهك حرمة المعايير الاجتماعية والاخلاق او التقاليد او القانون.

ومن جانب آخر فان الرأي العام يساند الهيئات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية والتشكيلات السياسية وبدون هذه المساندة يتجمد نشاطها فكل هذه الهيئات او المؤسسات او الجمعيات او التشكيلات توضع دائما في امتحان امام الرأي العام وان كل هذه الجهات تعمل جاهدة على كسب الرأي العام.

2. رعاية المثل الاجتماعية Auspices of Social Ideals

ودعم الخلقية وتشاركه في هذا الصدد القوة التي تضع الحق وتحققه والعادات والتقاليد التي سار عليها الشعب على مر العصور والأجيال.[1]

3. اذكاء الروح المعنوية Stimulation of Spirits

ودفعها نحو القضايا المهمة وهو ينشط اهتمام أفراد الجماعة ويجعل منهم قوة ملتحمة مجتمعة وراء القضايا العامة في وسط آمن اقتصاديا وصحيا ونفسيا يعطر جوه الاجتماعي عبير الحرية والديمقراطية.[2]

4. التعبئة الاجتماعية الجماهيرية Social Mobilization

وهي اثارة الرأي وتهيئته لتقبل تغيير ما او تهيئته لاصدار قانون ما او تعديل ما وهذه التعبئة ضرورة لانجاح عملية تقبل التغيير. ان عدم حشد الرأي العام لكسب التأييد يمكن ان يؤدي الى نتائج غير مرضية بصانع القرار ويمكن ان يولد ذلك السخط والاستياء الشعبي والرفض الجماهيري مما يضعف من الثقة المتبادلة بين الادارة العامة والجمهور.

وقد تكون التعبئة والتهيئة عن طريق البرامج الحوارية الاذاعية او التلفازية المباشرة او المقالات او استطلاعات الانترنت او الندوات والمحاضرات وملتقيات الفكر.

1 - محمد منير حجاب،اساسيات الراي العام،دار الفجر، القاهرة،1998،ص42.

2 - محمد منير حجاب، مصدر سابق ص42.

5. تحسين الذوق والاخلاق والسلوك الانساني

Morality , Improve The Taste And Human Behavior

يؤدي الرأي العام المناهض او الرافض لأحد مظاهر المجتمع الشاذة الى خلق مناخ لطرد هذه الظاهرة ومحاربتها اجتماعيا مما يؤدي الى عزل المؤيدين لها ونبذهم عن المجتمع. وهذا قد يؤدي الى تعديل سلوك مؤيدي الظاهرة المرفوضة او الاقلاع عنها او تركها ونبذها لأنها تتعارض مع قيم المجتمع التي حماها الرأي العام ودافع ضد تشويهها كما حدث من بعض الشباب الذين تبنوا ظاهرة عبدة الشيطان وكيف ان الرأي العام عالميا تصدى بقوة لهذه الظاهرة الشاذة ونبذها[1].

6. الوظيفة السياسية للرأي العام

Political Function Of Public Opinion

يؤثر الرأي العام باتخاذ القرارات السياسية وينيب ممثلو الشعب عن ناخبيهم مما يكونون رأيا شعبيا يحدد الموافقة او الرفض لكثير من القرارات أو الآراء المطروحة.

بالطبع، لا ينبغي أن يكون الرأي العام هو الاعتبار الوحيد في صنع السياسة. في بعض الأحيان، هناك تغيرات في وجهات النظر التي تكون مفاجئة وقصيرة الأجل، وفي أحيان أخرى، هناك أفضليات ثابتة ليست ببساطة واقعية ؛ لا ينبغي أن يكون أي منها بمثابة أساس للحكم. على سبيل المثال، إذا قام أحد باستطلاعات الرأي العام بشأن الضرائب، فإن ذلك يقينًا افتراضيًا بأن معظم

1 - What is the importance of public opinio? Polo Murillo, Market Research and Opinion Polling professional , https://www.quora.com/What-is-the-importance-of-public-opinion-2

الناس سيشاهدون اتهامهم مفرطًا، بغض النظر عما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة عند قياسها بمقاييس موضوعية. ومع ذلك، لا يمكن لأمة أن تعمل بدون أموال، لذا فإن معظم الحكومات المسؤولة ستتحدى الرأي العام في هذا الشأن وستواصل إجبار مواطنيها على المساهمة في المالية العامة.[1]

7. الوظيفة الاقتصادية Economic Function

ان موظفي العلاقات العامة في المؤسسات الانتاجية والصناعية والاستثمارية يقومون [2]

اهم وظائف الراي العام:

1-سن القوانين وإلغائها

ويعني ذلك أنه عند صدور أو سن القوانين يشترط التمهيد لذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة حتى يتعرف الجمهور على مدى توافق هذه القوانين مع المصلحة العامة ويعتبر ذلك أمر ضروري لنجاح القوانين،لأن الرأي العام أقوى من القوانين،وذلك حتى إذا انحرفت القوانين عن مسارها الصحيح وأهدافها فلا يكفي عند ذلك موافقة البرلمانات فقط على هذه القوانين بل يجب الرجوع في هذه الأحوال إلى الرأي العام.

1 - What is the importance of public opinio? Polo Murillo, Market Research and Opinion Polling professional , https://www.quora.com/What-is-the-importance-of-public-opinion-2

2 - محمد منير حجاب، مصدر سابق ص42.

2-مساندة المؤسسات الاجتماعية والسياسية وقادة الرأي

ويعني ذلك أن أي فكرة أو موضوع تطرحها مؤسسة من المؤسسات أو أحد قادة الرأي في أي مجال من المجالات لابد لها من كسب الرأي العام حتى تنجح وتتم الموافقة عليها،أما إذا فقدت الفكرة أو الموضوع تأييد الرأي العام فإن مصيرهما الفشل لا محالة،إلا أنه يمكن أن يحدث تغير في الرأي العام بعد فترة من الزمن طويلة نسبيا لصالح الأفكار والموضوعات التي كانت مرفوضة سابقا فيكتب لها النجاح بعد الفشل.

3-رعاية المثل الاجتماعية والخلقية ومنها:

أ-القوة التي تصنع الحق.

ب-العادات التي تحكم سير المجتمع.

ج-العقل الذي يتحكم بالعواطف ويمنعها من الجموح والإنحراف.

4-تقوية الروح المعنوية

كما أن هناك بعض الوظائف الأخرى للرأي العام منها:

1-إن الرأي العام له دور هام في الحياة السياسية للدول والشعوب داخليا وخارجيا وخاصة في المجتمعات الديمقراطية[1].

2-إن للرأي العام وظيفة اجتماعية تتمثل في الرقابة على سلوك الأفراد بما يضمن عدم إختراقهم للعادات والتقاليد التي يتمسك بها الرأي العام.

1 - حسن الكاتب، وظائف الرأي العام، مدونة،

Brave Heart،2011. http://hkbraveheart.blogspot.com/2011/05/blog-post_03.html

3-إن الرأي العام يعمل على الوفاء بحاجات الأفراد الحيوية والأساسية كالحاجـة إلى المأكل والمشرب والملـبس والحاجـات الثانويـة أو الاجتماعيـة التـي تمثـل رغبـات الأفراد وتطلعاتهم،بحيث كلما زادت الحاجات ازداد الرأي العام قوة في طلبها.[1]

أساليب تغيير الرأي العام:-

الجمهور المطلع يكون دائماً أسرع إلى تكوين آراء محددة ذات طابع متزن.

أهم أساليب تغيير الرأي العام:

1-اسلوب التكرار والملاحقة:

يعتقد البعض أن أسلوب التكرار هو أنجح الأساليب لتغيير الرأي العام لا الجدال والمناقشة، كانت الدعاية الألمانية تعتنق هـذا الأسـلوب، وقـد وصـف "جـويلز" هـذا الأسلوب الدعائي فقال: أن سر الدعاية الفعالة يكمن لا في إذاعة بيانات تتنـاول آلاف الأشياء ولكن في التركيز على بعض حقائق فقط، وتوجيه آذان الناس وأبصارهم إليهـا مراراً وتكراراً.

ويطلق على هاذ الأسلوب (الترتيل، والشرط الرئيسي ليكون أسلوب الترتيل مـؤثراً هو مدى تناسب لهجة وشكل الرسالة الوجهـة إلى الجمهـور المسـتهدف مـع طبيعـة هذا الجمهور وسماته المختلفة، ولعل أوضـح اسـتخدام لأسـلوب الترتيـل هـو الصراع العربي الإسرائيلي.

1 - حسن الكاتب، مصدر سابق، ص98

2-أسلوب الإثارة العاطفية:

- ✓ الدعاية تعتمد اساساً على الإثارة العاطفية لا على المناقشة والإقناع، وتنبع عن احتقار دفين للمواطنين.
- ✓ من أبرز المشاعر التي استعان بها هتلر (الرغبة في احترام الذات، والإحساس بالشفقة على النفس).

3-أسلوب عرض الحقائق:

- ✓ هو (لفظ الإعلان).
- ✓ يعتمد على وصول الحقائق إلى أكبر عدد ممكن من الناس على أساس أن الحقائق الملموسة أقوى وأبقى من الأكاذيب والتهاويل والشائعات.
- ✓ ينبع من احترام العقليات.
- ✓ من العوامل التي تحقق نجاح هذا الأسلوب: التربية الواعية للجماهير عن طريق الشرح والمناقشة والإقناع.

4-أسلوب تحويل انتباه الجماهير:

إذا كان هناك رأي سائد لا يمكن معارضته ن حاول السياسيون وأجهزة الأعلام تحويل أنتباه الجماهير إلى موضوع آخر مثل الموضوع المثار أو أقووى.

5- أسلوب البرامج الإيجابية المحدودة:

- ✓ لها سحرها الكبير على الرأي العام.
- ✓ تكون البرامج متسمة بالإيمان والتفاؤل بالمستقبل، فبهذا يتضاعف تأثيرها.

- ✓ تتلاشى وتفقد قيمتها إذا لم يتبعها عمل وتنفيذ.

6- أسلوب افتعال الأزمات:

هو أسلوب لتغيير الرأي العام وهو استغلال لبعض الأحداث او الظروف بنجاح من أجل خلق أزمة تؤثر في الرأي العام وتستفيد منها الدولة التي تستخدم هذا الأسلوب.

7- إثارة الرعب والفوضى:

أكثر من برع في هذا الجانب (المخابرات النازية) وقد سارت دعاية الغرب على هذا النهج حتى وقت قريب.

8- الشائعات:

- ✓ لا تتقيد بمعايير الصدق والنزاهة والدقة.
- ✓ الشائعة هي: الترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع أو تعتمد المبالغة والتهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة أو إضافة معلومة مكذوبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح، أو تفسير خبر صحيح والتعليق عليه بأسلوب مغاير للواقع أو الحقيقة.
- ✓ الهدف هو: التأثير لنفسي في الرأي العام المحلي أو الإقليمي أو العالمي تحقيقاً لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على نطاق الدولة الواحدة أو عدة دول.

أنواع الشائعات

أ- شائعات الأمل أو الأماني والأحلام:

-هي عبارة عن تنفيس لحاجات داخل الناس.

- يلعب هذا النوع دوراً في دعم اتجاهات الجبهة الداخلية.

ب- شائعات اليأس والخوف:

- عكس الشائعات السابقة.

- تنتشر وقت الحروب والأزمات.

ج- شائعات الكراهية وتحويل الولاء ودق الإسفين:

-ي نتشر بين الأحزاب المتعارضة دائماً.

عمود الشائعات:

- أخطر ما في الشائعات أن تتخذ في صحيفة.

- يبسط في هذا العمود الشائعات على أنها حقيقة واقعة.

أنواع الرأي العام:

ينقسم الرأي العام إلى درجات وأنواع، فهناك من يرى انه ينقسم إلى:

1ـ الرأي العام المسيطر.

2ـ الرأي العام المستنير أو القارئ.

3ـ الرأي العام المنقاد.

والأول هو رأي القادة والزعماء والحكومات في اغلب الأحيان، والثاني رأي الطبقة المثقفة في الأمة، وهي الطبقة القـادرة عـلى الـدرس والناقشـة، والثالـث رأي السـواد الأعظم من الشعب ممن لا يستطيعون متابعة البحث أو الدرس.

ومن الباحثين من رأي أن هناك ثلاثة أنواع، حددها على النحو التالي:

1ـ الرأي العام الكلي.

2ـ الرأي العام المؤقت.

3ـ الرأي العام المنقاد.

والأول يتصل اتصالا قويا بالدين، والأخلاق العامة، والعادات والتقاليد وغيرها من الأشياء الثابتة في الأمة، ويمتاز هذا النوع بالثبوت ويشترك فيه أغلب الناس. والثاني ما تمثله الأحزاب السياسية والهيئات العامة والخاصة، وذلك عندما تسعى لتحقيق هدف معين في وقت معين. والثالث هو النوع المتقلب كتقلب الجو، وعليه تعيش الصحف اليومية والإذاعة والتلفزيون.

ويرى فريق آخر من الباحثين أن الرأي العام ينقسم إلى أربعة أنواع هي:

1ـ رأي الأغلبية.

2ـ رأي الأقليات.

3ـ الرأي الساحق.

4 ـ الرأي الجامع.

فالرأي الأول هو رأي الجماعة حيث ينقسم إلى هذين القسمين:

أغلبية وأقلية، وقد تتحول الأولى إلى الثانية، وقد يحدث العكس، ومن أجل هذا كان لرأي الأقلية وزن كبير في الأمة، وذلك لأن أصحاب الأقلية إنما يعتمدون على بذل الجهود الكثيرة في سبيل الوصول إلى الأغلبية، وبهذه الجهود

تنتفع الأمة، أما الرأي الثاني فهو رأي الأقليات حين تتفق أحيانا مع رأي معين في ظرف معين وهدف معين، ولكن قد يفضي هذا النوع من الرأي بالأمة إلى التحول السريع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن اجله قد تسقط وزارة وتعقبها أخرى، ويستمر الحال هكذا حتى تتمكن إحدى الأقليات من أن تصبح أغلبية. أما الثالث فكثيرا ما يكون نتيجة لاندفاع الشعب، أو نتيجة لتكامله في بحث المشكلات العامة، فالشعب إذا وصل إلى الرأي الساحق عن طريق البحث أو الدرس، فانه يكون في مثل هذه الحالة قد بلغ الذروة، ولكنه في الواقع قلما يصل إلى ذلك. والرابع هو الرأي الذي تجمع عليه الأمة وما ورثته من عادات ونزعات ومعتقدات، وهذا الرأي هو ما يسمى بالاتجاه العام أو النزعة العامة، وهو لا يناقش في العادة، وإذا تعرض احد لمناقشته، عرض نفسه للخطر المحدق، ومع هذا يستطيع عدد قليل من القادة في كل امة أن يقنعوا أمتهم بفساد جزء من أجزاء هذا الرأي الجامع، بشرط ألا يمس هذا الجزء أصلا من أصول الدين أو العقيدة، وإن كان ذلك يحتاج إلى صبر طويل وكفاح مرير وعمل متواصل.

ويرى البعض أن الرأي العام ينقسم إلى درجات وهي:

1ـ موافقة اجتماعية.

2ـ موافقة عن طريق التراضي.

3ـ موافقة عن طريق التصويت.

4ـ موافقة عن طريق الضغط.

أما الموافقة الاجتماعية فهي لا تحدث إلا بين أفراد بعض الهيئات الخاصـة، كـما يحدث غالبا بين جمهرة العلماء، نحو اكتشاف معين أو اختراع جديد أو كاتفاق أفراد قبيلة ما على موضوع يخصهم، وذلك لصغر حجم المجتمع القبلي. وهذه الدرجة من الرأي العام نادرا ما تحدث في المجتمعات المتقدمة نظرا لتشعب الآراء والأفكار وكثرة السكان.

وفي الرأي العام عن طريق التراضي يتنـازل كـل فريـق عـن جـزء مـن رأيـه نحـو موضوع معين مع علمه التام بصواب رأيه، وذلـك في سـبيل الوصـول إلى رأي واحـد، وحل مشكلة هذا الموضوع على أية، صورة كما يحدث بصدد الشؤون الاقتصادية.

والرأي العام عن طريق التصويت، هو رأي الأغلبية الذي يسود، وهـذه الدرجـة من الرأي العام ينتج عنهـا كبـت آراء خفيـة معارضـة، قـد تـؤدى إلى عـدم اسـتقرار المجتمع.

وقد يأتي الرأي العام عن طريق الضغط، كأن يضـغط قائـد الجماعـة عـلى أفـراد جماعته ويحملهم على قبـول رأي معـين، وهـذه الدرجـة اقـل درجـات الـرأي العـام دواماً، ولا يعتبر هذا النوع رأيـا عامـا بـالمعنى الصـحيح، إذ أنـه مبنـي عـلى الكبـت والضغط، لا على حرية الفكر والرأي.

ويقسم البعض الرأي العام إلى الآتي:

1- الرأي الظاهر × الرأي العام الباطن.

2- الرأي العام الثابت × الرأي العام المتغير.

والرأي العام الظاهر هو تعبير مجموعة من الناس عـن اتجاهـاتهم وآرائهـا، إزاء مشكلة تعبيرا صريحا بحيث تتوفر الحريـة ولا يـخشى النـاس أن يعـبروا عـن آرائهـم بصراحة. والرأي العام الباطن أو غير الظـاهر،وهو عكـس الأول،أي الـرأي العـام غـير المعبر عنه، لأن أفراد الجماعة يخشـون التعبـير عـن آرائهـم واتجاهـاتهم، لأنهـا ضـد القانون أو المعايير الاجتماعية المتعارف عليها.

والرأي العام الثابت هو المستمد من العادات والتقاليـد. أمـا المتغـير فهـو الـذي يتكون نتيجة الحملات الإعلانية والترويجية والإعلامية والدعائيـة.. إلا أننـا يجـب أن نلاحظ أن الثبات والتغيير مسألة نسبية، ففـي حـين تتغـير العـادات والتقاليـد بمضي الـزمن، إلا أن للتغـير دورا مهـما. كـذلك الـرأي العـام المبنـي عـلى حمـلات الإعـلان والترويج يمكن أن يظل ثابتا لمدة طويلة، باستمرار الحملات الموجهة إلى الأفراد.

دور الرأي العام بالمشاركة السياسية

1- التأثير في القرار السياسي: يتضح هذا التأثير من كون سلطة الشعب في الـدول الديمقراطية تكون هي أعلى من السـلطات جميعـاً لـذا فـأن القـرارات التـي تصدر عن الحكومة تسـتند إلى موافقـة الجمهـور وتأييـده بمعنـى أنّ نشـاط الحكومة لا بد من أنّ يستند إلى إرادة الشعب.

2- التأثير على الانتخابات: تؤدي الانتخابات التي تجري في الدول الديمقراطية إلى وصول زعماء يمثلون إرادة الشعب وتحقق قراراتهم في أغلبها رضا أغلبية الشعب، ويمارسون السلطة على هذا النهج الذي يتقبله الجمهور ويرسمها لهم.

3- التأثير في الحكم: يؤثر الرأي العام في القرارات التي تصدرها الحكومات، ويأتي هذا التأثير كون وصولهمإلى الحكم جاء على وفق وعود أعطوها لجمهورهم في أثناء الحملات الانتخابية، لذا يتوجب عليهم الإيفاء ببعضها على الأقل، حتى يحصلو على أصواتهم في الدورات الانتخابية اللاحقة.

المتابعة السياسية

وتتمثل هذه النقطة في استجواب الحكام والضغط عليهم، ومنعهم من اتخاذ قرارات تضر بمصلحة الشعب، وهناك أمثلة كثرة على ذلك في عصرنا الحالي تتمثل بالتظاهرات التي تحدث ضد بعض المسؤولين مما يجبر البرلمان على استجوابه أو إقالته، وهذا الامر يحدث في الدول التي يوجد فيها نظام ديمقراطي، وحالات أخرى حين يقدم مسؤول ما استقالته عندما يتم الكشف عن مخالفات قام بها.

ثالثا: إنجاح خطط الدولة. يُسهم الرأي العام في إنجاح خطط الدولة الاستيراتيجية، ويمكن له افشالها، وهذا يعتمد على قدرة الخطاب الإعلامي للدولة على إقناع جمهورها على دعم هذه المشاريع، وهناك أمثلة كثيرة حدثت

وتحدث ونسمع عنها أو نشاهدها عن طريق وسائل الإعلام، تتمثـل بـدعم الشـعب لها أو مقاطعتها لعدم قناعته بها.

رابعا: تحديد ملامح السياسية الخارجية: يدعم الرأي العام السياسـات الخارجيـة التي تتفق مع وجهة نظره، ويعارض تلـك التـي تتعـارض مـع مـايؤمن بـه ويعتقـده مناسباً، ونلاحظ ذلك واضحاً في آراء الشعب العراقي ووجهاته إزاء بعض الموضوعات التي تتبناها الحكومة لاسّيما في ما يتصل بعلاقة العراق مع دول الجوار ومـع الـدول الأخرى في العالم فهناك قناعات تحدد هذه الرؤية، وتؤثر في طبيعة العلاقة ونوعها.

خامسا: مساندة الأفكار السياسية: يساند الـرأي العـام بعـض الأفكـار المطروحـة وأحياناً يخالفها، وهذه المساندة يكون لها تأثير في نضوجها وتحولهـا إلى قـرارات عـبر المؤسسات المسؤولة عن إصدار القرار أو موتها وعدم مناقشـتها مـرة أخـرى، لاسّـيما فيما يتصل بالحريات الشخصية كما في الدول المسلمة، فأن غالباً ما يقف الرأي العام ضد هذه الأفكار.

سادسا: التحديث السياسي: المعنى الآخر لمفهوم التحديث السياسي هـو التنميـة السياسية أو بناء الهيكل المؤسـسي والبنـى التحتحيـة وتطويرهـا لاسـتيعاب التقاليـد الجديدة التي يتطلبها التغيير، ويسهم الرأي العام في التعجيـل في حـدوث التحـديث السياسي، وتتمثل في مجموعة من التصورات:-

1- تحقيـق التمايـز في الوظـائف السياسـية. وتتحـد هـذه في ضرورة توصـيف الوظـائف التنفيذيـة والتشريعيـة والقضـائية، في حـين تـبرز عـلى المسـتوى السياسي مؤسسات مثل الأحزاب والمنظمات وجماعات المصالح.

2- تحقيق المساواة عن طريق الحكم الرشـيد: وتتمثـل هـذه في المسـاواة بـين المواطنين بغض النظر عن الدين والعرق، وإقامة نظـام قضـائي يعتمـد عـلى العمومية، ويبتعد عن الخصوصية.

3- توسـيع المشـاركة السياسـية: يعنـي توسـيع المشـاركة السياسـية لتشـمل قطاعات الشعب عبر التأييد والدعم الذي تحصل عليه الحكومة من النخب السياسية، كما يبدو ذلك من المشاركات المشروعة للمـواطنين في الممارسـات الديمقراطية كالانتخابات والتظاهرات والانتماء إلى جماعـات الضـغط التـي في الغالب تسهم في ثني الدولـة عـن إصـدار بعـض القـرارات أو دعمهـا في قرارات أخرى.

4- زيادة مقدرة النظام السـياسي: يقـوم الـرأي العـام بـدور جـوهري في دعـم أنماط سلوكية مقبولة وخلقها في النظام السياسي، مثـل تحديـد العلاقـة بـين الأفراد والنظام السياسي، بحيث تكون فيه العلاقة واضحة المعـالم ومحـددة فيما يخّص الواجبات والحقوق في ظل هذا النظام.

سابعاً: الحفاظ على الروح المعنوية: تؤدي الحوارات والنقاشـات التـي تجـري بين أفراد المجتمع إلى دعم الروح المعنوية لدى الشعب، وفي الغالب يكـون لقـادة الرأي العام دور كبير في ذلك، كما تـؤدي وسـائل الإعـلام المتنوعـة دوراً واضـحاً في

هذا الشأن بواسطة التركيز على نقاط مهمة تسهم في رفع الروح المعنويـة للجمهـور، وتقوم الدول الكبرى لاسّـيما في الحـروب باسـتخدام أسـاليب معينـة لإحبـاط الـروح المعنوية للشعوب عن طريق التشكيك بقدراتها وأمكانياتها وخلق فجوة بين الشعب والحكومة.[1]

القرار السياسي

القرار السياسي في أبسط صورة لتعريفه هو محصلة التفاعل ما بين عـاملين عـلى الأقل في عقل صانع هذا القرار، العامل الأول: هو القناعات الشخصية لصانع القـرار، أي رؤيته الذاتية للواقع ومقدار فهمه للمعطيات المتـوفرة، أمـا العامـل الثـاني: فهـو المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار سواء من مصادر علنية أو سرية.

تقسيم القرار السياسي:

اولا: القرار السياسي المتعلق بالوضع المحلي: وهو ما تتخذه الحكومات في داخـل حدودها الدولية بما تتمتـع بـه مـن حقـوق كونهـا دولـة ذات سـيادة لهـا الحـق في التصرف وفق القانون بما يحقق مصلحة المـواطن والـوطن دون ان يشـاركها احـد في عملية صنع القرار ودون ان يكون صدور القرار نتيجة ضغط داخلي او خـارجي مـن جهات غير الحكومة.

1 كوستاف لوبن، سايكولوجية الجماهير، ط3،ت، هاشم صالح، دار الساقي، بيروت،2010، ص99

ثانيا: القـرارات الخارجيـة والمتعلقـة بالسياسـة الدوليـة وعلاقـة الدولـة بالـدول الاقليمية ودول العالم, وهو الأخطر بكل تأكيد , لما يترتـب عليـه مـن ارتبـاط بالعـالم الخارجي , وما قد تنعكس سلبياته على العمليـة السياسـية في الـداخل , فيقصـد بـه تحويل الهدف العام للدولة إلى قـرار محـدد , ويبنـى انطلاقـا مـن جهـات تبـدأ مـن رئيس الحكومة , ووزير الخارجية , والأجهزة الحكومية الأخرى , والسلطة التشريعية , ووسائل الإعلام والرأي العام في ذلك.

العوامل التي تؤثر في صنع القرار السياسي:

اولا: العوامل الداخلية:

هي مجمل الظروف القائمـة في إطـار الدولـة أي النظـام السـياسي و الأحـزاب و جماعات الضغط السياسي، و من المعروف أن الأنظمة الديمقراطية التي تقبـل الـراي والراي الاخر فان صنع القرار فيها يشهد تقدما ملموسا على ارض الواقع والسـبب في ذلك هو توسيع دائرة المشاركة للاحزاب والمنظمات والصـحافة والـراي العـام عمومـا من خلال الكثير من الاجراءات التي تتخذها الدولة من اجل معرفة رد الفعـل حـول القرار.

وعـلى العكـس منـه بالأنظمـة غـير الديمقراطيـة، نجـد ان مسـاحةالراي الاخـر موجودة شكلا دون مضمون ان لم نقل منعدمة تماما عن المشاركة في الحياة السياسة مع وجود الدستور فيها والذي يعطيهـا الحـق في طـرح افكارهـا واقتراحاتهـا وارائهـا المؤيدة او المعارضة للنظام القائم، الاانها تبقى نصوصا قانونيـة غـير مفعلـة في هـذا المجال.

ثانياً: العوامل الخارجية:

وهي ظروف المجتمع الدولي بشكل عام بما يتضمنه من دول و منظمات دولية، و قد كانت عملية تأثير الوضع الخارجي مع عملية صنع القرار السياسي في الداخل ليست بذات قيمة، والسبب ان الوضع الداخلي لم يكن يؤثر او يتاثر بما موجود خارج النطاق الداخلي، اما بعد التطورات العالمية ودخول الكثير من المسائل الداخلية في المنظور الدولي بحيث اصبحت معالجتها تتم وفق احكام القانون الدولي وليس القانون الداخلي كحقوق الانسان والبيئة والمناخ والنزاعات الداخلية ومدى توفر الديمقراطية في الحكم وغيرذلك من امور، أصبحت البيئة الخارجية تاخذ دورا هاما في التأثير على القرار و مدى تنفيذ ه و ظهرت هذه الأهمية في المرحلة المعاصرة نتيجة وجود معطيات جديدة منها:

اولا: و جود المنظمات الدولية ومنها منظمة الامم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيا: العلاقات القانونية بين الدول وفق القانون الدولي: فكثيرا ماأخذت القرارات السياسية طابعا دوليا من خلال تاثرها وتاثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الايجابية او السلبية بين الدول.

ثالثا: قيام التكتلات العسكرية الاقتصادية: وهذه التكتلات العسكرية نؤثر في صنع القرار داخل الدول الاعضاء في هذه التكتلات لما للقرار من اهمية في مسايرة اهداف ومناهج وافكارذلك التكل، وبما يخدم مصلحته اولا

واخيرا، وينطبق هـذا الكـلام عـلى جميـع انـواع الـتكلات، العسـكرية منهـا اوالاقتصادية على حد سواء، اذ إن مجمل هذه العناصر تترك تأثيرهـا الكبـير في عملية صنع القرار السياسي، و تظهر قوة تأثير هذه العناصر عـلى القـرار السياسي كلما ضعفت قوى الوضع الداخلي او ضـعف اعـتماد الدولـة عـلى إمكاناتها الداخلية و ازدياد اعتمادها على الموارد الخارجية التـي تزيـد مـن تأثير قوى الضغوط الخارجية عليها.

الرأي العام وتأثيره في القرار السياسي

توجد علاقة بينه وبين مختلف السياسات التي تؤطرها الدولة او الحكومة حيث أن ما يفكر فيه الجمهور هو ما تفعله الحكومة فهو وجهة نظر الأغلبية تجاه قضـية مهمة وتكون مطروحة للنقاش بحثا عن حل ؛ فالرأي العام يملك التـأثير في مسـارات الحكومة و سياساتها والعكس صحيح. وهذه العلاقة تختلف من نظـام لأخـر كنـوع القضية ودرجة تمسك الجماهير. وأيضا عند اتخـاذ قـرار لا يـتلاءم مـع اهتمامـات و رغبات و طموحات الناس مما يحدث معارضة شعبية قويـة. إن السياسـة العامـة في الدول الديمقراطية هي من صنع الرأي العام.

المراجع

1- اريك روي، مقدمة في دراسة السلوك والمؤسسات السياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1987

2- احسان محمد الحسن, علم الاجتماع السياسي, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, ط2, 2008.

3- احسان محمد الحسن، البناء الاجتماعي والطبقية، دار الطليعة، بيروت, ط1, 1995.

4- احمد الحسيني، الإمام الحكيم: السيد محسن الطبطبائي الحكيم، دار الثقافة, النجف، ط1, 1964.

5- أحمد بدر، الرأي العام، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، القاهرة، 1998.

6- أحمد زكريا احمد، نظريات الاعلام - مدخل لاهتمامات وسائل الاعلام وجمهورها، القاهرة، المكتبة العصرية للنشر، 2009.

7- احمد عبد الله ناهي وخضر عباس عطوان, السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية, دار امجد للنشر والتوزيع, عمان, 2018.

8- احمد محمد عبد الخالق وعبد الفتاح محمد دويدار, علم النفس اصوله ومبادئه, دار المعرفة الجامعية, القاهرة, 1999.

9- أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- سلسة عالم المعرفة)

10- اسماء جميل، العنف الاجتماعي: بعض مظاهره في المجتمع العراقي مدينة بغداد انموذجاً, دار الشؤون الثقافية, بغداد, ط 2، 2013.

11- اسماعيل على سعد، المدخل الى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1989.

12- أم العز على الفارسي،المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا (1977-2005) (القاهرة: مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعه القاهرة، 2008)

13- برهان الشاوي، مدخل في الاتصال الجماهيري ونظريات التأثير، ط2، اربد، دار الكندي، 2008.

14- برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992.

15- جعفر ضياء جعفر وآخرون، برنامج مستقبل العراق بعد أنهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

16- جمال مجدى حسنين، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

17- جـورج بـوردو, الدولـة، ترجمـة: سـليم حـداد، المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات والنشر والتوزيع، بيروت, 1985.

18- جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الاساسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة

19- حسن صعب, علم السياسة, دار العلم للملايين، بيروت, ط8، 1985.

20- حسن ظاهر، ادارة النشاط المدرسي واشكالياته، دار المؤلف، بيروت، 2004.

21- حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري، حولي، مكتبة الفلاح للـنشر والتوزيع، 2001.

22- حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، نـدوة المجتمـع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بيروت، ط1، 1992.

23- حسين بركة الشامي, المرجعية الدينيـة مـن الـذات الى المؤسسـة, مؤسسـة دار الاسلام, لندن, ط2, 1999.

24- حسين درويش العادلي، المواطنة بين الولاء الوطني والولاءات المحورية الضيقة، في، دراسات وأبحاث مؤتمر مركز وطن للدراسـات بعنـوان (الـوطن للجميـع.. الجميع للوطن)، بغداد: مركز وطن للدراسات، 2005

25- حسين علوان البيج، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.

26- حكمة ابو زيد واخرون, المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية, مركز دراسات الوحد العربية, بيروت, ط3, 1993.

27- حليم بركات , المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي ط2 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1985

28- حليم بركات, المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط10, 2008.

29- حميد حنون خالد, الانظمة السياسية, مكتبة السنهوري, بغداد, ط2, 2009.

30- حيدر سعيد, سياسة الرمز, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 2009.

31- حيدر نزار السيد سلمان, سلطة النص الديني وبناء الدولة: السيد السيستاني انموذجاً, مؤسسة العارف للمطبوعات, بيروت, 2015.

32- خضر عباس عطوان واحمد عبد الله ناهي, السلوك السياسي: دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد عام 2003, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2011.

33- فؤاد عبد الجليل الصلاحي- الدولة والمجتمع المدني في اليمن، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، تعز-اليمن، ابريل 2001.

34- دلال ملحس استيتيه وعمر موسى سرحان, المشكلات الاجتماعية, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, 2012.

35- ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية، ترجمة: مصطفى عبدالله وأبو القاسم خشيم، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1990.

36- سابينو أكوافيفا وانزو باتشي, علم الاجتماع الديني الاشكالات والسياقات, ترجمة عز الدين عناية, دار كلمة, هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث, ابو ظبي, 2011.

37- سامر عبده عقروق، دور مؤسسات المجتمع المدني (الاهلي) في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، جامعة النجاح الوطنية.

38- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في مصر، دار قباء، القاهرة، 2006.

39- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988

40- صادق الاسود، الراي العام ظاهرة إجتماعية وقوة سياسية، بغداد، جامعة بغداد، 1993.

41- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسيفي البيئة العربية(دار غريب للطباعة والنشر، 1999)

42- عبد الكريم علي الدبيسي، الراي العام، عوامل تكوينه وطرق قياسه،، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2011.

43- عبد الكريم علي فضل الـلـه، دور الاحزاب سلبا وايجابا، حركة التوافق الوطني الاسلامية، الكويت، 2006

44- عبد المنعم سامي، الرأي العام والاشاعة، يبروت، افريقيا الشرق، 2001.

45- عبد الوهاب كحيل، الرأي العام والسياسات الاعلامية، القاهرة،

46- عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

47- علم النفس السياسي، مقررات الجامعة الأردنية لدراسة السلوك السياسي لسنة 2005.

48- كمال المنوفي،أصول النظم السياسية المقارنة(الكويت: شركة الربعان للنشر والتوزيع، 1987)

49- محمد حمدي زقزوق، الإسلام وقضايا الحوار، ترجمة: مصطفى ماهر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2004.

50- محمد سعد ابو عامود, التسويق السياسي وادارة الحملات الانتخابية, منشأة المعارف, القاهرة, ط1 , 2007.

51- محمد سعد أبو عامود، النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، 2005)

52- محمد عبده الزغير، منظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة في الشرق الوسط وافريقيا، منتدى المجتمع المدني العربي للطفولة، سبتمبر 2005.

53- محمد علي شهيب، السلوك الإنساني في التنظيم، دار الجماعات المصرية، القاهرة، ط3، 1978

54- محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1975

55- محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد،السياسة بين النظرية والتطبيق (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985)

56- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة " مصطلحات مختارة " (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية2004)

57- موريس دوفرجيه, علم اجتماع السياسة, ترجمة سليم حداد, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بلات.

58- مولود زايد الطبيب, التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع, المؤسسة العربية الدولية للنشر, عمان, 2001.

59- مولود زايد الطيب،علم الاجتماع السياسي(ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007)

60- ناصيف نصار، في التربية والسياسة: متى يعود الفرد في الدول العربية مواطناً؟، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

61- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت: دار النهضة العربية، 2008.

62- وصال نجيب العزاوي, المرأة العربية والتغيير السياسي, دار اسامة للنشر والتوزيع, عمان, 2012.

63- Active study Dictionary, six impression, London,1986.

64- Adeed Dawisha, The Prospects for Democracy in Iraq: Challenges and Opportunities, Third World Quarterly, Journal Article, Vol.26, No. 4/5, Oxford, London, 2005.

65- Bottomore T.B, Classesin modern Society, London university press, London , 1960.

66- Judson P Indis, Sociology Concepts and Characteristics, word publisher,U.S.A,1995.

67- L. T. Hobhouse and others, The Material Culture of Simpler People, Rout ledge, London, 1965.

68- Lofthouse, W. F., Family and State, The Epworth Press Edger & Barton, London, 1st, Published 1944.

69- Mary O' Donoghue, and others, Iraq Enters a Critical Period, Graphs for the Report on the October 2011 Survey, Greenberg Quinlan Rosner Research, Washington DC, 2011.

70- Rui Antunes, Party identification and voting behavior: structural factors attitudes and changes in voting, Doctoral thesis, University of Coimbra, 2008.

71- Wattenberg , W. The Adolescent Year , Second Harcourt Brace Jovanovich Inc. New York , 1973.

72- William Brown, The People's Choice, Louisiana state University Press, Baton Rouge, 1960.

المحتويات